وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر *بسكرة*

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ـ قطب شتمة ـ

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

مبادرة النيباد وآثارها على القارة الإفريقية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر

إعداد الطالبة:

أسـمـاء حـنـي

إشراف الأستاذ:

أسامة بقار

السنة الجامعية:2016 م/2017 م.

بسم الله الرحمن الرحيم
٨٦ حامد ١٣
نقله عثمان زاده تنجاني

الشكر والعرفان

نحمد الله عز وجل على هذه الثمرة الطيبة ولولاه لما إهتدينا وبفضله نجتاز العقبات وبتوفيقه نبلغ الغايات فأول من هو أحق بالشكر هو الله سبحانه وتعالى.

ثم أتقدم بالشكر والتقدير إلى من علمني أن الصبر جميل وأن النجاح غير مستحيل إلى والداي الكريمين "أمي وأبي".

إلى أستاذي الكريم "بقار أسامة" الذي لم يبخل علي بالنصائح والإرشادات التي كانت خير أنيس لي في بحثي ومنحني القدرة على رفع التحدي لإنجاز هذا العمل في آجاله المحددة رغم تشعبه وإشكالياته المتعددة وتنوع عناصره.

كما أتوجه بالشكر إلى إدارة قسم العلوم الإنسانية وأساتذتها من بينهم الأستاذ المحترم "جدو فؤاد".

إهـــــــداء

إلى والديا الكرمين "أمي و أبي" اللذين حرصا على منحي كل رعاية من أجل مواصلة مشواري الدراسي .

كما أهدي هذا العمل إلى إخوتي وأخواتي وزوجي.

وكل العائلة الذين حرصوا على أن يوفروا لي كل ظروف البحث في هذا الموضوع بنصائح ومساعدة .

كما أهدي باكورة عملي وعصارة فكري إلى صديقتي "منيرة عيشر" جزاها الله خيرا على وقوفها معي.

المختصرات

د.ت.ن: دون تاريخ نشر

د م: دون مكان نشر

تر: ترجمة

ج: جزء

ط: طبعة

ص: صفحة

مج: مجلد

قائمة المختصرات باللغة الأجنبية:

P : page

فـهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والعرفان

إهداء

المختصرات

قهرس المحتويات.....ص 1-2.

مقـــدمـــــــــة.....ص أ- و.

الفصل الأول: معطيات حول إفريقيا والتنمية .....ص 10-41.

أولا: الموقع الجغرافي والجيوسياسي لقارة إفريقيا.....ص12-17.

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية .....ص18-19.

ثالثا: الأوضاع الاجتماعية.....ص20-22.

رابعا: الهيئات والمؤسسات السياسية للقارة.....ص23-35.

خامسا: التنمية والتنمية المستدامة.....ص36-41.

الفصل الثاني: مبادرة النيباد ومجالاتها.....ص42-92.

أولا: ظروف القارة الإفريقية قبيل المبادرة ودوافعها .....ص 44-49.

تانيا: تعريفها وإعلانها ..... ص50-61.

ثالثا: أسسها وهياكلها.....ص62-64.

رابعا: شروطها وخصائصها.....ص65-69.

خامسا: مضمونها وأهدافها .....ص70-85.

سادسا: مجالاتها:.....ص86-92.

الفصل الثالث: آثارها على القارة إفريقية .....ص93-114.

أولا: الإنجازات والتحديات .....ص 95-104.

ثانيا: تقييم إنجازات مبادرة النيباد.....ص 105-106.

ثالثا: المواقف الدولية من مبادرة النيباد.....ص107-110.

رابعا: الآفاق المستقبلية الدولية والإفريقية .....ص111-114.

خاتمة ..... ص115-117.

قائمة الملاحق .....ص 118-119.

قائمة المصادر والمراجع .....ص120-136.

مقدمة

1 التعريف بالموضوع:

لقد عرفت القارة الإفريقية منذ نيلها استقلالها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي أي 1950-1970، تحديات ومشاكل مزمنة ومستجدة ومحاولات إنمائية متعددة تميزت غالبيتها بمحدودية المجال والآثار على قارة مازالت مهمشة ضمن السياق الدولي رغم ثرواتها وطاقاتها المؤهلة، ومن هنا سعت الدول الإفريقية إلى تكوين مبادرة جديدة نابعة من وجدان زعمائها سنة 2001،حيث تضمنت رؤية جماعية لآليات تطوير دول القارة، بشرط التوصل إلى منظومة متكاملة من الأطر والسياسات التي توافق للنهوض بالقارة التي عاشت تحت ضغط الاستعمار الذي أستنزف ثرواتها وأستعبد أبنائها، وأيضا من أجل الخروج من قوقعة التخلف والفقر من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، باعتبار أن مبادرة النيباد تعد مرحلة جديدة من مراحل سعي الدول الإفريقية تجاه التنمية، وهذا الذي سنتناوله في موضوع بحثنا والتي يمكن تعريفها بأنها: "مبادرة إستراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالاقتصاد والإستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية والتي تتمثل في الفقر المتزايد والتخلف وإستمرار التهميش". ومن هنا فوضت منظمة الوحدة الإفريقية خلال الاجتماع الـ37 لها في زامبيا جويلية 2001 أو ما يعرفوا بالخمسة الكبار (مصر، الجزائر، السينغال، نيجيريا وجنوب إفريقيا)، بتصميم هيكل متكامل للتنمية الإجتماعية والإقتصادية في القارة.

1 - أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الدراسة لموضوع مبادرة النيباد في التعرف على خلفيات وأفق هذه المبادرة باعتبارها حديثة البروز، وعدم تمكن قادتها من إبراز مكانتها داخل القارة الإفريقية بسبب ضعف الاقتصاد داخلها وتخلف سكانها وإنتشار الفقر فيها، والهدف من دراسة هذا الموضوع هو معرفة ما الأثر الذي تركته هذه المبادرة في القارة الإفريقية.

2 - أسباب اختيار الموضوع:

1) الأسباب الذاتية :

من بين الأسباب الذاتية لإخياري هذا الموضوع :

- الرغبة الشخصية في الإطلاع على الأحداث التي يعرفها العالم في الفترة المعاصرة من تطورات مختلفة في جميع التخصصات.
- باعتبار أننا جزء من القارة الإفريقية،والجزائر أحد الفاعلين في اقتراحها ومحاولة تجسديها.
- كما تعتبر مبادرة الجزائر ضمن المشروع الجديد المتعلق بالموارد البشرية ،الذي يُبقي نجاح النيباد متوقف على هذا المجال-أي الموارد البشرية-وتنميتها لأنها أساس ومنطلق أية تنمية مهما كانت مجالاتها.

3 الأسباب الموضوعية:

من بين الأسباب الموضوعية التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع:

- الإطلاع على عدة مواضيع ومقالات متعلقة بمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) كشفت عن عدة نقائص،فهذه المقالات أو المواضيع هي إما مؤيدة للموضوع أو معارضة له أو متبنية لقطاع معين،دون التركيز على جوهر وأسباب بعث تنمية مستقلة.
- إضافة إلى ما سبق يعتبر النيباد موضوع الساعة على مستوى القارة الإفريقية،مما يستدعي فهم محتواه وأبعاده من الجانب القصير والبعيد،حيث أننا في عصر التكتلات ولا مجال لصمود الدول بمفردها في ظل العولمة الشاملة، وبداية الزوال التدريجي لفكرة سيادة الدول بالمفهوم التقليدي.

- إمكانية التحكم في الموضوع نظرا لتمديد المدة الزمنية لأن لهذه التحولات أثرا في الحكم على مبادرة منذ النشأة سنة 2001.
- اكتشاف وتحديد مدى نجاح مبادرة النيباد في تخفيف حجم التبعية الاقتصادية والثقافية للغرب،ودراسة ثلاث مقاربات نظرية من حيث: الاستثمار في العنصر البشري والتنمية البيئية المستدامة والبعد الثقافي والديني.

4 <u>الإشكالية والتساؤلات:</u>

- **مبادرة النيباد بين السياقات والأهداف ومدى نجاحها ؟ .**

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي هذه المبادرة ؟ كيف نشأت ؟ وماهي المراحل التي مرت بها؟.
- ماهي اسسها واهدافها ؟
- ماهي خصائصها ؟
- ماهو العمل المراد تنفيذه من خلال هذه المبادرة ؟
- وكيف كان أثرها على القارة الإفريقية؟
- ماهي المواقف الدولية والافريقية من هذه المبادرة ؟ وكيف كان تقييمها ؟

5 <u>الإطار الزماني والمكاني :</u>

- **<u>الإطار الزماني:</u> من سنة 2001 م إلى سنة 2015 م.**
- **<u>الإطار المكاني:</u>** هذه المبادرة تم تبنيها والمصادقة عليها في قمة " لوزاكا " بزامبيا بتجديد جنوب إفريقيا، من طرف الإتحاد الإفريقي خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 2001م وإعتبارها كإطار عمل قاري جديدة للتنمية (the new condinental Framwork for development) (NEPAD).

6 مناهج المعتمدة:

يتطلب كل بحث بالضرورة لمناهج وتقنيات من أجل التحليل والدراسة للوصول إلى رؤية أوضح وفهم أعمق كما هو موضح في الإشكالية وأهم هذه المناهج المعتمد عليها هي:

- ✓ **المنهج التاريخي:** لاستعراض مسار و أحداث تأسيس هذه المبادرة أي يجب فهم ماضيها قبل الذهاب إلى حاضرها فهذا المنهج سيساعدنا على فهم هذه الدراسة.
- ✓ **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال وصف المبادرة مثل (وصف هياكلها ومواقف الدولية منها).وكانت الإستعانة بهذا المنهج أيضا في وصف كيفية تطور مفهوم التنمية و الحكم الراشد كما يساعد هذا المنهج على وصف الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية للقارة الإفريقية والتي دفعت بالقادة الأفارقة إلى التفكير الجدي من أجل تغييرها نحو الأفضل.
- ✓ **منهج تحليل المضمون:** بغرض تحليل و تفسير محتوى وثيقة النيباد، و تبيان أهم المبادئ التي جاءت بها.

بإعتبار أن موضوع التنمية الإقتصادية متعدد الجوانب أهمها: السياسية، الاقتصادية والإجتماعية، والثقافية والتقنية، والبيئية وحتى الجانب التاريخي الذي تمثل في الجانب التاريخي لهذه المبادرة.

7 خطة البحث:

وللإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية إعتمدت في تقسيم الموضوع إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وهي كالآتي : مقدمة والتي عرضت فيها الموضوع الذي سأدرسه ، وقمت أيضا بشرح خطة البحث، والتي تناولت ما يلي:

- **الفصل الأول:** سُلط فيه الضوء على معطيات قارة إفريقيا ومفهوم التنمية، حيث تضمن هذا الفصل خمسة عناصر وهي العنصر الأول إندرج تحت عنوان الموقع الجغرافي والسياسي للقارة الإفريقية والتي كان لها موقع بارز تمثل في أنها تتوسط الممرات الملاحية بين القارات الخمس، أما العنصر الثاني فتناول الجانب الاقتصادي الذي كانت تشهده دول إفريقيا في إعتبار أن الأحزاب السياسية

المتبعة لم تؤدي إلى تحسين الظروف الحياتية للسكان، وجاء العنصر الثالث تحت عنوان الهيئات والمؤسسات السياسية التي إنعقدت في القارة خلال فترة الإستقلال تمثلت في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963م والإتحاد الإفريقي الذي حل محلها سنة 2001م وكان دور هذان الأخيران في تحقيق الوحدة والتضامن بين الشعوب الإفريقية وإخراجها من المشاكل التي كانت تعاني منها. وفي مايخص العنصر الأخير نجد أن الدول الإفريقية أراد أن تحقق التنمية داخل دولها للقضاء على الفقر والتخلف الاقتصادي.

- **الفصل الثاني:** إنطوى هذا الفصل تحت عنوان مبادرة النيباد ومجالاتها، وقد قسمته إلى ستة06 عناصر رئيسية تمثلت في: تناولت في العنصر الأول الظروف التي شهدتها القارة الإفريقية قبيل مبادرة النيباد وإبراز الدافع الحقيقي لهذه المبادرة، أما العنصر الثاني فندرج تحت عنوان إعلان هذه المبادرة وتعريفها، وتناولت أيضا في العنصر الثالث أهم الهياكل والمبادئ التي سهرت هذه الوثيقة في تطبيقها على الدول الإفريقية، وتضمن العنصر الرابع الشروط والخصائص لأن من شروط هذه المبادرة الأمن والسلام من أجل تحقيق التنمية في القارة، ومن خصائصها فأنها مبادرة إفريقية نابعة من الأفارقة ذاتهم، أما العنصر الخامس فتضم مضمون هذه المبادرة تمثل في أن وثيقة النيباد قد إحتوت جميع الجوانب من إبراز القيمة الاقتصادية الاجتماعية داخل القارة الإفريقية، أما الأهداف المرجوة تحقيقها فتمثلت في تشجيع الإستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي التي تواجه دول إفريقيا، وأخيرا العنصر السادس جاء بعنوان مجالات مبادرة النيباد(كالحكم الراشد والتنمية المستدامة والتعليم ومدى تحقيق التقدم في مجال التكنولوجيا الإتصال) ومامدى تأثير هذه المبادرة على الحكم الراشد والتنمية المستدامة.
- **الفصل الثالث:** دار حول الإنجازات والتحديات التي قامت بها هذه المبادرة و أهم هذه الصعوبات التي واجتها في إنجازا عدة مشاريع داخل القارة الإفريقية،

وتطرقت أيضا في هذا الفصل المواقف الدولية من هذه الوثيقة، وتقييم لهذه المبادرة، وماهي الأفاق المستقبلية التي رأتها هذه المبادرة على الجانبين الدولي والإفريقي.

وخلصت في النهاية إلى خاتمة البحث التي حاولت من خلالها الوقوف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة .

8 المراجع المعتمدة ونقدها:

- **أهم المصادر المراجع المعتمدة:**

كان أكثر المراجع إعتماداً في هذا البحث؛ التقرير الإستراتيجي الإفريقي2001/ 2002 لمحمود أبو العينيين،السيد فليفل، وإعتمدت أيضا موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية لحسن خليل ، وأيضا الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا : دراسة تحليلية لمبادرة النيباد لتوفيق راوية، وعلى مذكرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد):واقع وأفاق لبشير عمارة ومذكرة الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء لبركات سليم.

9 - الصعوبات:

أما في ما يخص الصعوبات التي تعرضت إليها فهي صعوبات يتعرض لها كل باحث ودارس ما دام في صدد الدراسة والبحث لعل أهمها:

- ضيق الوقت المحدد لهذه الدراسة التي تتطلب متسعا أكثر من الوقت لدراستها دراسة وافية.
- عدم التمكن من اللغة الإنجليزية كون معظم الكتابات الأجنبية الخاصة بهذا الموضوع كتبت باللغة الإنجليزية، وهذا ما صعب عليا ترجمتها و العتماد عليها.
- قلة المراجع المتخصصة التي تناول موضوعي في المكتبة الجامعية التي أدرس فيها لأن أغلبها كانت مقالات باللغة الأجنية ما صعب عليا مهمة الترجمة.

الفصل الأول: معطيات حول القارة الإفريقية و التنمية

تمهيد :

تعتبر قارة إفريقيا من أقدم القارات المعمورة لمتلاكها الموارد الطبيعية والبشرية التي تؤهل دولها في أن تحتل مكانة تجعلها محل منافسة الدول القوية، فنجدها تتوسط قارات العالم القديم وهي الثانية في القارات العالم من حيث المساحة، ورغم أنها قارة ضخمة المساحة حيث تبلغ كثافتها السكانية 22 نسمة لكل كيلو متر مربع، إلا أن هذه الكثافة في الأراضي الزراعية تصل إلى 163 نسمة لكل كيلو متر مربع، ومتوسط معدل الزيادة السكانية في القارة يصل إلى حوالي 2.9% سنوياً مما يمثل ضغطا سكانيا على الأراضي الزراعية، ويدفع الشباب إلى الهجرة إلى المدن حتى لو كانت فرص العمل ضعيفة،.ويقطن بالقارة عدة من أجناس بشرية، حيث يتكلمون عدة لغات أهمها اللغة الفرنسية، اللغة الإنجليزية واللغة العربية.

وتطرقت أيضا في هذا الفصل لبعض الهيئات ولمنظمات السياسية التي شهدتها قارة إفريقيا بعد نيلها لإستقلال كان من أهمها: منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963م ثم خلفها الإتحاد الإفريقي سنة 2002م، وتناولت أيضا جانب التنمية والتي تعد من أهم المجالات التي جاءت النيباد من أجلها والتي تمثلت في تنمية إفريقيا إقتصادية وإجتماعيا وثقافيا وبروزها على مسرح الأحداث.

الفصل الأول : معطيات حول قارة افريقيا والتنمية .

- أولا : الموقع الجغرافي والجيوسياسي لقارة الإفريقيا:

أ) جغرافيا :

تقع القارة الإفريقية بين دائرتي عرض 34.5° شمالا خط الاستواء عند (الرأس الأبيض) و 37.5°جنوبا خط الاستواء عند (رأس أغولهاس)، وبين خطي طول 17° غربا (عند الرأس الأخضر) في السنغال أي غربي القارة و 51° شرقا (عند الرأس الهفون) في الصومال في شرق القارة.[1] **(أنظر الشكل1).**

وهي ثاني قارة في العالم من حيث المساحة، تلي آسيا إذ تبلغ مساحتها حوالي 30.2 مليون كلم^2، وتبلغ مساحة جزرها وحدها620, 000 كلم^2 وتصل نسبة الجزر و أشباه الجزر فيها إلى1- 2 % مثل (جزيرة مدغشقر وجزر القمر).

يحد القارة من الشمال البحر المتوسط(الذي يفصلها عن قارة أوروبا)، وشرقا البحر الأحمر(الذي يفصلها عن قارة آسيا)، ويحدها من الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب المحيط الهندي.

و قد أدى هذا الموقع إلى جعل القارة بمثابة نقطة تقارب المساحة بين أبعد نقطتين أي الشمال و الجنوب و أيضا أبعد نقطتين بين الشرق و الغرب. أما عن طول سواحلها فيبلغ نحو (30,500 كلم) يفصل أفريقيا عن أوروبا شمالا لكن أوروبا تقترب من افريقيا عند مضيق جبل طارق أما شمالا شرقا فتقترب من آسيا عند مضيق باب المندب، و في الجنوب الشرقي تشرق القارة على المحيط الهندي، وتطل غربا على المحيط الأطلسي في جزئية شمالا و جنوبا.[2] و تعد تلك الأبواب المعابر الطبيعية حول الهجرات البشرية.[3]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي : الموسوعة السياسية، ج 1، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 1990، ص 222.

[2] أنور عبد الغني العقاد : الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية ، ط ، دار المريخ ، الرياض ، 1402هـ / 1983 ، ص – ص 3-7 .

[3] مسعود خوند : الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج2 ، دار رواد النهضة ، لبنان ، ماي 1994 ، ص 148.

يقدر عدد سكان القارة الافريقية لعام 2000م بحوالي 783.5 مليون نسمة من السكان.[1] وقد قدر عدد سكان افريقيا خلال سنة 2013 بـ 1,111 مليون نسمة و تعتبر نيجيريا أكثر إتساعا من حيث عدد السكان في القارة.[2]

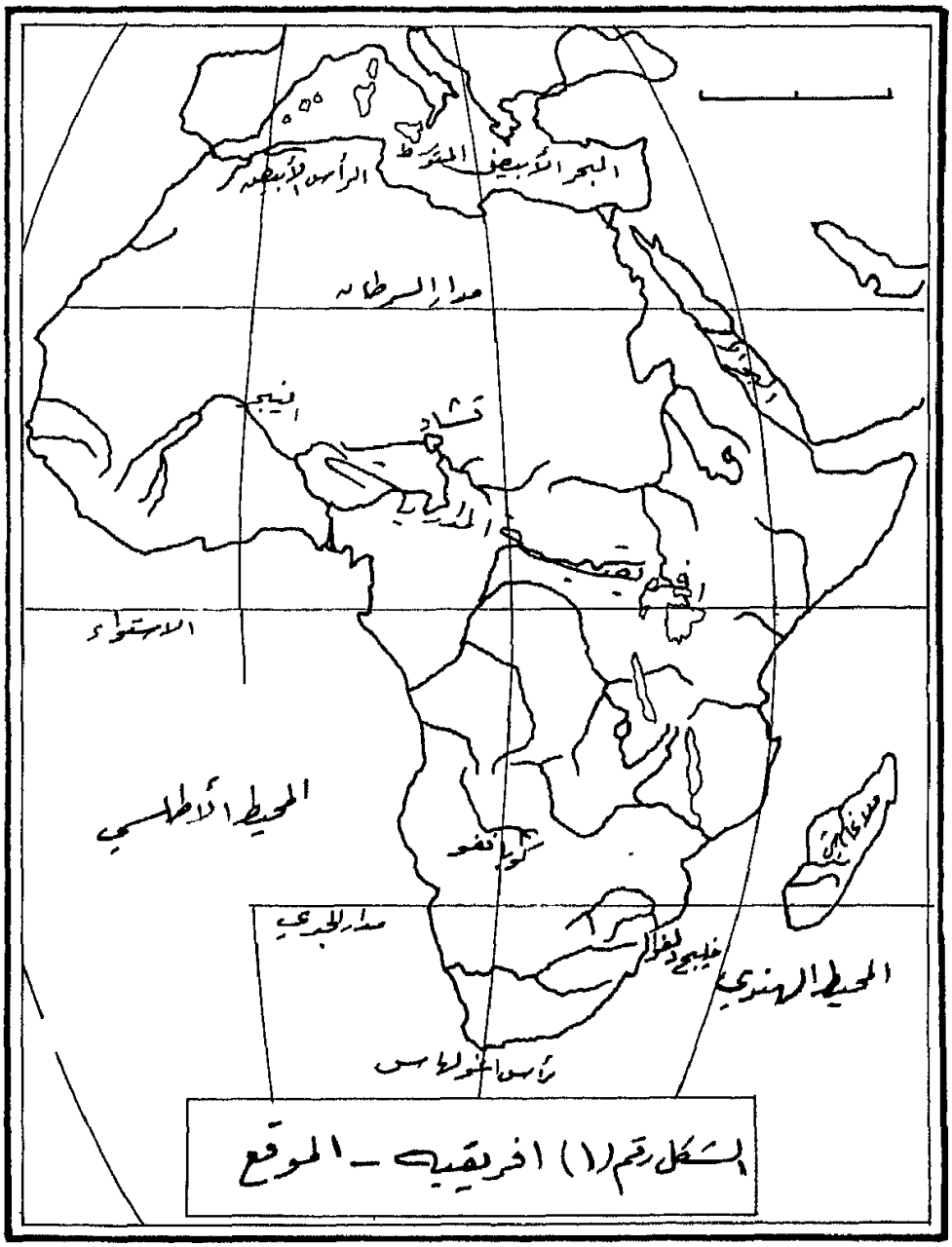

أنور عبد الغني العقاد : الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، مرجع سابق، ص 6

[1] أنور عبد الغني العقاد : الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية ، مرجع سابق ، ص7.

[2] Http://www.ar.m.wikipedia.org.wiki.06/05/2017. 09:10

ب) مظاهر السطح في القارة:

تتألف قارة إفريقيا من هضبة واسعة تمتد من ساحل غانا في الغرب إلى الصومال شرقا ومن الأطراف الجنوبية لجبال أطلس إلى الأطراف الشمالية لجبال الكاب في الجنوب، ولاتعتبر جبال الأطلس جزءا من الهضبة الإفريقية لأنها جبال إلتوائية تكونت حديثا عند الأطراف الشمالية للكتلة الإفريقية، وتشبهها في ذلك جبا الكاب وإن كانت تختلف عن جبال أطلس في أنها أقدم منها في التكوين. أما بالنسبة للسهول في القارة الإفريقية فهي تنقسم إلى قسمين هما سهول داخلية وسهول ساحلية، ويختلف إتساع السهول الساحلية من منطقة إلى أخرى، وهي في الأغلب سهول ضيقة، أما السهول الداخلية في القارة قليلة لأن أغلب سطح القارة هضبي.[1]

- **المناخ :**

تقع القارة الإفريقية ضمن الأقاليم المناخية والمدارية والمعتدلة والدافئة، ونتيجة لشكل القارة الذي يتميز بإتساعه في النصف الشمالي وقلة إتساعه في النصف الجنوبي، فإن الأحوال في القسم الجنوبي أكثر إعتدالا بعكس النصف الشمالي الذي يتميز بالتطرف والجفاف.[2] وقد كان لعدم وجود مسطحات مائية كبيرة داخل القارة وندرة الخلجان المائية الكبيرة وعدم بروز أشباه الجزر على طول سواحلها أثره في قلة تأثير العامل البحري على مناخ القارة.[3]

- ✓ **البيئة الاستوائية :**

يتميز هذا المناخ بالحرارة و الرطوبة الكبيرة طوال أيام السنة، فالهواء دوما مشبع بالرطوبة و العواصف الرعدية تحدث بإنتظام كبير.[4]

---

[1] عبد القادر مصطفى المحشي و عبد العباس الفضيح الغريري وآخرون: جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، ط1، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، 2000م، ص-ص 35-50.

[2] مجموعة من الأساتذة: أطلس العالم الصحيح، منشورات الحياة، بيروت، 1998م، ص121.

[3] عبد القادر مصطفى المحشي و عبد العباس الفضيح الغريري وآخرون: جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، مرجع سابق، ص 69.

[4] رجب محمد علي : تاريخ الشعوب الإفريقية ، إنتشار الإسلام في أفريقيا ،ج1 ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية 2015، ص 25 .

✓ **المنطقة المدارية:**

لها فصلان مناخيان يدوم كل واحد منهما لستة أشهر فصل الجفاف و فصل الأمطار. [1] حيث يأتي الفصلين الجاف و الممطر على شكل فصل حار يكون مزعجا على الغالب، لا لحرارته الشديدة فحسب (تكون الشمس عمودية تقريبا فيه) و إنما لرطوبته الكبيرة خاصة عندما يقترب فصل الأمطار.

✓ **البيئة الصحراوية :**

تشمل النطاق الجاف وشبه الجاف، ويتركز المناخ الجاف في النطاق الصحراء الكبرى ويمتد لعرض يتراوح من 1200–1400كم، وهي أعظم المناطق الصحراوية في العالم وتعتبر إمتدادا إلى الصحراء الآسيوية حيث تتأثر بكتلة آسيا القارية. [2]

وأهم مايميز هذا المناخ هو قلة أمطاره وتذبذبها حتى ضمن مرتفعات تبستي والأحجار بسبب تباعد أجزائها من المسطحات المائية ووجود سلاسل جبال أطلس التي تعيق الرياح الشمالية الغربية الممطرة.[3]

✓ **المنطقة المتوسطة :**

تشمل المناطق الشمالية كما في المغرب والجزائر وتونس وأجزاء من ليبيا وجنوب غرب القارة وبالذات مقاطع الكاب، ويتميز هذا المناخ بأمطار شتوية متذبذبة التي تسببها الجبهات الهوائية القطبية البحرية، ويتميز الإقليم المناخي بدرجات حرارة تقدر مابين 24°–28° في فصل الصيف، أما في فصل الشتاء فتقدر بـ13° وتسقط أمطار شتوية، أما في نطاق الإقليم الجنوبي فيتميز بأمطار شتوية بسبب وصول الهواء القطبي المار على المحيط ويسبب في بروز جبهات هوائية، أما في الصيف فيكون جاف وحار.[4]

و يوصف المناخ المتوسط بأنه " مناخ بارد تسطع فيه الشمس الحارة " مع أنه يجب ألا ننسى أن حرارة الصيف في شمال إفريقيا (الواقع قرب الأطراف الجنوبية لمناخ البحر المتوسط) تزداد بصورة ملحوظة كلما تقدمنا بإتجاه الجنوب مبتعدين عن ساحل المتوسط. [5] **(أنظر الخريطة 2)**

---

[1] مجموعة من الأساتذة: أطلس العالم الصحيح، المرجع سابق ، ص 121 .

[2] أنور عبد الغني العقاد : الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية ، مرجع سابق ، ص ص ص 62، 63،64 .

[3] عبد القادر مصطفى المحشي و عبد العباس الفضيح الغريري وآخرون: جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، مرجع سابق، ص 81.

[4] جودة حسنين جودة : قارة إفريقيا – دراسات في الجغرافيا الإقليمية – ، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة – الإسكندرية 2000 ، ص 85

[5] مجموعة من الأساتذة : أطلس العالم الصحيح ، مرجع سابق ، ص 121.

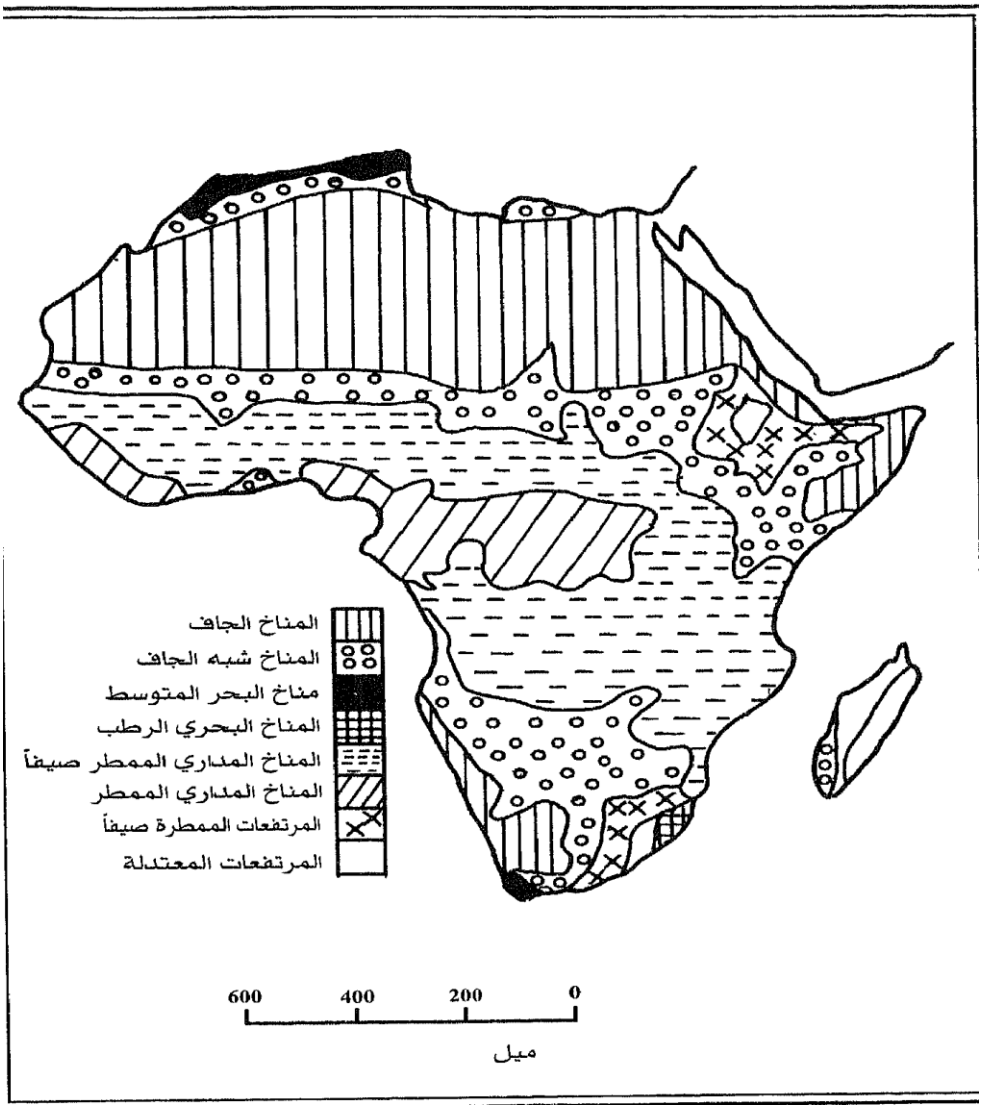

الخريطة رقم (2): الأقاليم المناخية في القارة الإفريقية.

عبد القادر مصطفى المحشي و عبد العباس الفضيح الغريري وآخرون: جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، مرجع سابق، ص82.

ج) أهمية قارة إفريقيا جيوسياسيا:

نظراً للموقع الجغرافي المهم الذي يؤثر جيوسياسيا على الحركة السياسية الدولية والإقليمية، وممرات الملاحة الدولية، أولى غرب إفريقيا أهمية كبرى في القديم من خلال الحركة الاستعمارية، ومن خلال محاولات السيطرة السياسية والإقتصادية عليها في فترة ما بعد الإستقلال.

تكمن أهمية القارة سياسيا في أنها:

- تتوسط الممرات الملاحية بين القارات الخمس.
- وتطل على: مضيق جبل طارق، قناة السويس، مضيق باب المندب، رأس الرجاء الصالح، ويحيط بها جزر تطل على المحيطين الأطلسي والهندي.

هذا الموقع أهّلها لأن تكون همزة الوصل بين قارات العالم، خصوصاً في جزئها الشمالي والشمالي الشرقي، التي تسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، لذلك فإن لإفريقيا دوراً محورياً في الأمن الإقليمي وفي الحراك السياسي والإقتصادي والثقافي للدول المحورية في هذه القارات، ونظراً لسيطرة الدول الأفريقية على الممرات الملاحية، التي تربط قارات العالم، كان لها أهمية بالغة في تأمين صادرات دول الخليج، التي تعتمد بنسبة 90% على عائدات النفط، إلى العالم، وكذا الواردات من السلع، إلى جانب الأهمية الأسواق في مواجهة أي تحرك عسكري في المنطقة.[1]

[1] محمد الصادق الأمين: أفريقيا والأمن الإستراتيجي الخليجي...من الإهمال إلى عاصفة الحزم، 2015/11/9م http://www.alkhaleejonline.com 2017/05/15. 20 :30.

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية :

تحقق إفريقيا نسبة 13,5% من المبادلات العالمية مثل المعادن والمواد الخام وتبلغ أقل من 1% من الإنتاج الصناعي العالمي، و تجدها لا تتجاوز 2,3% من التجارة العالمية و 8% من الإنتاج العالمي من المواد الخام: فهي تمثل المداخيل من الصناعة للناتج الداخلي الخام بـ 33%. وفيما يخص مجال الطاقة فتحتوي إفريقيا على 8% من الاحتياطات العالمية من البترول والغاز الطبيعي و 6% من الفحم و 28% من اليورانيوم و 33% من الطاقة الكهرومائية. [1] وتعتمد إفريقيا أساسا على الزراعة و التي تمثل نسبتها 62% من نشاط السكان العاملين حيث تقدر بـ 20% من الناتج الداخلي الخام للقارة. [2] ونجدها لا تصدر سوى المنتجات الفلاحية أو المنجمية ونجدها أيضا لا تتحكم في تحديد الأسعار لأننا نجد الكثير من البلدان الافريقية لا تصدر سوى منتوج واحد أو إثنين أو ثلاثة، بسبب تعامل المداخيل بالعملة الصعبة لأنها التبعية المفرطة التي أدت إلى غياب تنوع المنتوجات الموجهة للتصدير، وقد سجل نمو الاقتصاد الإفريقي في الناتج الداخلي الخام سنة 2001م بـ 3,4% وهذا ما يؤدي إلى زيادة طفيفة للمدخول الفردي، وقد يصل إلى نسبة 3,5% سنة 2002م، وقد سمحت زيادة أسعار المواد الأولية بلوغ نسبة متوسط الناتج المحلي الخام بـ 3,6 % سنة 2003م مقارنة بسنة 2002م. [3] كما أن النتائج الاقتصادية المحققة للقارة تميزت بتسجيل نسبة النمو التقليدية للإقتصاديات الأساسية في القارة، والتي تمثل وحدها 80% من الإنتاج الداخلي الخام للقارة، وترتبط هذه الزيادة بنسبة ارتفاع أسعار المواد الأولية، وخلال سنة 2004م بلغت نسبة النمو بـ 3,6% وأقل من 57% نسبة النمو الضرورية للتنمية التي بإعتبارها أحد الأهداف المراد تحقيقها.

وقد حققت هذه النتائج في القارة أكبر نسبة نمو بلغت أكثر من 5% في 17 بلد، في حين نجد أن هناك 16 دولة سجلت نسبة نمو مابين 3 و5% خلال سنة 2001م، أما باقي البلدان قد حققت نسبة نمو سلبية بلغت بين 9 و5%. [4]

[1] ATLAS de L'AFRIQUE , Belgique : éditions du JAGUAR , 2000 , P P 32 , 33.
[2] L'UNION Africaine , « vision de l'union Africaine et mission de la commission de l'union Africain : Projet final » , 23/02/2004 , P 9.
[3] Nation Unies Conseil Economique et Social : commission Economique pur l'Afrique , Rapport Annuel , MAI 2004 . (www.uneca.org)
[4] Principales activites mené par le secretariat depuis juin 2003, P 11.

وفي عام 1986 م بلغت مجمل المديونية الإفريقية إلى 209 مليار دولار وبلغت خدمة الديون إلى 24 مليار دولار، أي ما يمثل 74% من الصادرات .أما سنة 1998م تجاوزت 400 مليار دولار، وفي سنة 1990 م إرتفعت المديونية إل 272 مليار دولار وخدمة المديونية إلى ما يقارب 38 مليار دولار أي ما يعادل 46% من الصادرات.[1]

ومنه نستخلص بأن التخلف التنموي ليس نتاجا للصدفة بل هو نتاج لعملية معقدة، ونجد أن هذه المسألة لم تتجاوز الشعارات في الصحافة وأجهزة الإعلام لأن السياسات المتبعة لم تؤدي إلى تحسين الظروف الحياتية للسكان الذي هو الرهان الرسمي.[2]

[1] Mantouri Mohamed Sallah , L'Afrique , l'ere des turbulences , Alger : no pub , 1999 , P 2.

[2] أكسيل كابو ، إفؤيقيا ترفض هذا النمو المتورد ، ترجمة : شاهين أبو عقل ، ط ، دار الجماهير للنشر والتوزيع ، د. م 2000 ص ، ص 11 ، 12 .

ثالثا : الأوضاع الاجتماعية :

➢ السكان :

ينقسم سكان القارة الإفريقية إلى أربعة مجموعات رئيسية، العناصر القديمة من البوتستمن والهتنتوت والأقزام، والزنوج والخلص والحاميون، والشعوب الزنجية ثم العناصر السامية العربية بالإضافة إلى أقليات بيضاء كما هو الحال في جنوب إفريقيا وروديسيا، وقد قدر عدد السكان بحوالي 811,605 مليون نسمة سنة 2001 م، أما في سنة2014م قدر بـ 38.934.334 مليون نسمة، وأكثر الدول كثافة من نفس السنة دولة "**نيجيريا**" قدر عدد سكانها بـ 177,475,986مليون نسمة.[1] **(أنظر الخريطة 3)**

إن نسبة النمو الديمغرافي المسجلة على مدار 30 لسنة الماضية ترجع إلى الزيادة في المواليد المرتفعة وتراجع نسبة الوفيات،[2] وتؤكد وثيقة النيباد على أن هناك 340 مليون أو نصف سكان إفريقيا يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم و أن معدل الوفيات لدى
الأطفال دون الخامسة من السن هو 14% وتتوفر لدى 58% من السكان طرق الحصول على المياه النقية.[3]

وتبعا لتقرير صندوق الأمم المتحدة في سنة 2001 تجد حوالي 832 مليون ساكن مقابل ما يقارب 812 مليون في السنة السابقة بزيادة ما يقارب 20 مليون فرد إضافي، أي نسبة نمو هي الأعلى في العالم 2,3%، مقابل 1,3% لآسيا و 1,4% لأمريكا اللاتينية.[4]

➢ اللغات :

توجد بإفريقيا أكثر من 2000 لغة ولهجة ، واللغة الأكثر إستعمالا هي اللغة العربية قدرت بـ150 مليون متحدث بها إلى جانب اللغة الفرنسية والإنجليزية.[5]

---

[1] مجموعة من الأساتذة : أطلس العالم الصحيح ، مرجع سابق ، ص 121 .

[2])LA Banque africain de développement , Rapport sur le développement , France : édition économica , 2002 , P 59 .

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : وزارة الشؤون الخارجية ، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا 2002 ، ص 6.

[4]) L'UNION Africaine , « vision de l'union Africaine et mission de la commission de l'union Africain : Projet final » , op . cit , P 9 .

[5]) ATLAS de L'AFRIQUE , op . cit , P 32.

خريطة رقم3

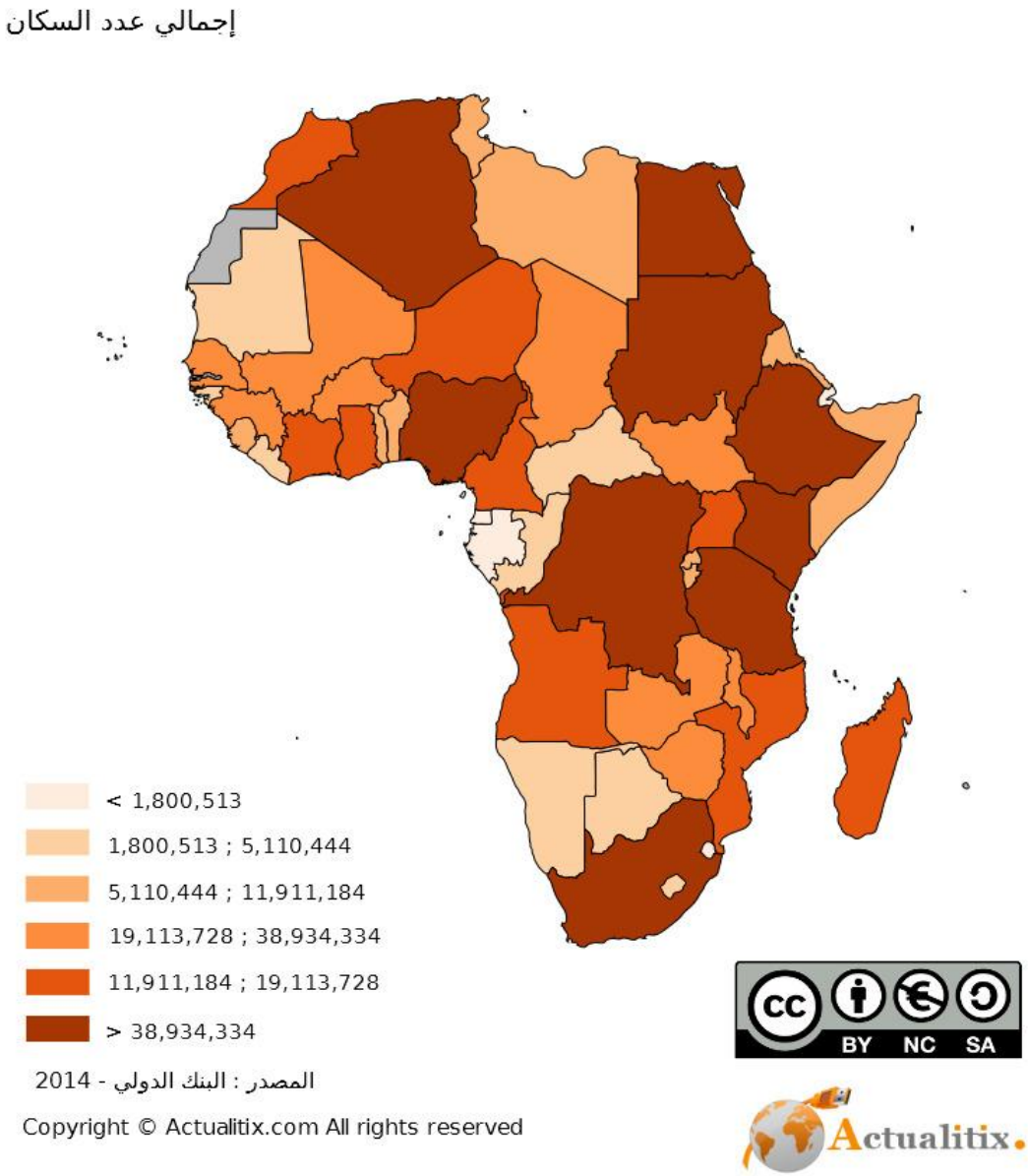

خريطة توضح تزايد عدد سكان في القارة الإفريقية.

https://ar.actualitix.com/country/afri/ar-africa-population-by-country.php

.27/05/2017.13:08

➢ **التعليم :**

مجموع متوسط التمدرس بإفريقيا هو 78% في الطور الإبتدائي، و32% في الطور المتوسط و 6% في طور التعليم العالي، أما الأمية فتمس 53% من الرجال و55% من النساء، و45 مليون طفل إفريقي غير متمدرسين ولا يزاولون الدراسة،[1] حيث يبلغ معدل الامية بالنسبة للأشخاص فوق السن 15 سنة مايعادل 41%خلال سنة 1990م.[2]

➢ **الصحة :**

يعاني 200 مليون إفريقي من بين 852 مليون فرد في العالم من سوء التغذية ومن بين أخطر الأمراض مرض السيدا ،[3] حيث تقدر نسبة المصابين بهذا الفيروس بأكثر من 36 مليون شخص مصاب في العالم، منهم 25.3 مليون يعيشون بإفريقيا، وتبعا لإحصائيات 2001م نجد أن نسبة 15 % من المراهقين على الأقل مصابين بالفيروس في 8 بلدان إفريقية مما نتج عنه وفاة ما يقارب ثُلث الشباب الأفارقة في سن الـ 15 سنة وخلال سنة 2000 م ملايين من الأفارقة الذين أصيبوا بهذا المرض في نفس السنوات الأولى للمرض يقدر بـ.2.45 مليون شخص تُوفوا بسبب الفيروس مقارنة بـ 2.30 مليون سنة 1999م ، [4] إضافة إلى ذلك انتشار الأمراض والأوبئة أين نجد أكثر من 300 مليون إفريقي لا يحصلون على الماء الشروب ولا على قنوات التصريف الصحي.[5]

ويؤكد مشروع الشراكة الجديدة ،إضافة إلى ما ذكر آنفا بأن هناك 340 مليون شخص أي نصف سكان إفريقيا يعيشون على أقل من دولار واحد أمريكي ومعدل الوفيات لدى الأطفال دون الخامسة من السن هو 14 سنة .[6]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي : الموسوعة السياسية ، مرجع سابق ، ص – ص 223-225.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سابق، ص ص 6 ، 7.

[3] DIOUF Jaque, "le développement agricole un atout pour l'Afrique", **le monde diplomatique**. décembre 2004, P16.

[4] l'Union Africaine, **www.NEPAD.org**.

[5] Principales activités mené par le secrétariat op.cit , P10.

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 6.

رابعا : الهيئات والمنظمات السياسية للقارة :

- **تعريف منظمة الوحدة الإفريقية :**

هي منظمة دولية ذات طابع إقليمي، تم تبني ميثاقها في المؤتمر الذي عُقد في أديس أبابا، في 1963/5/25م وكانت هذه المنظمة قبل تحويلها إلى إتحاد الإفريقي وتهدف إلى التعاون الاختياري بين الدول الأطراف مع احتفاظ كل دولة بسيادتها كاملة. [1]

✓ **جذورها التاريخية :**

لقد ظهرت في أواخر القرن 19م و أوائل القرن 20م –أي بعد تأسيس الجامعة الإفريقية–برزت بوادر فكرة الوحدة الإفريقية تنمو من خلال انعقاد عدة مؤتمرات داخل وخارج افريقيا، بحيث إنتشرت الفكرة بين الرقيق والزنوج الذين نقلوا مبادئ هذه المنظمة لأوروبا وأمريكا وطالبو برفض التفرقة العنصرية ومقاومتها والمساواة واحترام الجنس الزنجي.[2] وعلى الرغم من إختلاف الباحثين حول عدد تلك المؤتمرات وتاريخ ظهورها، كان أول مؤتمر عقد في لندن يوم 23–25 جويلية 1900م والذي دعا إلى عقده **المحامي الزنجي الأمريكي "هنري سلفستر وليامز" "Hennery Silvestre Williams"** والذي يعتبر البداية الحقيقية والفعلية لفكرة الجامعة الأفريقية[3]–أي بداية لظهور مفهوم الجامعة الإفريقية التي بدأت تبث أفكارها لدى الطليعة الإفريقية التي كانت في أمريكا وأوروبا– [4] لكن الملاحظة العامة حول تلك المؤتمرات المؤتمرات أنها عقدت خارج أفريقيا وتحت رعاية دعاتها من الزنوج الأوروبيين والأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية وفي العواصم الغربية التي تحتل حكوماتها أفريقيا إحتلالاً مباشراً وتمارس ضد الشعوب الأفريقية أبشع السياسات العنصرية، كما لم تكن الفكرة في حد ذاتها واضحة من حيث الكيفية والسبل والخطوات

[1] أحمد مهدي محمد الشويخات : الموسوعة العربية العالمية ، ط2 ، مؤسسة سلطان بن عبد العزيز الخيرية ، المملكة العربية السعودية –السعودية –(1425هـ، 2004م)، د.ص.

[2] عادل عبد الرزاق : إفريقيا في اطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي –رؤية مستقبلية –دراسة وثائقية وتحليلية في اطار العلاقات السياسية الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،2007 ،ص 13.

[3] المختار الطاهر كرفاع : " فكرة الوحدة الافريقية وتطورها التاريخي" ، جامعة الزاوية ، قسم التاريخ –وكلية الآداب ، مجلة الجامعة ، العدد 15 ، مج 03 ، 2013 م ، ص138.

[4] عادل عبد الرزاق : أفريقيا في إطار منظمة الوحدة والاتحاد الافريقي ، مرجع سابق، ص 13.

والمؤسسات التي يمكن أن تقوم عليها الوحدة الأفريقية ،[1]حيث تلى هذا المؤتمر عدة مؤتمرات أخرى مثل : مؤتمر باريس 1919م ومؤتمر لندن وبروكسل 1921م ، مؤتمر لندن وبرشلونة 1923م ، مؤتمر نيويورك 1927م ،مؤتمر مانشيستر 1945م .[2]

❖ مؤتمر باريس 1919 :

عقد هذا المؤتمر تحت شعار إفريقيا للأفارقة،[3] وقد حضره 57 مندوبا، وكان الهدف هو المطالبة بحق الإفريقيين في الإشتراك في الحكم مع البدء بالحكم المحلي والقبلي وتوسيع ذلك بالتدريج الى المناصب العليا في الدولة حتى تكون إفريقيا تحت حكم أهلها –أي الإفرقيين، ولم يكن ينظر لهذا الطلب في هذه المرحلة إلا على أساس أنه المطلب المنشود .[4]

رغم أهمية ما صدر من المؤتمر في التاريخ النضالي لأفريقيا، إلا أن فكرة الاستقلال والخروج من التبعية للدول المستعمرة لم تتبلور بعد لدى منظري ودعاة الوحدة الأفريقية التي لم تكن هي الأخرى بارزة وواضحة في ذلك المؤتمر إذا إستثنينا الأساس الذي انعقد تحته، ولذلك لم تتضمن توصيات مؤتمر باريس شيئاً من هذه المطالب رغم ظهور ما يعرف آنذاك بمبادئ **الرئيس الأمريكي "وودر ولسون"** الأربعة عشر التي من أهمها مبدأ تقرير المصير، والتي منحت فقط للشعوب الأوروبية دون غيرها. [5]

❖ مؤتمر لندن وبروكسل 1921م :

حضر هذا المؤتمر103 مندوبا يمثلون الأحزاب السياسية، كان من بينهم 41 إفريقيا طالبوا بالحكم الذاتي المحلي لأصحاب الجماعات المتأخرة الذي يؤدي الى الحكم الذاتي الكامل،[6] وكان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر هو المساواة المطلقة بين الأجناس بصدد الدعوة ضد التمييز العنصري الذي

---

[1] المختار الطاهر كرفاع :" فكرة الوحدة الافريقية وتطورها التاريخي "، مرجع سابق ، ص138.

[2] عادل عبد الرزاق : أفريقيا في إطار منظمة الوحدة والاتحاد الافريقي ، مرجع سابق ،ص 13.

[3] المختار الطاهر كرفاع : " فكرة الوحدة الافريقية وتطورها التاريخي" ، مرجع سابق ،ص139.

[4] عبد العزيز رفاعي: مشاكل افريقيا في عهد الاستقلال، مكتبة القاهرة الحديثة، دار الحماعي للطباعة، الأردن 1970، ص 162.

[5] المختار الطاهر كرفاع : " فكرة الوحدة الافريقية وتطورها التاريخي" ، مرجع سابق ،ص140.

[6] عبد العزيز رفاعي : مشاكل افريقيا في عهد الاستقلال ، مرجع سابق ، ص 162.

تمارسه الدول الغربية ضد سكان المستعمرات،[1] ولم ترق الدعوة إلى الثورة على المستعمر والمطالبة بالإستقلال رغم الحدث الكبير الذي هز أوروبا والعالم آنذاك وهو قيام الثورة البلشفية التي رفعت شعارات ثورية براقة تتمحور حول دعوتها للشعوب المستعمرة للثورة على مستعمريهم، ومناصرتها لمطالبهم في الحرية وتقرير المصير.[2]

❖ مؤتمر لندن وبرشلونة 1923 م :

لم يأت هذا المؤتمر بجديد على مستوى المطالب والتوصيات، إذ جاءت توصياته تكراراً لما صدر عن مؤتمر لندن، بروكسل، باريس، كما لم يشهد تغيراً على مستوى القيادات السياسية، إذ استمر سود أمريكا وجزر الهند الغربية في تزعم الحركة الزنجية والدعوة للجامعة الأفريقية، [3] وكان أساس هذا المؤتمر قائم على تجميع الافارقة للمطالبة بحقوقهم.[4]

❖ مؤتمر نيويورك 1927م :

وهو أول مؤتمر يعقد في الولايات المتحدة التي انطلقت منها فكرة الوحدة الأفريقية وأبرز رجالاتها، ترأسه الأمريكي ديبوا، طرحت فيه أفكار جديدة من قبيل الدعوة إلى التحالف بين جميع الشعوب الملونة في العالم. [5] وظهرت فكرة التحالف بين الشعوب الملونة في العالم والخروج في إطار (الزنجية) إلى طلب تعاون الزنزج والمصريين والهنود والصينيين في حركة عامة لتحررهم جميعا من الاستعمار والتفرقة العنصرية.[6]

---

[1] رأفت غنيمي الشيخ، إفريقيا في التاريخ المعاصر، ط1، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ، د.س، ص ص 266،267.

[2] المختار الطاهر كرفاع : " فكرة الوحدة الافريقية وتطورها التاريخي"، مرجع سابق ،ص ص 140، 141.

[3] المختار الطاهر كرفاع : " فكرة الوحدة الافريقية وتطورها التاريخي" ، مرجع سابق ،ص 141.

[4] شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، ط2، دار الزهراء، الرياض، 1422 هـ / 2002م ،ص 433.

[5] المختار الطاهر كرفاع : " فكرة الوحدة الافريقية وتطورها التاريخي" ، مرجع سابق ،ص 142.

[6] شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، مرجع سابق ، ص 433.

❖ **مؤتمر مانشيستر 1945م :**

شهد العالم خلال الحرب العالمية الثانية، تطوراً ملحوظاً قي الحركات الوطنية الإفريقية، وإنتشار لمبادئ الحرية بين الشعوب الإفريقية والأسيوية، وفي هذه الظروف دعا **الإتحاد الفيدرالي*** للجامعة العربية لعقد هذا المؤتمر. وكان من أخم قراراته: التعاون والتضامن بين الأفارقة والتأكيد على القومية الإفريقية وقد مثل هذا المؤتمر نحو 200 مندوب من الأحزاب السياسية، وعتبر أيضا بأنه منعطفا تاريخيا في تاريخ العمل للوحدة الإفريقية.[1]

سوف نتطرق الآن للمؤتمرات التي انعقدت داخل القارة الإفريقية والتي كانت بداية للإرهاصات لقيام الوحدة الإفريقية، على إعتبار أن إفريقيا قد شهدت حركات تحررية متسارعة أرغمت الدول الاستعمارية على إعادة النظر في تواجدها في القارة وشهدت أيضا ظهور التنظيمات الحزبية والنقابية الشعبية الأفريقية التي حملت على عاتقها قيادة حركات التحرر في القارة، وكان من أبرز نشطات تلك التنظيمات الشعبية الدعوة إلى عقد العديد من المؤتمرات بين سنتي 1958م– 1961 م هدفت إلى تحرير القارة وشعوبها من الهيمنة الغربية، كما تزامن مع المؤتمرات الشعبية تلك عقد مؤتمرات رسمية حكومية مدعومة بتأييد شعبي عارم حول ضرورة إيجاد منظمة إقليمية تعمل على وحدة القارة وشعوبها. [2] وقد تمثلت هذه المؤتمرات في:

1. مؤتمر الشعوب الإفريقية الأول في أكرا (5–13 ديسمبر 1958 م):

كان اجتماعه في أكرا عاصمة غانا خلال الفترة الممتدة من 5 إلى 13 ديسمبر 1958 م والذي حضره أكثر من 300 مندوبا و مثلوا 62 هيئة شعبية في إفريقيا، ونجد أن هذا المؤتمر قد ناقش مشكل التفرقة العنصرية التي كانت يعاني منا الأفارقة في بعض أنحاء العالم، وقرر مساندة الحركات الوطنية في الجزائر، الكاميرون، أنغولا، وغيرها من الدول الإفريقية التي تحارب في سبيل حريتها ، وتقرر أن يكون للمؤتمر سكرتارية دائمة في أكرا تتابع تنفيذ قراراته ، كما تقرر إنشاء هيئة دائمة لمؤتمر جميع الشعوب الأفريقية.[3]

*** الإتحاد الفيدرالي: تأسس سنة 1944م، ضم 13 منظمة طلابية وسياسية، بزعامة مكتب الخدمة الإفريقية بإنجلترا عام 1937م، ويهدف إلى تجميع الأفارقة في المهجر، وشارك في تسييره جماعة من شبان القارة.أنظر: رأفت غنيمي الشيخ: إفريقيا في التاريخ المعاصر، مصدر سابق، ص 268.**

[1] المختار الطاهر كرفاع :" فكرة الوحدة الافريقية وتطورها التاريخي" ، مرجع سابق ،ص 142.

[2] المختار الطاهر كرفاع : " فكرة الوحدة الافريقية وتطورها التاريخي" ، مرجع سابق ،ص 143.

[3] شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، مرجع سابق ، ص ص 434 ، 435.

2. مؤتمر الشعوب الإفريقية بتونس :

إنعقد في الفترة مابين 25 الى 31 جانفي 1960 بتونس، ويعود سبب إنعقاده الى التوصيات التي أصدرها مؤتمر أكرا 1958م[1] وقد حضرته وفود تمثل النقابات والهيئات المختلفة في البلاد الإفريقية، أهمها الحكومة المؤقتة الجزائرية، والكاميرون وغينيا والصومال،[2] وقد بحث المؤتمرون في كل ما يتعلق بالقضايا الافريقية، وتحقيق التفاهم والوحدة بين دول القارة وتطوير فكرة إنشاء مجتمع إفريقي واحد، وذلك بتدعيم فكرة خلق ولايات متحدة أفريقية من أجل خدمة شعوب القارة. [3]

3. مؤتمر أديس أبابا:

إنعقد هذا المؤتمر تنفيذا لإحدى قرارات مؤتمر أكرا وحضرته وفودا رسمية من **12 دولة مستقلة*** كما حضره كذلك ممثلو منظمات وهيئات سياسية ووطنية من أنحاء القارة الإفريقية، وقد بحث المؤتمر في النقاط الآتية: الوحدة الإفريقية، مشكلات الإستقلال، الوضع الاقتصادي في القارة الإفريقية، وتبني إنشاء البنك التنمية الإفريقية.[4]

كما أوصى المؤتمر بعدة توصيات، نذكر منها: تدعيم السلم والأمن الدوليين تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، كما أمر المؤتمر الدول الإفريقية بأن تسحب جيوشها التي تستخدمها فرنسا في حربها ضد الجزائر.[5]

4. مؤتمر الشعوب الإفريقية بالقاهرة :

إنعقد مؤتمر الشعوب الإفريقية الثالث بالقاهرة ما بين 25 إلى 30 مارس 1961 م وحضره العديد من الحركات والمنظمات الإفريقية، رغم العراقيل التي وضعتها السلطات الإستعمارية

---

[1] شوقي الجمل : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، دار الثقافة للنشر والتوزيع والطباعة ، القاهرة ، 1997 ، ص 445.

[2] جون هاتش : تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، تر: عبد العليم السيد، دار الكتاب، القاهرة ، 1969 ص 449 .

[3] أبو الفتوح الخياط :الوحدة الإفريقية ، دار المعارف ، مصر ، 1965 ، ص50.

*** هي : مصر ، ليبيا ، مراكش ، تونس غينيا ، ليبيريا ، غانا ، نيجيريا ،الكاميرون ، السودان ، الصومال ، إثيوبيا .**

[4] عبد الكريم قرين : منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في حل مشكلات القارة – أزمة البيافرا والصراع الصومالي الكيني نموذجا – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ إفريقيا المعاصرة ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، بن يوسف بن خدة ، 2009م 2010م ، ص 47.

[5] شوقي الجمل، الوحدة الإفريقية مراحلها وتطورها، القاهرة، 1966 م، ص 24.

ومنعها من المشاركة في المؤتمر.[1] وتركزت مناقشاته حول الإستعمار الجديد في إفريقيا كلها، و قد حث جميع الدول الإفريقية التي مازالت تضم قواعد عسكرية أجنبية على تصفيتها، وإتخذت قرارات هامة في القضايا الإفريقية كقضية الجزائر والكاميرون ،الطوغو ،وإنشاء صندوق لتحرير إفريقيا ، والتي كانت تدعمه دول إفريقيا المستقلة.[2]

رغم الإنقسامات التي كانت قائمة بإفريقيا ، ووجود المجموعات المتعارضة ، إلا أن الحماس للوحدة لم يتغير أبدا .

✓ **مرحلة تأسيس منظمة الوحدة الافريقية:**

منذ إنتهاء مؤتمر لاغوس أخذ عدد كبير من الزعماء الافارقة يحاولون التوفيق بين المجموعات الثلاثة (الدار البيضاء، منروفيا، البرازافيل) عاملين على تحقيق هذا الهدف عن طريق تصريحاتهم وإجتماعاتهم وزياراتهم لمختلف الرؤساء،[3] والتي إعتبر هذه المدة بمثابة المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية.[4] وقد جاءت هذه المحاولة القارية السياسية التي عملت بها القارة في سبيل وضع حد للتدخلات الأجنبية بصدد تجميع القوى الإفريقية الذاتية، والمناداة بالتضامن الإفريقي لإنشاء هذه الوحدة من أجل تحقيق هذه الأغراض، وقد عملت بالتنسيق مع عدد كبير من المنظمات في العالم خاصة منها (جامعة الدول العربية) لرفع مستوى الوعي السياسي والاقتصادي في القارة.[5] وفي إطار هذه المنظمة كانت عواصم الدول الإفريقية يقومون بعقد إجتماعات تضم جميع الرؤساء في مدينة أديس أبابا عاصمة أثيوبيا، عقد هذا المؤتمر مع الدول المستقلة في الفترة الممتدة من 22 إلى 25 ماي 1963 م ، وقد تم هذا الأخير على مرحلتين هما:

✓ **المرحلة الأولى:** وهي عبارة عن مرحلة تمهيدية للمؤتمر بإجتماع مع الوزراء الخارجية لدول الإفريقية من 15 إلى 22 ماي 1963 م، إذ خرج الوزراء المجتمعين بتقسيم

[1] محمود حلمي مصطفى :العالم الثالث مؤتمرات السلام ، ط ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، 1969ص ص216،217.

[2] حلمي يحي رجب : الرابطة بين الجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، دار الفكر، القاهرة ، 1976 ، ص 29.

[3] حسن تحسين، منظمة الدول الإفريقية نشأتها وميثاقها، دار الكتاب للطبع والنشر، القاهرة 1967 م، ص 19.

[4] سلمى عبد الله على الفكي: تاريخ منظمة الوحدة الافريقية ودور السودان فيها(1963م-2001م)، رسالة لنيل درجة ماجستير الآداب في التاريخ ، كلية الآداب – قسم التاريخ ، جامعة الخرطوم ،2007م ، مارس 2011، ص37.

[5] مسعود خوند : الموسوعة التاريخية الجغرافية ، مرجع سابق ، ص 198 .

أنفسهم إلى لجنتين هما: الأولى مختصة لإنشاء منظمة للدول الإفريقية، والثانية للبحث في تصفية الإستعمار.[1]

- ✓ **المرحلة الثانية** : وكانت المرحلة الأخيرة في اعلان عن الميثاق لإنشاء هذه المنظمة عن طريق آخر مؤتمر يحضره رؤساء الدول وحكومات الدول الإفريقية والتي ضمت 30 دولة مستقلة في 22 الى 25 ماي 1963م.[2]

وقد أُفْتُتح مؤتمر الأول لهذه المنظمة عن طريق **الإمبراطور الإثيوبي "هيلا سلاسي" جلساته الأولى بقوله:" ...إنكم لن تغادروا أديس أبابا إلا بعد أن تخلقوا منظمة واحدة للدول الإفريقية، فإننا إذا نجحنا في ذلك نكون عندئذ فقد بررنا وجودنا ...".**[3]

وقد أسس هؤلاء الرؤساء سوقا مشتركة لإفريقيا الشرقية، أخرى لأفريقيا الغربية، ومصرفا للإنماء الاقتصادي الإفريقي وثمة مؤسسة قارية أخرى لها أهميتها وهي : اللجنة الاقتصادية لدول إفريقيا المتحدة ، مركزها أديس أبابا ودورها الأساسي دراسة وإقتراح وإتخاذ إجراءات .[4]

- **أهداف منظمة الوحدة الإفريقية :**

تبنى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية عدة مواثيق تابعة لمنظمات دولية، من حيث تجريد الأهداف وعمومياتها، وهي أهداف لم تخرج في معناها وجوهرها عن الأهداف التي حددتها المنظمات الدولية، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- ✓ تنمية وحدة إفريقيا وتضامنها، وذلك بتنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب القارة .
- ✓ القضاء على الإستعمار سواء القديم أو الجديد في جميع أشكاله، كالتفرقة العنصرية والتغلغل الاقتصادي الإستعماري في القارة.
- ✓ تشجيع التعاون الدولي في ظل إحترام ميثاق الأمم المتحدة.[5]

---

[1] حسن تحسين: منظمة الدول الإفريقية نشأتها وميثاقها ، مصدر سابق، ص 19.

[2] حلمي يحي رجب: الرابطة بين الجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ، مرجع سابق ، ص ص 47 ، 48.

[3] أبو الفتوح الخياط : الوحدة الإفريقية ، مرجع سابق ، ص 454.

[4] مسعود خوند : الموسوعة التاريخية الجغرافية ، مرجع سابق ، ص ص 198، 199.

[5] حسن تحسين : منظمة الدول الإفريقية نشأتها وميثاقها، مصدر سابق ، ص 97.

وكان نشاط منظمة الوحدة الإفريقية قائما على تحقيق الوحدة وتحرير إفريقيا سياسيا وإقتصاديا ومعالجة النزاعات، وكذلك التنمية الاقتصادية. وكانت فعاليتها مرتبطة بوسائل النشاط التي تملكها المنظمة، لكن من ناحية أخرى لا يمكن تجاهل المحيط الدولي الذي هو مجال لنشاط المنظمة حيث لا يكون دائما مناسبا.

وأخيرا نجد أن أداء هذه المنظمة في نشر رسالتها والتي هي إزالة الإستعمار والتمييز العنصري ودعم حركات التحرر الوطني، فالقمم الإفريقية التي عقدت بإنتظام في العديد من البلدان أسهمت في تعزيز التعاون السياسي والإقتصادي بجانب التقارب بين قيادات هذه البلدان وشعوبها في المنظمة. [1]

لقد كان لإنعقاد مؤتمرات القمم الأفريقية خلال الخمسين عاماً الماضية متنقلة بين العواصم الأفريقية، وطوال هذه الفترة عرفت المنظمة نجاحات وإخفاقات بسبب التدخلات الأجنبية وتأثيرات الحرب الباردة على العلاقات بين الدول الأفريقية وأثر ذلك على عمل المنظمة بشكل كبير، ورغم ذلك استمرت المنظمة في تأدية دورها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي للشعوب الأفريقية متجاوزة كلما أمكن العوائق والعقبات والمصاعب.[2]

- **تعريف الإتحاد الإفريقي :**

✓ **لغة :** هو إختصار لكلمة (AU) والتي تعني في اللغة الإنجليزية African Union وفي اللغات الأخرى هو إختصار لكلمة (UA) Union African والتي تعني باللغة العربية الإتحاد الإفريقي، ويعرف الإتحاد بأنه: " **جمعية أو شراكة تضم دول أو شركات وتستعمل الكلمة في أغلب الأحيان للدلالة على جمعية رجال المصارف**" .[3]

✓ **إصطلاحا :** يعتبر أحد المنظمات الإقليمية الموجودة في العالم وهي تتكون من اثنان وخمسين دولة إفريقية وقد تأسس الاتحاد في عام 2002م خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية يقع مقرر الاتحاد الإفريقي في المدينة الإفريقية أديس أبابا في دولة أثيوبيا ويجتمع الاتحاد في مقر الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي ويسمى بالاجتماع نصف السنوي.[4]

[1])GONDES PIERRE FRANCOIS , L'OUA trenteans après .Paris :Editions Khartala ,1993 , p :10-11.

[2] المختار الطاهر كرفاع : " فكرة الوحدة الافريقية وتطورها التاريخي" ، مرجع سابق ، ص ص 154 ، 155.

[3] http://www.ar.m.wikipidia.org.wiki.2017/05/03.11:50.

[4] http://www.almaghribia24.com. 2017/05/03.11:50.

- **أسباب ودوافع تأسيس الإتحاد الإفريقي :**

كان لتأسيس الإتحاد الإفريقي أسباب خارجية وأسباب داخلية، والتي تمثلت في :

✓ **الدوافع الخارجية :**

أ) أدى انهيار النظام الثنائية القطبية الذي ميز النظام السياسي الدولي من سنة 1945م وحتى سنة 1989 م إلى حدوث الكثير من التغييرات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، والتي ألقت بآثارها على دول العالم كافة ولاسيما تلك التي ليس لها تأثير في عملية التغييرات التي أصابت العالم ومنها بلدان القارة الإفريقية، وصار من المؤكد إزاء ذلك أن يكون دور القارة مهمش لأن قارة أفريقيا خلال الحرب الباردة قد إستفادت من التناقضات بين المعسكرين الشرقي والغربي وضمنت مساندة هذا الطرف.[1]

ب) من المعروف أن الكثير من دول إفريقيا تعتمد على المساعدات الخارجية ولاسيما من المؤسسات المالية العالمية والدول المانحة. فمنذ بداية التسعينيات من القرن العشرين قلت المساعدات، وصارت المساعدات مرتبطة –بعد هيمنة القطب الواحد–بتبني قيم الرأسمالية والليبيرالية وأن تكون هذي القيم السائدة شرطا أساسيا لتقديم المساعدات، وهذا يعني إنكشاف دول القارة سياسيا وأمنيا.[2]

ج) ميل دول العالم الى الإنضمام في تكتلات سياسية وإقتصادية كبرى وشهد العالم ميلا نحو تفعيل تكتلات كانت قائمة كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي والذي يعود بجذوره إلى معاهدة روما 1957م والتي تدعو إلى إقامة أوروبا موحدة على شكل إتحاد فيدرالي مع تحقيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة وتحقيق السوق الداخلية.[3]

---

[1] خيري عبد الرزاق جاسم : الإتحاد الإفريقي (النشأة – الهيكلية – التحديات) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2004 ، ص ص 45 ، 46.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم : الفضاء الإفريقي –الامل في مسيرة الوحدة الإفريقية ، في مجموعة باحثين ملف : قمة سرت الإستثنائية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2004 ، ص 39 .

[3] خيري عبد الرزاق جاسم : الإتحاد الإفريقي (النشأة – الهيكلية – التحديات) ، مرجع سابق ، ص ص 45 ، 46.

د) ضعف دور الأمم المتحدة ولاسيما في مجال تسوية النزاعات التي تشهدها القارة الإفريقية، وتهيئة عوامل التنمية. وتعد دول إفريقيا من بين أكثر دول العالم حاجة لدور فاعل في هذين المجالين.[1]

✓ **الدوافع الداخلية :**

1) تفاقم ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا :

تعد الحروب الأهلية التي شهدها القارة الإفريقية سببا رئيسيا من أسباب ضرورة إيجاد مخرج لأبناء القارة من هذه الحروب، فالتقارير الدولية تؤكد على أن إفريقيا من أكثر القارات في العالم إكتظاظا باللاجئين إذ يبلغ عددهم –حسب تقارير لمكتب الصليب الأحمر الدولي بالقاهرة–حوالي 7.5 مليون لاجئ فضلاعن ما يناهز 1.3مليون نازح مقابل 1.3 مليون لاجئ و 1.6 مليون نازح في أوروبا ولقد وردت في تقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لأن إفريقيا قد إحتلت في عام 1998م المرتبة الأولى بوصفها المنطقة الأكثر خطورة في العالم من حيث الحروب والنزاعات، وأشار التقرير نفسه إلى أنه من بين (22)مليون لاجئ في العالم هناك على الأقل 8 مليون لاجئ إفريقي فضلا عن ملايين آخرين من النازحين داخل دولهم.[2]

ومن أبرز الدول التي تعاني من مشكلة اللاجئين (الصومال، سيراليون، السودان،الكونغو الديمقراطية وغيرها).

2) المشكلات الاقتصادية المتفاقمة :

بلغت الأزمة الاقتصادية في إفريقيا ذروتها، إذ ضرب الفقر أغلب أجزاء القارة ولاسيما دول إفريقيا جنوب الصحراء، وفاقت معدلاته كافة مناطق العالم النامي بوجه عام، مثلا: وجود نسبة من السكان الذين يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم لبعض دول إفريقيا مثل (رواندا،السنغال،النيجر،زامبيا) خلال الحقبة من (1980 إلى 1995) كانت 45.7% ، 54% ، 61.0% 84.61% .كما أدى إنخفاض في متوسط معدل نمو الناتج المحلي في إفريقيا خلال الفترة 1991 إلى 1997 في تفاقم نسبة الديون

[1] خيري عبد الرزاق جاسم : الإتحاد الإفريقي (النشأة – الهيكلية – التحديات) ، مرجع سابق ، ص ص 45 ، 46.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم : الفضاء الإفريقي –الامل في مسيرة الوحدة الإفريقية ، مرجع سابق ، ص 45.

الخارجية ،[1] فضلا عن التدهور الشديد في حالة التجارة، وبالتالي الإنخفاض في متوسط الدخل الفردي ومع تدني الأوضاع الاجتماعية والمستويات المعيشية بشكل عام.[2]

وتعد مشكلة الديون الخارجية التي واجهت القارة الإفريقية من أكثر المشكلات خطورة والتي تعاني منها –معظم الدول إفريقيا جنوب الصحراء –ولاتتطلب المشكلة حلولا داخلية فقط وإنما تحتاج إلى عمل دولي، إذ يحتاج دفع هذه الديون إنهاك موارد كثيرة جدا، ويكون صحيحا أيضا ألا تقبل شركة أجنبية على الإستثمار في دول لا تستطيع فيها أن تحول أموالها إلى الخارج عندما تريد ذلك وطالما أن هناك ديونا ثقيلة خانقة في هذه المناطق من العالم فلن تكون هناك شركة تستطيع الإعتماد على إستخلاص أموالها.[3]

3) المشكلات المتعلقة بأنظمة الحكم :

لقد تعرضت أنظمة الحكم في افريقيا إلى الكثير من المشكلات ويعود السبب وراء ذلك أنظمة الحكم نفسها، وهو ما أشار اليه امين العام للأمم المتحدة السابق "**السيد كوفي أنان**" في كلمته أمام قمة منظمة الوحدة الإفريقية في توجو جويلية 2000 م بالقول: " **لقد أسأنا إدارة شؤوننا لعقود، واليوم نحن نعاني من الآثار المتراكمة " ووجه أنان كلامه إلى القادة والرؤساء قائلا: " أنهم من يستحق اللوم على معظم الكوارث التي تحدث في إفريقيا** ". [4]

- **التأسيس :**

قد تبلورت فكرة إنشاء الاتحاد الإفريقي في مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في مدينة "**سرت**" **بـ ليبيا** في سبتمبر 1999م. وتوجت المرحلة الرابعة بإعلان دخول الاتفاق التأسيسي

---

[1] أيمن السيد شانة : الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي –دراسة مقارنة في مجموعة باحثين ،الغتحاد الإفريقي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2001 م ، ص ص 108 ، 109.

[2] محمود أبو العينين: الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، 2001 م ص 108 .

[3] ليستر ثرو: المتناطحون – المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وامريكا – ، تر: محمد فريد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ، 1995م ، ص 200.

[4] الإتحاد الإفريقي بين التطوير المؤسسي والإندماج الإقليمي : التقرير الإستراتيجي العربي ، 2001 م ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام –القاهرة ، 2002 ، ص 49

له حيز التنفيذ في **مدينة "ديربن"** في دولة جنوب إفريقيا عام 2002 م، وهو الكيان الاتحادي الذي يحل محل منظمة الوحدة الإفريقية. ومعنى ذلك أن الاتحاد الإفريقي أنشئ لكي يكمل ويطور ميثاق وسياسات منظمة الوحدة الإفريقية،[1] حيث نص إعلان "سرت" طبقا لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وأحكام نظامه الأساسي الذي تم الاتفاق عليه في "أبوجا" المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.[2]

يعتبر الإعلان عنه في مجمله هو التركيز على تقدير الدور الإيجابي الذي قامت به منظمة الوحدة الإفريقية منذ نحو 39عاما وبصفة خاصة في مجال التخلص من بقايا الإستعمار والعنصرية، وتطوير الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية، والدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية للدول، كما أشاد الإعلان بالإنجازات التي تحققت في ظل المنظمة، سواء كانت على الصعيد التكامل والتعاون الاقتصادي في ظل الجماعة الاقتصادية الإفريقية، والمتطلبات الإقليمية الفرعية أو على صعيد احتواء النزاعات وتسويتها في ظل آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات الإفريقية التي تأسست عام 1993 م، أو على مستوى متابعة مسألة حقوق الإنسان والشعوب بعد تبني المنظمة للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وكذلك إعلان جراند باي و خطة العمل الخاصة بحقوق الإنسان كأدوات لتطوير حقوق الإنسان في القارة، فضلا عن الإستجابة الإفريقية لمتطلبات الشعوب الأفريقية للحرية السياسية والديمقراطية.[3]

وركز الإعلان أيضا على الإستمرار والتمسك بالأهداف النهائية لمنظمة الوحدة الإفريقية في ظل الإتحاد الإفريقي ، والإلتزام بأهداف التنظيم الجديد وقانون التأسيس ، وإعادة الالتزام وبإخلاص لأهداف مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD) كبرنامج للاتحاد الأفريقي لتقوية التعاون الأفريقي / الأفريقي والتكامل مع إقتصاد العالمي في إطار العولمة، والقضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة لكل الشعوب الأفريقية.[4]

- **<u>أهداف الإتحاد الإفريقي :</u>** يهدف الإتحاد الإفريقي إلى مجموعة من الأهداف حسب القانون التأسيس الذي يقوم عليه هذا الأخير والتي تمثلت في :

---

[1])- "African Union: So Far So Good". *<u>New Africa</u>*. July 2004, P P. 14-15.

[2] ماجد رضا بطرس : الإتحاد الإفريقي "الحاضر وإستشراق المستقبل" ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة الحلوان ، د. س ، ص 10.

[3] محمود أبو العينيين: السيد فليفل: التقرير الإستراتيجي الأفريقي2002/2001،معهد البحوث والدراسات الأفريقية،مركز البحوث الأفريقية،جامعة القاهرة ، شركة دار يوسف كمال للطباعة ، سبتمبر 2002 ، ص 62.

[4] محمود أبو العينيين ، السيد فليفل: التقرير الإستراتيجي الأفريقي2002/2001 ، مرجع نفسه ، ص 62.

- ✓ تحقيق الوحدة والتضامن بين البلدان والشعوب الإفريقية .
- ✓ الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها وإستقلالها .
- ✓ التعجيل بتكامل القاري السياسي والإجتماعي والإقتصادي .
- ✓ تشجيع التعاون الدولي .[1]
- ✓ تعزيز السلام و الأمن والإستقرار في القارة : حيث يعتبر من الأهداف الضرورية لتحقيق الوحدة الإفريقية فلا يمكن قيام تنمية كاملة في القارة دون وجود السلام والأمن والإستقرار وهو أمر ضروري لتحقيق حياة إجتماعية وإقتصادية للشعوب الإفريقية . فالقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي يقدم رؤية جديدة لدور الإتحاد في مجال حل الصراعات وحفظ السلام وفرضه وبناء سياسة دفاعية مشتركة .[2]
- ✓ تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الراشد .[3]
- ✓ تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا للميثاق الأفريقي والمواثيق الأخرى لحقوق الإنسان .
- ✓ تحسين وضع القارة الإفريقية بتهئة الظروف المناسبة لها على الساحة الدولية .
- ✓ الوصول بالقارة الإفريقية إلى التكامل في النواحي الاجتماعية والإقتصادية .
- ✓ تشجيع التعاون في جميع مناطق النشاط البشري لرفع مستوى المعيشة .
- ✓ تنمية القارة عن طريق التقدم التكنولوجي .
- ✓ حماية أفراد القارة من الأمراض والأوبئة وتعزيز الصحة الجيدة في القارة .[4]

---

[1] إبراهيم الدسوقي : الإستخلاف بين المنظمات الدولية –دراسة تطبيقية على إستخلاف الإتحاد الإفريقي لمنظمة الوحدة الإفريقي على ضوء التنظيم الدولي – ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005 ، ص – ص 65– 86.

[2] محمد أبو العينين : التقرير الإستراتيجي الإفريقي ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2007 ، ص 22.

[3] البشير علي الكوت : الوحدة الإفريقية في القرن العشرين ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس – ليبيا ، 2004 ، ص 103 .

[4] خليل حسن : موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية ، ج2 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت لبنان ،2013، ص – ص 113 – 116 .

خامسا: التنمية والتنمية المستدامة:

✓ تعريف التنمية:

- **تنمية لغة :** هي نمو و إرتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر .[1]
- **إصطلاحا :** هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة إستخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية.[2]
- **التنمية بمفهوم عام :** هي إرتقاء المجتمع والإنتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن إستغلال الطاقات التي تتوفر لديها.[3]
- **المفهوم الإجرائي للتنمية :** هي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر.
- **تعريف الإستدامة :** هو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدفقه وتحقيق المنفعة العامة.

– كما تعرف كذلك على أنها " استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها ". [4]

✓ تعريف التنمية المستدامة :

استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم خلال العقدين الماضيين ، حيث بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر، وتعد الإستدامة لفظا تنمويا يمتاز بالعقلانية والرشد، حيث تتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي تهدف لتحقيق النمو من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى .[5]

---

[1] http://www.mawdoo3.com.2017/05/06.09:40.

[2] عزيز المغربي : مفهوم التنمية لغة وإصطلاحا ، أنظر الموقع :
http://www.azizelkachouani.canalblog.com/archives.2017/05/07.21:18

[3] http://ar.m.wikiibedia.org.wiki.2017/05/07.21:25.

[4] خالد قاسم مصطفى: إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص 19 .

[5] زبير عياش وبن مخلوف أميرة : الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء ، الملتقى العلمي الدولي :حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة أم البواقي ، ورقلة – الجزائر ، 25–26 نوفمبر 2013.

ولقد كانت بداية ظهور ونشأة مفهوم التنمية المستدامة في عام 1986 م، من قبل نادي روما من خلال ما يسمى بـ التفاعل بين الاقتصاد والبيئة أو(Eco-Development) ، وظهر مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي لأول مرة عام 1987 م في تقرير بورتلاند Bruntland الذي تشكل برئاسة السيدة "**برونتلاند**" رئيسة وزراء النرويج السابقة **والذي عرفها التنمية بأنها:"استجابة التنمية لحاجات الحاضر من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في الوفاء بحاجياتها".**[1]

تعريف هيئة الأمم المتحدة :التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات، وهكذا اهتمت **هيئة الأمم المتحدة** بتحليل مفهوم التنمية بأنه: **"عبارة عن مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأفراد والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية".**[2]

✓ **خصائص التنمية المستدامة :**

- التنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الإعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها
- تلبّي إحتياجات الفرد الأساسيّة والضروريّة من الغذاء، والكساء، والحاجات الصحيّة والتعليمية التي تؤدّي إلى تحسين الأوضاع الماديّة والإجتماعيّة للبشر دون الإضرار بالتنوّع الحيويّ، وهذا من أولويّاتها فعناصر البيئة منظومةٌ متكاملةٌ والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوّفر بيئةً صحيةً للإنسان
- تحافظ على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسيّة، مثل: الهواء والماء، حيث تشترط الخطط عدم إستنزاف الموارد الطبيعيّة في المحيط الحيويّ، وذلك برسم الخطط

[1] صالح فلبحي: " التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال وإتساع الفقر"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 02 ، مارس 2003، ص. 75 .

[2] لزعر علي، ناصر بوعزيز: البيئة والتنمية المستدامة :قراءة في المفهوم، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة قالمة . د.س، د.ص.

والإستراتيجيات التي تحدّد طرق إستخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء.

- تعتمد على التنسيق بين سلبيّات إستخدام الموارد وإتجاهات الإستثمارات، حيث تعمل جميعها بإنسجامٍ داخل منظومة البيئة، بما يحقّق التنمية المتواصلة المنشودة. [1]

✓ **مبادئها :**

للتنمية المستدامة عدّة مبادئ وردت عبر مؤتمرين هما مؤتمر ريو ديجانيرو 1992 م، و "**مؤتمر بروتلاند**" 1987م.

أ) **مبادئ مؤتمر لجنة بروتلاند 1987م:**

- ✓ المبدأ الإحترازي على البيئة و الذي يعلن أنّ الشك في وجود تأثير سلبي لمنتج معين أو مادة معينة ولكن بدون وجود أدلة علمية مثبتة على ذلك لايعني السماح بتداول المادة بل عدم تداولها حتى يتبت بأدلة علمية عدم خطر هذه المادة.[2]
- ✓ الإقتصاد والبيئة لهما نفس المكانة في التنمية المستدامة كما أنهما مرتبطان مع بعضهما البعض.
- ✓ لا يمكن أن يكون الإقتصاد الرأسمالي مستداما لأنه يركزّ على الإستنزاف المتواصل للموارد.
- ✓ لا يمكن أن يكون النظام الإقتصادي الذي لا يحقق إحتياجات الشعوب مستداما.
- ✓ معيار النمو المستدام هو العدالة، البيئة العالمية، التوزيع العادل للموارد ما بين الدول وما بين الطبقات الإجتماعية في نفس الدولة. [3]

[1] براء بركات : خصائص التنمية المستدامة ، أنظر الموقع :
http://www.mowdoo3.com.2017/05/09.0930.

[2] عربي محمد موسى عريقات ، مبادئ التنمية و التخطيط الإقتصادي ، ط1، دار الفكر للنشر و التوزيع ، ، 1992 ، ص 35.

[3] مرجع نفسه، ص 36.

ب) مبادئ مؤتمر ريو ديجانيرو 1992م:

حضره 108 رئيس كل دولة و تجلى فيه التعاون الدولي في عدة من المواضيع ذات العلاقة بالبيئة و أهم المبادئ التي أعلنها هذا المؤتمر :

- أن الإنسان هو مركز إهتمام التنمية المستدامة بمعنى أن له الحق في حياة صحية منتجة و متسقة مع الطبيعة.[1]
- إن البحوت العلمية ذات النتائج غير الأكيدة يجب أن لا تؤجل العمل لمنع التدهور البيئي خاصة حيث توجد خواطر حتمية.
- إنّ خدمة الفقراء و المجموعات المهمّشة هما أساس التنمية المستدامة.
- إنّ المشاركة الكاملة للمرأة ضروري من أجل تحقيق التنمية المستدامة .
- تعتبر المتقدمة هي المسؤولة الوحيدة عن تحقيق التنمية المستدامة للدول النامية نظرا لتطور مجتمعاتها في البيئة العالمية و نظرا لتقدم مواردها التكنولوجية و المادية لديها.[2]

✓ **من أجل تحقيق تنمية شامل ومستدامة في العالم يجب:**

- الأخذ بالإعتبار الأهمية الخصوصية الفكرية المميزة لكل أمة في أي تخطيط إقتصادي.
- يجب إعادة النظر في التوجه العالمي نحو سياسات فرض التشريعات التي تؤكد على النوع الاجتماعي.
- لتنمية بشرية شاملة ومستدامة يجب العناية بعوامل النجاح في التجارب الدولية ومنها محاربة الفقر ونشر التعليم وخاصة التعليم العالي الذي يؤدي إلى رفع كفاءة الأفراد مع العناية بالإرث الحضاري.
- ضرورة تهيئة كل فرد في المجتمع للدور الطبيعي له.

[1] محمد عربي ، مشروعات التنمية المستدامة في العالم العربي في ضل تحديات العولمة ،رسالة دكتورا ،كلية العلوم السياسية والاعلام ، فرع تنظيمات سياسية و ادارية، 2003 ، ص30.

[2] محمد عربي ، مشروعات التنمية المستدامة في العالم العربي في ضل تحديات العولمة، نفس المرجع : ص 32 .

- أهمية إدارة الموارد البشرية من دون الخروج بها عن نسقها الثقافي. [1]

✓ **أهداف التنمية المستدامة :**

يُمكن تحديد أربعة أهداف للتنمية المُستدامة، هي:

أ) التنمية الإجتماعية التي تعترف بإحتياجات جميع أفراد المجتمع بالتساوي. [2]

ب) الحماية الفعالة للبيئة والحفاظ عليها وحماية صحة وسلامة الإنسان من الأضرار البيئية.

ج) الإستخدام الحكيم والعقلاني للمصادر الطبيعية بما يضمن إستمرارها بدون ضرر أو زوال أو تدمير .

د) المحافظة على نمو إقتصادي عالي وتشغيل كامل مستمر ومستقر.[3]

وبالنظر إلى هذه الأهداف فإن قياس الإستدامة يجب أن يرتكز على الترابط الهيكلي طويل الأمد بين الإقتصاد والطاقة والبيئية والمجتمع؛ وبالتالي فإن مؤشرات الإستدامة يجب أن تشمل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، البيئية، الثقافية والحضارية، السياسية، الصحية، التربوية، الأمنية. ولعل من أهم مؤشرات التنمية المستدامة نذكر:

أ) التمكين السياسي لكافة أفراد المجتمع .

ب) الإندماج الإجتماعي بما يؤدي إلى التعاون في تلبية رغبات الأفراد وتحقيق التفاعل الاجتماعي الضروري.

[1] نورة عجلان : أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة ، ص 14 ، انظر الموقع :

http://www.lalaonline.com/static/lala…/Dimension-développment.pdf.2017/05/09/.09:20.

[2] Parihar, Surinder Singh : Good Governance, Sustainable Development and Maximum Social Advantage, **International Journal of Economic Research**, Vol. 3, No. 5, (2012), P-P. 13-21.

[3] Bartle, Ian and Vass**,** Peter (2006), **Economic Regulators and Sustainable Development: Promoting Good Governance,** UK: University of Bath, Centre for the Study of Regulated Industries (CRI) Research, Report No. 18, October.

ج) العدالة في توزيع الدخل والفرص والتعليم والصحة والخدمات.

د) تلبية الإحتياجات الحالية دون التأثير سلبا في تلبية الإحتياجات المستقبلية.

هـ) الحق في الحياة بدون تهديد الأمان الشخصي من الأمراض المعدية أو الكوارث البيئية أو القمع أو التهجير.[1]

[1] محمد محمود العجلوني: أثر الحكم الرشيد على التنمية الإقتصادية المُستدامة في الدول العربية، بحث مقبول للتقديم إلى المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية –المملكة العربية السعودية، و المركز الإقتصادي والتمويل الإسلامي – كلية الدراسات الإسلامية بقطر – جامعة حمد بن خليفة – الدوحة – قطر، إسطنبول – تركيا، 9-2013/09/11 ، ص 7.

الفصل الثاني: مبادرة النيباد ومجالاتها

تمهيد :

تعود الجذور الأولى لهذه المبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا والمعروفة بـ " النيباد " بإعتبارها رؤية واطار استراتيجي لتحديث افريقيا وتم اعداده وانجازه بناءا على تفويض من منظمة الوحدة الافريقية خلال قمة لوساكا في يوليو 2001م ، وقد اطلق عليها في البداية المبادرة الافريقية الجديدة (NAI) في أكتوبر 2001م . كاطار لصياغة البيانات والبرامج التي تحقق نهضة افريقيا والتي تعني اطار متكاملا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، وقد سبقتها طرح مبادرة "مؤتمر الاستقرار والامن والتنمية والتعاون في افريقيا "، ثم تغير اسمها وأصبحت تعرف بالشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا. وهذا ماسنتطرق إليه في هذا الفصل عن المبادرة وفهم إلى إلى أين ستصل الأهداف المراد تحقيقها من أجل تنمية قارة إفريقيا، وتعرف أيضا على أهم مجالاتها وكيف تم تطبيقهاعلى أرض الواقع وما مدى تأثير مبادرة النيباد على واقع التنمية المستدامة والحكم الراشد.

أولا: ظروف قارة إفريقيا قبيل المبادرة ودوافع المبادرة :

➢ ظروف قارة إفريقيا قبيل المبادرة :

✓ إفريقيا إقتصاديا :

كان النمو الإقتصادي في فترة منتصف التسعينيات قد عرف إرتفاعا، وفيما يخص مستوى الدخل زاد في المقابل تراجع مستوى الفقر، وتحسن خدمات الصحة والتعليم على نطاق واسع، وغيرها من مكاسب التنمية، ومنذ عام 1995م بلغ متوسط نمو إجمالي للناتج المحلي على مستوى القارة نحو 4.3% في السنة، أي أعلى بمقدار 3 نقاط مئوية كاملة، ولكن الإشارة الى أن معدلات النمو السريع كانت عامة على مستوى القارة سيكون فيها شيء من التضليل. قد بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي نسبة قوية هي 5.8% خلال السنتين 1996 م و 1997 م، وقد إرتفعت مستويات الدخل الحقيقي للفرد بما يزيد على الضعف. [1]

يعتبر قطاع الموارد والخدمات هما أفضل أداء في إفريقيا خاصة جنوب الصحراء، فقد ارتفعت نسبة قطاع الموارد من 9 في المائة بين عامي 1995 م و1999م.

✓ الصناعة:

قد تراجع نمو الطاقة الإنتاجية للصناعة التحويلية، لأن الإنتعاش في نمو الإنتاجية خلال عام 1995م كان بطئ أي نادر، حيث تراوح معدل النمو للطاقة الإنتاجية في المتوسط مابين 3% و2% خلال سنة 1995 م.[2]

✓ أزمة الديون :

تفاقمت أزمة الديون الإفريقية في العقَدين السابقين بشكل أثار المخاوف في إمكانية سداد الدول الإفريقية لها، حيث زادت الديون الخارجية للدول الإفريقية من حوالي 350 مليار دولار أمريكي في عام 1998م، بما يمثل 65 % من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، وعجزت الدول المدينة عن تسديد فوائد

[1] جيفري هايدن و مارينا بريموراك : " التمويل والتنمية – إفريقيا تقلبات النمو"، مجلة فصلية تصدر عن الصندوق النقد الدولي، العدد53، رقم 2، جويلية 2016 م،ص 7.

[2] مرجع نفسه، ص 36.

الدين على الرغم من مختلف الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة؛ حيث قدرت خدمة الدين بحوالي 31 % من صادراتها للسلع والخدمات. [1]

وتزداد خطورة القضية مع إنهيار أسعار السلع الأساسية، والتي تعتمد عليها أغلب الدول الإفريقية بشكل أساس، حيث تمثل سلعة واحدة أو سلعتان في بعض الأحيان أكثر من50 % من عائد التصدير لأربعين دولة إفريقية.

ومن هنا كانت المنادات بضرورة معالجة مشكلة الديون الخارجية للدول الإفريقية بإسقاط أو تخفيف عبء المديونية، التي تأكل معظم عوائد الدخل القومي، ومخصصات التنمية الواجب توجيهها لخدمة التعليم والرعاية الصحية، والبنية التحتية تتجه لخدمة سداد الدَّين، وتزيد من ظاهرة الفقر، ومن ثم تعطل خطط التنمية، وتزيد من توسيع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، [2] فإجمالي خدمة الدَّين التي تدفعها القارة الإفريقية تعادل ضعف الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية فيها، بينما إلغاء الديون عن كاهل الدول الإفريقية سيكلف المواطن في الدول المتقدمة ما يقارب من سنت واحد يومياً، ومن هنا يقع العبء الأكبر من مهمة اختزال الفقر، وإلغاء الدين الإفريقي عن كاهل الدول المانحة، والمؤسسات المالية والتنموية الدولية.[3]

---

[1] هالة جمال ثابت : " الفقر في إفريقيا –خصوصيته وإستراتيجية إختزاله" ، مجلة قراءات إفريقية ، العدد الثاني ، شعبان 1426هـ/سبتمبر 2005 ، ص 5 .

[2] هالة جمال ثابت : " الفقر في إفريقيا –خصوصيته وإستراتيجية إختزاله"، مرجع سابق، ص 5 .

[3] أحمد ماهر : بيان مصر أمام جلسة الحوار رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن النيباد ، نيويورك 16/9/2003 ، في موقع وزارة الخارجية المصرية http://www.mfo.gov.eg

الأوضاع الأمنية :

إن موضوع حفظ الأمن والسلام وإيقاف الحروب الأهلية في القارة أضمن بين أكثر من 30حرب أهلية في العالم نجدها ما يقارب منها 15 حربا بالقارة لذا تعددت المبادرات من الداخل القارة وخارجها إنتهت جميعها بالجمود فالمبادرة الأمريكية ترجع إلى عام 1996م وأطلق عليها مبادئ مواجهة الأزمات الإفريقية ويهدف مشروع هذه المبادرة إلى تكوين وحدات عسكرية وطنية بأعداد تقرر 12 ألف جندي.[1]

حيث شهدت القارة 16 صراعاً داخلياً من ضمن 35 صراعاً من هذا النوع على مستوى العالم في منتصف التسعينيات، وظلت إفريقيا تستأثر بأكبر عدد من الصراعات الداخلية عامي 1998 م و 1999 م على مستوى العالم،وعددها 25 صراعاً داخليا، وفي عقَد التسعينيات توفّي ما بين اثنين إلى أربعة ملايين قتيل في تلك الصراعات.

وهكذا أدت الصراعات الداخلية إلى تكثيف الحروب الأهلية الدموية، وتشريد أعداد هائلة من الأفراد، ومن المأساوي أن 90 % من ضحايا هذه الصراعات من المدنيين لا العسكريين، ونصف هؤلاء من الأطفال، مما يمثل تهديدا مستمراّ لاستقرار الدول الإفريقية مع ما يمثله من خطورة عبور الصراع للحدود الدولية للدولة للتأثير على أمن واستقرار الدول الإقليمية المجاورة. وتظهر خطورة ظاهرة الصراعات والنزاعات الداخلية من آثارها السلبية على مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. [2]

فالدول التي تعاني حالة مستمرة من هذا النوع من الصراع غالباً ما تعجز عن تنفيذ السياسات الإقتصادية، والإجتماعية طويلة الأجل، فتصبح الدولة فريسة لحالة تدهور، وعجز إقتصادي مستمرة تهدد أي أمل لتحسين حالة المعيشة لمواطنيها؛ فقد أخفقت أغلب خطط التنمية الاقتصادية بالرغم من تدفق المنح، والقروض، وغيرها من المساعدات المالية أو المعونات الفنية، والتي وصلت إلى ملايين الدولارات، وفقدت العديد من الأنظمة الحاكمة في إفريقيا مشروعيتها ، نتيجة لعجزها عن حماية مجتمعاتها من كوارث المجاعة، والفحط، والصراعات الأهلية، والتصحر وما إلى ذلك من الكوارث القومية. [3]

---

[1] راقي بترا: بعد الشيوعية سقوط الرأسمالية، تر: رجب بودبوس ،دار الجماهير للنشر والإعلان ،طرابلس،1997،ص300.

[2] Mubarak at NEPAN conference: developed countries should help ease debt burdens of African nations".egypt ragional. Politica. 2 september 2002 in: www.arabicnews.com.

[3] هالة جمال ثابت : " الفقر في إفريقيا –خصوصيته وإستراتيجية إختزاله "، مرجع سابق ، ص 4 .

كما تخلِّف الأوضاع الأمنية المتردية مشكلات أمنية خطيرة، أهمها:

- ✓ مشكلة إعادة توطين اللاجئين، ويصل عددهم إلى 10 ملايين لاجئ، بواقع نصف اللاجئين في العالم، والمشردين والنازحين، ويقدر عددهم بحوالي 15 مليون إفريقي من بين 25 مليوناً على مستوى العالم.

وكان لظاهرة الصراع داخل القارة العديد من الأسباب، أهمها: التنافس على الموارد النادرة، والفقر، وحرمان المواطنين الأفارقة من ممارسة حقوقهم السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، و فوق كل ذلك كانت الحرب الباردة من أهم أسباب إستمرار اِلصراع داخل القارة، وكانت النتيجة أن أصبح 4% من سكان القارة ما يقرب من 23 مليون نسمة من اللاجئين، والنازحين، وقد تسببت هذه الصراعات في تآكل جهود سنوات من التنمية الإقتصادية والبشرية في العديد من الدول الإفريقية، مثل: رواندا، والصومال، وليبريا، وأنغولا.[1] وأدت ظاهرة الصراع في القارة الإفريقية إلى زيادة الفقر، سواء على مستوى الدخل أو على مستوى القدرات البشرية في أكثر من 12 دولة إفريقية جنوب الصحراء، وكانت النساء والأطفال من أكثر الفئات تأثراً بهذه الظاهرة؛ حيث قدرت منظمة اليونيسيف نسبة القتلى بما يفوق 60 % من ضحايا هذه الصراعات، وهو ما يهدد جهود التنمية في القارة على المستوى القريب والبعيد على حد السواء. [2]

➢ دوافع مبادرة النيباد :

لقد إمتازت القارة الإفريقية بعدة نظم وكانت أغلبها ذات طابع واحد ناهيك عن التدهور الاقتصادي و الذين أدّيا إلى أزمة شرعية لمعظم النظم الحاكمة في إفريقيا.

و بفعل تأثير المحاكاة كان لزاما على الدول الإفريقية إعادة النظر في سياستها من أجل التأقلم مع التطورات العالمية الحاصلة، و من هنا تأتي مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والتي تهدف إلى إعادة صياغة مستقبل القارة الإفريقية على أسس جديدة لإيجاد الإطار الملائم بين الشراكة العالمية الجديدة لإفريقيا و المجتمع الدولي.

و مما لاشك فيه أن العام 2001 م يمثل تحولا كبيرا على مستوى النظام الإقليمي في إفريقيا، إذ شهد ظهور الإتحاد الإفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية، وقد لعب دور إطلاق مبادرة النيباد

[1] Thelma awori. "progress against poverty in Africa". United nations development program. New york.1998.p.27

[2] هالة جمال ثابت : " الفقر في إفريقيا –خصوصيته وإستراتيجية إختزاله" ، مرجع سابق ، ص 4 .

التي تعمل على إرساء معالم الحكم الراشد في القارة، [1] وقد سُجلت هذه المبادرة ضمن السياق الإستراتيجي الإفريقي من أجل النهوض بالقارة في تحقيق التنمية المستدامة وتقوية قدراتها على مواجهة التهميش الذي تعيشه في خضم تداعيات العولمة، ويمثل البعد الإستراتيجي لهذه المبادرة في تحديد جملة من الأهداف التي تعطي الإحتياجات الملحة نذكر على سبيل المثال: مكافحة الفقر بإعتباره الهدف الرئيسي الذي تقوم عليه هذه المبادرة، وقد حددت هذه الوثيقة التعريفية للمبادرة ثلاث محطات في مسار تحقيق التنمية المستدامة :

- ✓ تداول الشروط القبلية للتنمية المستدامة–أي عناصر الحكم الراشد–.
- ✓ الأولويات القطاعية.
- ✓ تعبئة الموارد. [2]

يرى العديد من المفكرين بأن مستقبل التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية قائم على أساسين رئيسيين لقوم عليهم التنمية في إفريقيا، يتمثل الأساس الأول في التنمية المستقلة التي أوصى بها البنك العالمي إستنادا إلى تقرير الأستاذ "**برج**"**Berg**"، حيث يرى الأستاذ "**بن آشنهو**" أنه: **« انه ليس من الخطأ القول بأن مستقبل إفريقيا هو رهان إتجاهين رئيسيين للتنمية: الأول يركز على التنمية الذاتية المستقلة(Auto dépendant) فيما يوصي الآخر بتنمية تابعة(dépendant)»** [3]

ومن نتائج الأساس الأول أنه فشل وأدى إلى كارثة حتمية وتبعية مطلقة في جميع المجالات، لأن قارة إفريقيا نجدها تبحث عن القيمة الذاتية لها.

أما الأساس الثاني فتمثل في وثيقة النيباد والتي هي عبارة عن الفكر الليبرالي الجديد الذي ساد العالم منذ منتصف الثمانينيات، لأنها تدعو إلى إعتماد شراكة جديدة من أجل التنمية بدل الإعتماد على الذات

[1] سمية بلعيد و طبيخ خالد: النيباد والحكم الراشد – النيباد ومسعى إصلاح الحكم في إفريقيا – ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة ، 2006–2007 ، ص3.

[2] بركات سليم: الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، تقرير تربص في التخصص: إدارة عامة، مكان التربص وزارة الشؤن الخرجية بالجزائر (المديرية العامة لإفريقيا) من 5فيفيري إلى 13مارس2005، و وزاراة الشؤون الخارجية بفرنسا (المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية) من 14مارس إلى 01أفريل 2005، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر،2004 م/2005 ، ص 30 .

[3] GIRI Jaques,**l'Afrique en panne vingt cinq ans de développement.** Paris: Éditions kharthala, 1986., P132.

كعمل جماعي، والمقصود بالشراكة الجديدة جعلها مصدر أنظار الدول الرأسمالية المتقدمة إلى المساهمة في دعم التنمية في القارة الإفريقية، وجلب الإستثمار الخاص الأجنبي، و فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الإفريقية، و تشجيع القطاع الخاص، وقد لاقت هذه المبادرة في بدايتها الأولى قبل بروزها على مسرح الأحداث بعدم وفاء الدول المانحة بوعودها تجاه المبادرة ووضع شروط تعجيزية في بعض الأحيان لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريع المبادرة التي سيؤثر على تجسيدها في الواقع من جهة وعدم واقعية دول القارة في الطرح فيما يخص البحث عن مصادر تمويل بديلة أو وضع مشاريع تكون دول القارة غير قادرة على تمويلها بإمكاناتها الذاتية من جهة أخرى. لهذا قامت هذه المبادرة برسم إطارا متوازنا لشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والتأكيد على دورها الاجتماعي، بتقديم الخدمات وتوفير البيئة الممكنة للتنمية الإقتصادية وفي نفس الوقت تؤكد على المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.. فالمبادرة من غير المستبعد أن تكون بداية لصيغة توفيقية بين الدولة والقطاع الخاص.. فالنمط الذي يقوم على الدولة فقط غير مناسب للتنمية الاقتصادية والإعتماد على السوق لا يضمن توزيع الموارد بشكل يحد من الفقر.[1]

وفي الأخير نستنتج أنه من المستحيل فهم مبادرة النيباد إذا نسينا بأنها ظهرت نتيجة لمبادرة جنوب إفريقيا كمرجعية لسياسة المقترحة للنيباد خاصة فيما يتعلق بتنفيذ النشاطات المحددة التي عرضتها المبادرة والتي سنتعرض لها لاحقا خاصة منها البنى الأساسية الثقيلة خطوط الاتصالات، شراكة القطاع العام والخاص في التمويل والتنسيق. [2]

[1] أديبايو أولوكوشى: "إدارة التنمية الإفريقية :التحدي الكامن في الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، استراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة :آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة العدد (2-6)، 2003، ص 36.

[2] http://www.NEPAD.org (05/01/2017).

ثانيا : تعريفها وإعلانها :

1) تعريفها :

✓ **التعريف اللغوي :**

هي من أصل انجليزي (nepad) والتي تعني باللغة الإنجليزية " New Partnership For Africa's Development" ويقصد بها "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا".[1]

✓ **اصطلاحا :**

قد عرفتها "**مجلة إفريقيا قارتنا**" بأنها:"**عبارة عن إستراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف و تعزيز التنمية المستقلة و النهوض بالحكم الإقتصادي و الإجتماعي في الشعوب الإفريقية و مواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية والتي تتمثل بالفقر المتزايد والتخلف وإستمرار التهميش**"[2]...وأيضا عرفتها "**فوزية خدا اكرم عزيز**" هي:"**تلك الإستراتيجية التي إنبثقت من التفويض الممنوح لخمسة رؤساء دول تتمثل بكل من (الجزائر، مصر، نيجيريا، السينغال، جنوب إفريقيا) من قبل منظمة الوحدة الافريقية (O.A.U) لتنمية وتوحيد صيغ التنمية الإجتماعية و الإقتصادية لإفريقيا، في الإجتماع الـ 37 لمنظمة الاتحاد الافريقي في زامبيا تموز 2001**"م.[3]

وجاء أيضا في توطئة "**وثيقة الشركة الجديدة لتنمية إفريقيا الصادرة بأبوجا في أكتوبر 2001م**" من **موقع النيباد** بأنه هو:"**تعهد بين القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون فيه القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على**

---

[1] موسوعة الجزيرة : النيباد –الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء – .2017/04/10. http://www.aljazera.net 19 :35

[2] " النيباد–الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"–، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد04، أفريل،2013.

[3] فوزية خدا أكرم عزيز:" النيباد توجه جديد للتنمية في إفريقيا" ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية،العدد(201) ، ص 426 .

خط النمو المستدام و التنمية وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الإقتصاد و الحياة السياسية العالمية " .

وعرفه أيضا موقع" **النيباد** "بأنه :" **دعوة ونداء لبقية العالم الى إقامة الشراكة مع إفريقيا في تنميتها الخاصة بالتركيز على برنامج العمل الخاص بها في شراكة جديدة مع الدول المتقدمة بفتح الحوار مع العديد من شركائها، كما أنها دعوة لشراكة جديدة مع الدول المتقدمة بفتح الحوار مع العديد من شركائها إذ هي فرصة لإقامة علاقات تعاونية جديدة قائمة على مبدأ المسؤولية الجماعية فيها يخص تحقيق أهداف التنمية في القارة".**[1]

[1] Document of the new partnership for africa's development (nepad) , abuja , nigeria , octobre 2001,article (1).

2) إعلانها :

➢ جذور مبادرة النيباد :

لقد كانت الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا نتاج لمجموعة متنوعة من الأفكار والمبادرات الناشئة الماضية في وقت سابق ، أي معرفة من أين برزت فكرة مبادرة النيباد .

لقد بدأت فكرة المبادرة من خلال النقاش الذي كان حول النهضة الافريقية والتي تم ترويج لها لأول مرة من طرف الرئيس السابق لجنوب افريقيا "**نيلسون مانديلا**"* من خلال كلمته التي ألقاها في المنتدى العالمي في **دافوس (سويسرا) في 1999/01/29** وهذا ما جاء في هذا المنتدى على سبيل المثال: « **قد تجاوزت إفريقيا مرحلة التحسر على مشاكل الماضي ومن مسؤوليتها إصلاح الماضي وذلك بتدعيم من الذين يرغبون في الإنضمام إلينا من أجل تجديد قارتنا ،[1] لدينا جيل من القادة الذين يعرفون أننا يجب أن نتحمل مسؤولية مصيرنا بأنفسنا ولن نرفع أنفسنا إلا من خلال الجهود التي نبذ لها في إطار شراكة مع أولئك الذين يريدون لنا النجاح** » ومن ثم تبناها خليفته "**ثامومبيكي**"* والذي عمل بجد لاحياء القيم الافريقية وتجديد الامل في الشعوب الافريقية فلقد أطلق على القرن الواحد والعشرين بـ "القرن الافريقي".[2]

---

[1] MOUNDOUNAGA MOUITY, Patrice, le gabon et le nouveau partenariat pour le developpement : de l'Afrique (nepad) , thèse pour le doctorat en science politique , décembre 2008, p 40.

* **نيلسون مانديلا** : ولد في 18 جويلية 1918م اول رئيس اسود لجمهورية جنوب افريقيا من 1994-2000 ، احد ابرز المناضلين لسياسة التمييز العنصري واحد المعارضين لسياسة نظام الحكم في جنوب افريقيا ،حصل على جائزة نوبل لسلام عام 1993م وفي 2005 اختارته الأمم المتحدة سفيرا للنوايا الحسنة .أنظر الموقع:

http://www.wikipedia.org/wiki.19/05/2017.09:44.

* **ثامومبيكي** : ولد في 18 جوان 1942م في ايدوتيوي في قطر ترانسكاي بجنوب افريقا ، رئيس جمهورية جنوب افريقيا الحادي عشر من 1999م الى 2008م ، كان والده عضو في المجلس لافريقي القومي (African National Congress) والحزب الشيوعي الجنوب افريقي ، فدخل أيضا في مؤتمر القومي الافريقي حين كان بالرابعة عشر من عمره ،وفي سنة 2005 بسبب اتهامه بالتدخل في عمل القضاء اثناء محاكمة نائبه الأسبق جاكوب زوما بتهم الفساد وتقديم واستالقته من المجلس الافريقي القومي. أنظر الموقع:

http://www.wikipedia.org/wiki.19/05/2017.09:44.

[2] MOUNDOUNAGA MOUITY, Patrice, le gabon et le nouveau partenariat pour le developpment : de l'afrique (nepad), op.cit , p 41.

فمبادرة النيباد ماهي الا خطة للوصول الى هدف النهضة الافريقية . هذا البرنامج الافريقي الذي وجد الالهام الفكري في الحماس الذي تم اظهاره لزيادة مناطق التجارة الحرة الإقليمية ولاسيما في اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية (نافتا) والاتحاد الأوروبي .

كما أن هذه الخطة هي نتاج الفكر الوحدوي الافريقي للسنوات الأولى للقرن العشرين والذي يدعو الى افريقيا موحدة . الا انه وعلى الرغم من هذا التوجه الفكري للوحدة الافريقية ظهر انقسام حول كيفية بناء الوحدة الوطنية وذلك منذ فترة مابعد الاستعمار فظهرت ثلاث كتل فلسفية وهي:[1]

- مجموعة الدار البيضاء المتطرفة وقد ضمت ست دول وهي : غانا وغينيا والحكومة المؤقتة الجزائرية ،المملكة المغربية والجمهورية العربية المتحدة ، مالي[2] و –جماعة **برازافيل* ومتروفيا*** والتي كانت الأكثر اعتدالا وظل هذا التوتر جزءا من مناقشة الوحدة الافريقية على مدى أربعة عقود وفي 1980م إعتمدت منظمة الوحدة الافريقية خطة عمل لاغوس التي تهدف الى تشكيل كتلة اقتصادية موحدة وفي عام 1991م تم الاعتماد رسميا على هذه الخطة لتشكيل "الجماعة الاقتصادية الافريقية (AEC) وتم التصديق عليها في 1994م .[3]

وبعد تشكيل هذه الجماعة الأخيرة عقد منتدى تنمية إفريقيا (ADF) إجتماعه الأول في 1999م والذي جرى بمساعدة هذه الجماعة من اجل تكوين تفاهم حول تحقيق مستقبل القارة مبني على أساس أن البرنامج التكامل الإقليمي ينبغي أن ينسم بأسلوب واسع وموجه نحو الخارج وخصص المنتدى إجتماعه الثالث في كانون الأول من سنة 2000م لموضوع التكامل الافليمي في افريقيا ووجدت القارة انه يتعين

---

[1] MOUNDOUNAGA MOUITY, Patrice, le gabon et le nouveau partenariat pour le developpment : de l'afrique (nepad) Op.cit , p41 .

* **جماعة برازافيل** :هي ساحل العاج ، فولتا العليا ،الداهومي ،النيجر ، تشاد ، الكونغو برازافيل ،إفريقيا الوسطى ، موريطانيا ،السنغال و المالجاش ، أنظر المرجع :عبد الرحمان إسماعيل صالح : دراسة نقدية للميثاق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 93،1988، ص 73.

* **جماعة متروفيا** ::هي مؤتمر إفريقي عقد مابين 8-12 ماي 1963 م وهي 12 دولة، أنظر المرجع: عبد الكريم قرين: منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في حل مشكلات القارة، مرجع سابق، ص 45.

[2] René Dumont, **L'Afrique Noire est mal partie**, paris, 1962, p43

[3] MOUNDOUNAGA MOUITY, Patrice, le gabon et le nouveau partenariat pour le developpment : de l'afrique (nepad),op.cit , 42.

عليها التغلب على نعرضها للتهميش بسبب تحويل المعونة الدولية خلال التسعينيات من القرن العشرين الى دول حديثة الاستقلال في أوروبا وآسيا. [1]

➢ نشأة مبادرة النيباد :

أقرت منظمة الوحدة الإفريقية في قمة لوساكا التي عقدت في جويلية 2001 قيام مبادرة النيباد، و تم إقرار الصيغة النهائية للمبادرة في اجتماعات أبوجا في أكتوبر 2001، و قد تبلورت المبادرة من خلال دمج ثلاث مبادرات هي: [2]

✓ المبادرة الأولى:

والتي عرفت باسم برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا " MAP "، و قد تم تبني هذه المبادرة كل من الرئيس الجنوب إفريقي "تابومبيكي" مع الرئيس النيجيري "**أوليسيجون أوباسانجو**" * و الجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**" *، حيث يظهر الالتزام الذي أبداه القادة الأفارقة بضرورة العمل على تنمية إفريقيا من خلال تبني مسؤولية التنمية الاقتصادية المستدامة للقارة. [3] أواخر العام 2000م بالعاصمة الجزائرية [4] بتكليف من قمة سرت الأولى في 1999/09/09م لدول المتقدمة حيال إشكالية الديون العالقة . ثم تلتها قمة الجنوب بهافانا (كوبا) سنة 2000م ، اين كلف رئيس جنوب افريقيا ورئيس النيجيري "ثاموميبكي"

---

[1] خيري عبد الرزاق : مبادرة الشراكة الجديدة من اجل التنمية في افريقيا ، المرصد الدولي ، مركز الدراسات الدولية ، سبتمبر ، 2007، ص4 .

[2] علاء جمعة، " قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للشر، العدد 159، 2005 ، ص 220.

* **أولوسيجون أبو سانجو** :1937/05/05 رئيس نيجيريا من 1999 الى 2007، وهو ميسحي من قبائل اليوروبا. انضم الى الجيش وعمره 21سنة عام 1958 عمل جندي سابق عام 1976 وكرئيس المنتخب عام 1999.أنظر الموقع: **http://www.wikipedia.org/wiki.19/05/2017.09:44.**

* **عبد العزيز بوتفليقة** : 1937/03/2 الرئيس العاشر للجزائر منذ التكوين والرئيس الثامن منذ الاستقلال ، وفي جانفي 2005 عين من قبل المؤتمر الثامن رئيسا لحزب جبهة التحرير الوطني ،التحق بصفوف جيش التحرير الوطني الجزائري وعمره 19 سنة في عام 1956م.أنطر الموقع: .**http://www.wikipedia.org/wiki.19/05/2017.09:44**

[3] العايب سليم : الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتجاد الإفريقي،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية،قسم:العلوم السياسية،كلية الحقوق،جامعة الحاج لخضر –باتنة،2010–2011 ، ص 116.

[4] " النيباد –الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا"– ، مرجع سابق ، ص 01.

و"أبو سانجو" طرفا في رفع إنشغالات الجنوب إلى مجموعة الثمانية (G08) والمؤسسات المالية الدولية.[1] بإعتبار أن مخطط هذه _الالفية الجديدة لانعاش افريقيا (MAP) قد جاء اجل التنمية في افريقيا خلال مؤتمر الرؤساء الدول والحكومات السادس والثلاثين لمنظمة الوحدة الافريقية والتي تم الكشف عنها في مؤتمر **دافوس بسويسرا** في يناير 2001م وتم التركيز على مبدا المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب ان تعمل فيها الحكومات والتي يجب ان تكون لها الأولوية على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيه القطاع الخاص اليها وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الامن وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وثم انضمت مصر الى هذه المبادرة.[2]

- ✓ **المبادرة الثانية** :

والتي أعدت بواسطة الرئيس السنغالي "**عبد الله واد**"* و أطلق عليها مخطط أوميغا " OMEGA LAN" التي أُعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية–الإفريقية المنعقدة في "ياوندي" في جانفي 2001.حيث تركز هذه المبادرة على أهم الميادين و القطاعات التي يجب توفرها من أجل إحداث تنمية شاملة و مستدامة [3] من شأنها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية و خاصة منها التجارية، و التمكن من تحمل أعباء المنافسة الإنتاجية و الاندماج في التجارة العالمية و في التصدير كما الاستيراد و المشاركة في تطوير الاقتصاد العالمي .[4]

---

[1] بركات سليم: الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في القانون ،كلية الحقوق،فرع الدولة والمؤسسات العمومية،جامعة الجزائر،بن يوسف بن خدة،بن عكنون،2007–2008 ، ص ، ص 33 ، 34.

[2] عمرو علي: " المبادرة الجديدة للتنمية الافريقية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 149، (2002) ، ص240.

* **عبد الله واد:** رئيس السنغال منذ 1 أفريل الى 2 افريل 2012 وهو رئيس الحزب السنغالي الديموقراطي. كان قائداً للمعارضة لفترة طويلة وقد سجن ونفي وقتذاك. أعيد انتخابه سنة 2007، بعد إقرار تعديلات دستورية عام 2001 تسمح للرئيس بالترشح لمأمورية قابلة للتجديد مرة واحدة .أنظر الموقع:

http://www.wikipedia.org/wiki.19/05/2017.09:44.

[3] راوية توفيق: دول شمال الافريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد ، أعمال الملتقى السنوي الأول ، للدراسات المصرية الافريقية ،ص 311.

[4] سليم العايب: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتجاد الإفريقي ، مرجع سابق ، ص117.

ومنه نجد أن كليهما يتقاسمان الأهداف ذاتها وتقومان على فرضية أن الجهد يقع على كاهل إفريقيا في المقام الأول .[1]

و قد رحب القادة الأفارقة في قمة "**سرت**" الاستثنائية المنعقدة في مارس 2001 بالوثيقتين "MAP " و "OMEGA"، [2] و تقرر دمجهما في مبادرة واحدة تتقدم بها إفريقيا إلى شركائها الدوليين و تعبر عن موقف إفريقي موحد تجاه القضايا الملحة ،[3] و تم ضم مصر و السنغال إلى لجنة التسيير التي تضم **دول الماب الثلاثة*** .[4]

وقد تم العمل على إدماج المبادرتين (MAP) و(OMEGA) بناءا على قرار من القمة الإستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية في سرت (ليبيا) مارس 2001، وهي مهمة شاركت فيها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UN–ECA) بوثيقتها التي عرفت بـ " التعاهد العالمي الجديد مع إفريقيا " (New Global Compact With Africa). [5] حيث تضمنت هذه الوثيقة المحتوى الأساسي لمقترح اللجنة المتعلق بتنفيذ "تصريح الألفية للأمم المتحدة " ويعتبر هذا التعاهد طبقا لوزراء المالية الافارقة الدليل التقني للجمع بين المبادرتين "MAP" و " OMEGA " . وترجع فكرة التعاهد إلى التصريح الذي ألقاه الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا " أماوكو " (K.Y Amoako) أثناء إنعقاد الدوؤة الثامنة " لمؤتمر اللجن الاقتصادية لإفريقيا وزراء المالية الأفارقة " (ECA) " Conference of African Ministers fo Finance " بأديس أبابا (إثيوبيا) في نوفمبر 2000 ،[6] حيث دعا إلى تعاهد مع إفريقيا إفريقيا يخص الأمور التي يمكن للدول المتقدمة أن تستثمر فيها الموارد الضرورية عن طريق المساعدات، ومراجعة الديون، والدخول إلى السوق في إطار جهود إصلاح الاقتصاد الإفريقي، مع دعوة الدول

[1] KASSE, Mustapha , le nepad , contenue ,structures et mécanisme de fonctionnement, in : www.dakar.unesco.org.

[2] الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، البيان الافتتاحي للسيد ك.ي.امواكو (الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية) امام الاجتماع العشرين للجنة التقنية التحضيرية الجامعة ، الاجتماع التاسع لفريق الخبراء الحكومي الدولي بالجزائر في 2001/05/02م.

[3] سليم العايب : الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتجاد الإفريقي ، مرجع سابق ، ص 117.

***دول الماب الثلاثة : وهي تضم رؤساء جنوب افريقيا والجزائر ونيجيريا .**

[4] راوية توفيق ، دول شمال الافريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا النيباد ،مرجع سابق ، ص 311.

[5] رضوان بروسي : الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا – دراسة في المداخل النظرية – الأليات والعمليات ، ومؤشرات قياس نوعية الحكم – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة – 2008 / 2009 ، ص 202 .

[6] ماجد رضا بطرس : الإتحاد الإفريقي "الحاضر وإستشراق المستقبل" ، مرجع سابق ، ص 28 .

الإفريقية إلى إجراء إصلاحات سياسية ضرورية لدعم الإصلاح الاقتصادي. وقد تم المصادقة على هذه المقترحات في المؤتمر وتبنى لائحة تكلف اللجنة بتطوير تفاصيل وجزئيات التعاهد . وهو الامر الذي تم في الجزائر العاصمة – ماي 2001 – أثناء إنعقاد مؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (ECA) لوزراء المالية و وزراء التنمية الاقتصادية والتخطيط، أين تم إصدار لائحة تقترح على الأمين التنفيذي للجنة إجراء مشاورات مع أفراد والمؤسسات تشمل الأمم المتحدة وشركاء التنمية لإفريقيا لتنفيذ التعاهد.[1] هذا الأخير يركز على عدد من المسائل المحورية التي تتمثل في تطوير قواعد لتنمية الشراكة مع مجموعة المانحين، والمطالبة بضرورة تنفيذ إصلاحات سياسية لجلب الإستثمارات الضرورية للنمو الاقتصادي، كما يتبنى التعاهد مقترحات MAP وأوميغا إضافة إلى الحكم الراشد كقضية محورية لتعزيز الشراكة مع المانحين ، حيث أن نوعية الحكم – كما جاء في وثيقة التعاهد – حيث تعتبر قضية حرجة لتقليص الفقر.[2] وهذا ما يتوافق مع ما ذهب إليه تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) سنة 2000 حول " التغلب على الفقر الإنساني " الذي إعتبر أن قضية الحكم هي الحلقة المفقودة في إستراتيجيات مكافحة الفقر ، وهو مايستدعي الأخذ بعين الإعتبار هذه المسألة . بهذا الصدد عمل الرؤساء "مبيكي"، و" أوباسانجو"، "بوتفليقة " على تطوير " ماب " (MAP) وخطة أوميغا في مبادرة واحدة تزامنا مع المشاورات بشأن التعاهد .[3] على هذا الأساس شكل التعاهد الوثيقة الأساسية التي على أساسها تم الدمج بين المبادرتين، حيث توجت هذه العملية بالإعلان عن مبادرة جديدة هي محصلة لدمج " الماب MAP " و "خطة أوميغا " سميت بـ { المبادرة الإفريقية الجديدة } (NAI) (New African Initiative) التي قدمت كإستراتيجية إفريقية لتحقيق التنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين.[4]

---

[1] سمية بلعيد ، وطبيخ خالد : النيباد والحكم الراشد – النيباد ومسعى إصلاح الحكم في إفريقيا – ،مرجع سابق ، ص 31.

[2] DANI W.NABUDERE : « NEPAD : Histoeical backround its prospects » , in peter Anyang'Nyoung'o , et autre , paper presented at the African Forum for Envisioning Africa , Nairobi , Kenya , 2002 , P 54 .

[3] رضوان بروسي : الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا – دراسة في المداخل النظرية – الأليات والعمليات ، ومؤشرات قياس نوعية الحكم – ، مرجع سابق ، ص 202 .

[4] الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية لفافريقيا ، البيان الافتتاحي للسيد ك.ي.امواكو (الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية) امام الاجتماع العشرين للجنة التقنية التحضيرية الجامعة ، الاجتماع التاسع لفريق الخبراء الحكومي الدولي بالجزائر في 2001/05/02م.

هذه المبادرة تم تبنيها والمصادقة عليها في قمة " لوزاكا " بزامبيا لمنظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 2001 وإعتبارها كإطار قاري جديدة للتنمية (the new condinental Framwork for development) . [1]ودعمت هذه القمة إلى ترويج المبادرة على أوسع نطاق على المستويين الإفريقي والدولي، وتعبئة الدعم والتأييد لها من قبل شركاء التنمية لإفريقيا، ومن قبل الشعوب الأفريقية. إضافة إلى ذلك عينت القمة لجنة رئاسية لتنفيذ المبادرة تتشكل من 15 متكونة من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، وقد تم دمج المبادرات الثلاث في صيغة نهائية لمبادرة إفريقية موحدة هي "**مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا**" و المعروفة باختصار باسم "**نيبـاد**" والتي تم تغيير " **NEPAD** ". [2]

[1] DANI W.NABUDERE : « NEPAD : Histoeical backround its prospects » , in peter Anyang'Nyoung'o , et autre , op . cite . P , P 54 , 55 .

[2] السيد مصطفى كامل : إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبيرالية الجديدة : آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا ، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، 2003 ، ص 55 .

صورة رقم 1 : نيلسون مانديلا الرئيس السابق لجنوب إفريقيا

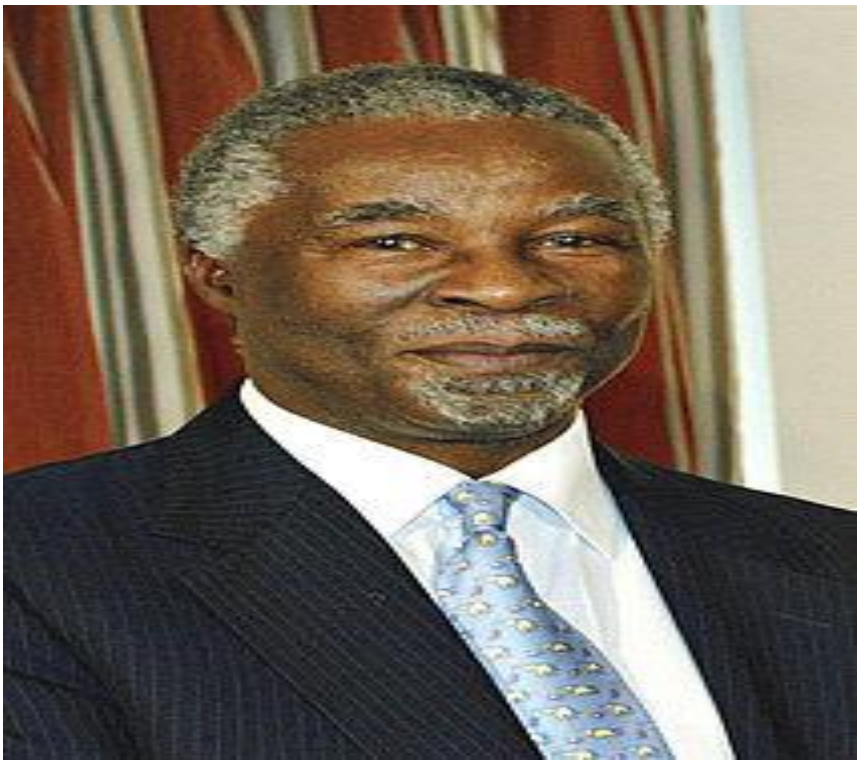

صورة رقم 2 : ثامومبيكي (رئيس جنوب إفريقيا بعد الرئيس نيلسون مانديلا)

http://www.wikipedia.org/wiki.19/05/2017.09:44.

صورة رقم 3 : أولوسيجون أبو سانجو

صورة رقم 4 : رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة

http://www.wikipedia.org/wiki.19/05/2017.09:44

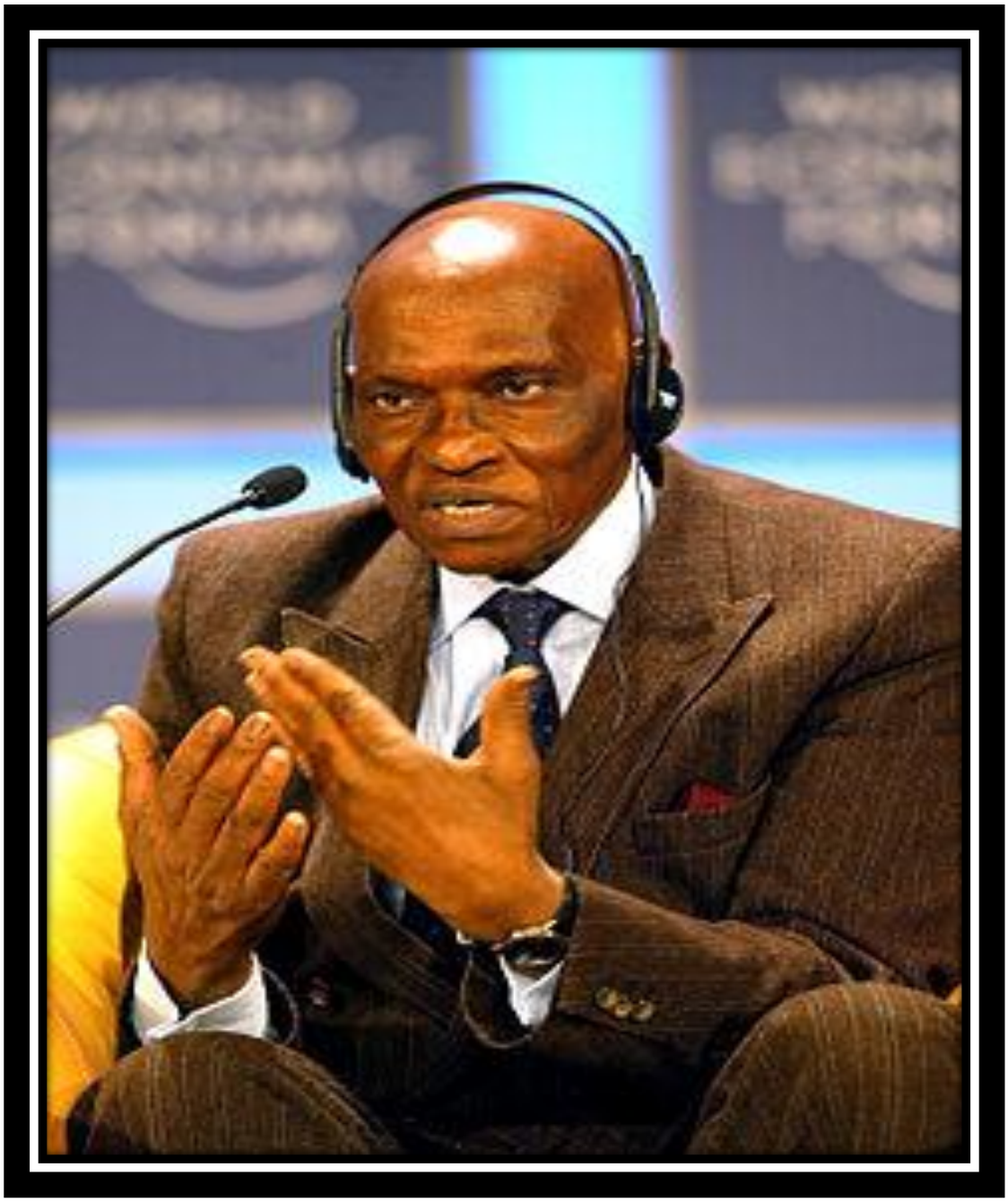

صورة رقم 5 : عبد الله واد (رئيس السينغال)

http://www.wikipedia.org/wiki.19/05/2017.09:44

ثالثا : أسسها وهياكلها :

1 أسسها :

سطرت في وثيقة نيباد مجموعة من المبادئ هي :

- ✓ **الحكم الراشد*** كمطلب أساسي للسلم والأمن والاستمرارية السياسية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- ✓ الملكية والقيادة وكذلك المشاركة الواسعة والفاعلة من كل قطاعات المجتمع.
- ✓ تعزيز التنمية الإفريقية للموارد والفوائد لشعوبها.
- ✓ الشراكة بين ومع الشعوب الإفريقية.
- ✓ تعزيز التعاون الإقليمي والقاري.
- ✓ بناء تنافسي للدول الإفريقية والقارة.
- ✓ شراكة دولية جديدة خارجياً والتي تغير العلاقات غير المتكافئة بين إفريقيا والعالم
- ✓ التأكد من أن كل الشركاء مع النيباد يرتبطون بأهداف التنمية العصرية وأهداف التنمية الواضحة المنطلقات.[1]

ومن أسس هذه المبادرة أيضا:

- مسؤولية الرؤساء الأفارقة المشتركة وتكفليهم في بعث التنمية داخل قارة إفريقيا.
- العمل على تحقيق جلب إفريقيا المستثمرين الأفارقة والأجانب.[2]
- تحقيق نسبة نمو بالناتج الداخلي الخام يزيد عن7% خلال الـ 15سنة القادمة.
- ضمان تحقيق القارة أهداف التنمية العالمي المتفق عليها.

---

* **الحكم الراشد:** تعنى ممارسة السلطة السياسية وادارتها لشئون المجتمع' وموارده' وتطوره إلاقتصادى وإلاجتماعى.أنظر الموقع: http//:www.almaany.com/ar/dict/ar13/06/2017

[1] http://www.montada.echourouk.online.com/schowthread.php?t=21247(16/11/2016.

[2] بشير عمارة:الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد):واقع وأفاق،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة بن يوسف بن الخدة،الجزائر،2006-2007م ، ص 69.

- زيادة دور المرأة في جميع النشاطات.
- تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي القاري والفرعي.
- بناء شراكة جديدة مع الدول الصناعية والمنظمات المتعددة الأطراف على أساس تعهدات والتزامات والمصالح المشتركة.
- دعم قدرة إفريقيا على قيادة تنميتها بنفسها وتحسين التنسيق مع شركائها في التنمية.
- ضمان قدرة إفريقيا على تحقيق مفاوضات لحساب القارة تجاه المشاريع التنموية الكبرى التي تتطلب تنسيق على المستوى القاري.
- ضمان قدرة إفريقيا على السرعة في تجسيد المشاريع والتعاون الإقليمي للتنمية وللمشاريع المصادق عليها أو التي هي في طريق التنفيذ.
- دعم قدرة إفريقيا على تجنيد الموارد الخارجية والإضافية لأجل تنميتها.[1]

2 هياكل النيباد :

تتكون هياكل النيباد مما يلي:

1) قمة رؤساء وحكومات الاتحاد الإفريقي :

- ✓ تتكون من 20 دولة إفريقية وتجتمع 03 مرات في السنة ويترأسها كل من الرئيس بوتفليقة، تاومبيكي وعبد الله واد.
- ✓ تتولى اللجنة وضع برنامج العمل.[2]
- ✓ تحديد الأولويات والسياسات بكل ما يتعلق بتنفيذ المبادرة.

[1] بشير عمارة : الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد):واقع وأفاق ، ص 69 .

[2] العايب سليم:الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتجاد الإفريقي ، مرجع سابق ، ص ص 119،120.

- ✓ تقديم تقرير سنوي عن أعمالها إلى الإتحاد الإفريقي.[1]

2) <u>لجنة تسييرية :</u>

- ✓ تتكون من 10 دول إفريقية وتضع الشروط المرجعية للمشروعات والبرامج.
- ✓ مناقشة المشروعات والبرامج وإعداد التوصيات اللازمة.
- ✓ الإشراف على أعمال السكرتارية.

3) <u>سكرتارية النيباد (الأمانة) :</u>

- ✓ ومقرها في بريتوريا(جنوب إفريقيا) وتقوم بالأعمال الإدارية.
- ✓ الإشراف على الإتصالات والعلاقات العامة داخل وخارج القارة.
- ✓ إعداد خطة إستراتيجية لتسويق النيباد.
- ✓ إقامة الشراكة مع بقية دول العالم.

4) <u>الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء :</u>

- ومهمتها متابعة وتنظيم مدى الإلتزام بالقواعد والمعايير التي تم وضعها ومن ثم العمل على ترشيد سلوكها.
- عضويتها مفتوحة أمام كل الدول.
- تتكون من 07 شخصيات إفريقية ذات كفاءة عالية.[2]

[1] العايب سليم:الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتجاد الإفريقي ، مرجع سابق ، ص ص 119،120.

[2] بشير عمارة : مرجع سابق ، ص 120 .

رابعا : شروطها و خصائصها :

1 -شروط تحقيق مبادرة النيباد :

كانت الأطراف تخطط لإبراز هذه المبادرة مدركة تماما الظروف التي تساعد على التنفيذ العملي المتكامل للأهداف المسطرة في المبادرة، ولذلك رأت من الضروري أن يتعايش القادة الأفارقة مع هذه الظروف لأنه صار لزاما عليهم توفير الشروط المواتية لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة لقارة إفريقيا،[1] ومنه يعتبر النيباد أن تحقيق الأهداف السالفة الذكر مرهون بتحقيق عدد من الشروط على خلف المبادرات السابقة ويسميها" **شروط التنمية المستدامة** "ونلخصها في:

1 -توفير السلام والأمن في إفريقيا:

إن السلام والأمن شرطان أساسيان لا يمكن دونهما الحديث عن التنمية،في أي بلد إفريقيا مشبعة بالنزاعات والخلافات والإنقلابات، ومختنقة بالفقر والجوع والامراض، ماكَونَ لدى قادتها قناعة بأن السلام والأمن والديمقراطية، والحكم الراشد وإحترام حقوق الإنسان هي السبل الوحيدة أمامهم لمواجهة هذه التحديات وغيرها .

إنطلاقا من هذه القناعة جاءت مبادرة السلام و الأمن و التي تتكون من ثلاثة عناصر أساسية و هي:[2]

- منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.
- صنع سلام وحفظ السلام وتعزيزه.

[1] العايب سليم : الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتجاد الإفريقي، مرجع سابق ، ص 121.

[2] Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (document), EL Moudjahid, 20 janvier 2002, p13.

- المصالحة وإعادة التأهيل وإعادة بناء المجتمعات فيما بعد النزاعات كحالة **رواند** .[1]
- مكافحة الإنتشار الغير شروعي للأسلحة الصغيرة والمتوسطة والخفيفة والألغام الأرضية. ومن أجل هذه الجهود أجمع القادة المبادرين على إنشاء مجمع لرؤساء الدول على أساس دعم قدرات المؤسسات الإفريقية لتعزيز السلام والأمن في إفريقيا وهو ما تقرر فعله في **قمة "لوساكا"** للإتحاد الإفريقي بإتخاذ إجراءات صارمة لتنشيط وتفعيل الأجهزة الإفريقية للأمن و السلام والذي تبلور حقيقة بإنشاء جهاز الأمن و السلام الإفريقي ومقره بجنوب إفريقيا. [2]

2 الديمقراطية والحكم الراشد :

تعد الديمقراطية والحكم الراشد من بين العناصر الأساسية التي توفر المناخ المواتي لتحقيق التنمية، ولهذا جاء تركيز المبادرة على ضرورة تعهد إفريقيا باحترام المعايير العالمية للديمقراطية من تعددية سياسية حزبية ونقابية وتداول على السلطة، من خلال انتخابات عادلة وشفافة ومنتظمة، مع ضمان المشاركة الشعبية بغرض المساهمة في تعزيز الإطار السياسي والإداري للبلدان المشاركة في إطار الشفافية، النزاهة، المساءلة ،إحترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون.[3]

3 مبادرة الإدارة والمؤسسات:

إذا كانت المساعدات الدولية تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية فإن الدولة تلعب الدور الأساسي في تحقيقها، لكن واقع إفريقيا يفوق قدرات بلدانها وحكوماتها التي تفتقر إلى

[1] World Development Rapport 200/2001, attracting poverty, World Bank partnership for development, Spring2001, p 44.
[2] KAOUANE DJAMAL, sur la voie de la bonne gouvernance, EL MOUDJAHID, 5november2002, p10.
[3] العايب سليم : الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتجاد الإفريقي ، مرجع سابق ، ص 122.

الإمكانات لإنجاز هذا الدور نتيجة لافتقارها للأطر التوجيهية والتنظيمية اللازمة للنمو، ولهذا جاء تشجيع المبادرة على مجموعة من البرامج التي ترمي إلى تعزيز نوعية الإدارة الاقتصادية والمالية، ووضعت لذلك مجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي:

- تكليف فريق عمل من وزارات المالية والبنوك المركزية باستعراض ممارسات الإدارة الاقتصادية، وإدارة المنشآت في مختلف البلدان والأقاليم، وتقديم توصيات بشأن معايير الممارسات الجديدة والملائمة لدراستها بواسطة لجنة تنفيذ تابعة لرؤساء الدول، ثم تحيل لجنة التنفيذ توصياتها إلى الدول الإفريقية لتنفيذها. [1]

2 خصائص مبادرة النيباد :

إن الخاصية العامة للنيباد هو أنه مشروع يأخذ بعين الاعتبار تعدد وشمولية التنمية وهذه الخاصية لا تشمل الموارد المادية فقط، ولكن تشمل أيضا الموارد البيئية وغنى الثقافة الإفريقية، كما يأخذ بعين الاعتبار العوامل المعطلة للتنمية الداخلية والخارجية، وتحديد مختلف المسؤوليات على جميع المستويات ، إضافة إلى العلاقة بين تنمية القارة ومسار العولمة ولعل أهم ما يميز المبادرة الجديدة ما يلي :[2]

- أنها مبادرة إفريقية أي نابعة من الأفارقة ذاتهم هذا ما يجعلها أكثر اقترابا من الوضع الإفريقي، بالرغم من الخلافات بين المختصين حول مرجعيتها.
- أنها مبادرة قريبة من الواقع عملت على تلافي عيوب الخطط الاقتصادية السابقة مثل خطة عمل لاغوس، أو الجماعة الاقتصادية الإفريقية التي كان من أبرزها الرغبة في تحقيق التنمية في جميع المجالات في آن واحد، ومن هنا فإن المبادرة الجديدة عملت على تقسيم مجالات العمل الرئيسية على

[1] أبو الحسن سوسن: "قمة الاتحاد الافريقي تؤكد في اعلان سيرت اليوم الالتزام بالحكم الراشد "، الشرق الأوسط، 5 يونيو 2005، د.ص .

[2] بشير عمارة:الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد):واقع وأفاق ، مرجع سابق ، ص 70 .

البلدان الخمس الأعضاء في لجنة التسيير بحيث عُهد لكل بلد بالملف الذي تؤدي فيه أفضل أداء، فعُهد إلى مصر بالملف الزراعي والتجاري، وإلى الجزائر بملف التنمية البشرية. [1] أما ملف الإدارة بصفة عامة فقد عُهد به إلى جنوب إفريقيا، في حين كلفت نيجيريا بملف تدفق رؤوس الأموال، أما السينغال فقد أخذت على عاتقها ملف البنية التحتية والبيئة والتكنولوجيا والاتصالات.

- تحديد المبادرة للإمكانات المادية الإفريقية التي يجب الاعتماد عليها، كقاعدة موارد لا غنى عنها وهي: الثروة المعدنية، والطاقة، والثروة الحيوانية والنباتية، والموارد البشرية والعنصر البيئي.[2]
- تأكيد المبادرة على أهمية تحقيق الإستقرار السياسي بإعتباره شرطا لازما لتحقيق التنمية الإقتصادية، وهذا لن يأتي إلا من خلال الأخذ بمبادئ الديمقراطية والشفافية .

التأكيد على مبدأ الإقليمية للمشروع ويكمن هذا المبدأ في أن الدول الإفريقية تعتبر صغيرة من حيث السكان وذات سوق محدودة، وهي لا تقدم عائدات جذابة للمستثمرين المحتملين لاسيما وأن المنتجات الإفريقية وصادراتها تعتمد على المواد الأولية، وتعاني من عجز في تنويع الإنتاج فأغلب الدول تعتمد على منتوج أو اثنين للصادرات.[3]

[1] بشير عمارة:الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد):واقع وأفاق ، مرجع سابق ، ص 70.

[2] بشير عمارة : نفس المرجع السابق ، ص 71.

[3] KARDOUN AZZOUZ , "Gouvernance et développement durable pour l'Afrique: l'initiative de NEPAD, une solution". **Quotidien d'Oran,** 20/03/2005 , p 9.

تعتبر مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا مسار متجدد، فهي مبادرة إفريقية تؤكد على مجال "الشراكة"، وهي عبارة عن اقتراح من أجل بناء قواعد جديدة في العلاقات بين إفريقيا والشركاء الدوليين.

تسعى الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا لتمويل القطاعات عن طريق حشد الموارد الإفريقية، تحت مساعدة المجموعة الدولية، إضافة إلى الإستثمار الأجنبي المباشر، وقد شكلت الشراكة الجديدة للتنمية أحد اهتمامات المجموعة الدولية سواء من طرف المنظمات الدولية أو غير الحكومية، وذلك بإبداء الإستعداد بالمساعدة والدعم أو بتوجيه النقد وإعطاء التوجيهات كحلول لنجاح المشاريع التنموية في إفريقيا، إذا سوف تتعرض إلى الإهتمام الدولي خاصة من طرف مجموعة الدول الثمانية الأكثر تطورا في العالم، وكذا من طرف الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي. [1]

[1] بشير عمارة:الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد):واقع وأفاق ، مرجع سابق ، ص 97.

خامسا: مضمونها وأهدافها:

1 مضمونها :

إن النظرة الشاملة التي وضعها الأفارقة لهاته الشراكة في إنشاء مختلف المشاريع مع الدول المتقدمة، إستجابة إلى الإحتياجات المختلفة وتمثلت هذه الأخيرة في: القطاعات ذات الأولوية والصبغة الإقليمية حسب التقسيم الجغرافي للقارة المتمثل في **05 مناطق***، وتضمن برنامج العمل الأولويات القطاعية مع تحديد الشروط الخاصة بتنمية مستدامة وتجنيد الموارد، إضافة إلى تبني وثيقة النيباد لأفكار الليبرالية الجديدة في المجال الاقتصادي.[1]

كما تم وضع شروط يجب اتخاذها من أجل إنجاح هذه المبادرة مثل:

- وضع آليات لفض التراعات.
- الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان.
- استقرار الاقتصاد الكلي.
- وضع إطار قانوني وتنظيمي شفاف.
- ترقية المرأة.
- دعم الرأسمال البشري.

هناك 10 قطاعات ذات أولوية وكل قطاع مقسم إلى عدة فروع، فالقطاعات المحددة ذات أهمية كبرى من طرف المشروع نجد: البنى التحتية، العلوم والتكنولوجية الطاقة والنقل و محاربة الفقر، الصحة، الزراعة البيئة .[2]

---

* **هي:جنوب إفريقيا، الجزائر، مصر، ونيجيريا، والسينغال.**

[1] مصطفى كامل السيد : "المقدمة" ، "آفاق الشراكة الجديدة من اجل التنمية في افريقيا" ، القاهرة ، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصادية والعلوم السياسية ، العدد (2-3) ، 2003،ص 83.

[2] مرجع نفسه ، ص 07.

والملاحظة المهمة هي أن وثيقة النيباد تحدد عدة قطاعات ذات أولوية تركز عليها البلدان الإفريقية والشركاء الدوليين، هذه الأولويات متسلسلة ولا تشكل إستراتيجية تنموية، فالنيباد يقدم تعداد لإحتياجات دول القارة في مختلف القطاعات الهامة، ويؤكد في الوقت الراهن على تجسيد الأهداف في مجال التنمية الدولية.

إن بنود النيباد لا تضع أية إستراتيجية للإتصال تجاه مجموع البلدان والمؤسسات التمثيلية، وقد ركزت أساسا على القطاع الخاص وعلى خمس دول فقط من القارة الإفريقية وتعمل على إنشاء مسار تنموي إفريقي، وإلى شراكة جديدة مبنية على أساس المسؤولية المشتركة في تبادل المصالح، خاصة وأن تحديد مفهوم الشراكة الجديدة بين إفريقيا وباقي العالم يأخذ بعين الاعتبار إنجازات الماضي والتدبر وأخذ الدروس من التجارب المؤلمة لجعلها ذات مصداقية وواقعية.

1. الأولويات القطاعية :

حدد النيباد عدة قطاعات ذات أولوية قصوى التي من الواجب على البلدان الإفريقية تركيز جهودها مع شركائها الدوليين، هذه الأولويات متسلسلة ولا تشكل مختلف الخطوات لاستراتيجية تنموية فالنيباد يعدد مجموعة من الاحتياجات في مختلف القطاعات الأساسية ويركز بصفة خاصة على قطاعي البنى التحتية والرأسمال البشري تمثلت في:[1]

- **البنى الأساسية :**

تشكل مسالة البنى التحتية المحور الرئيسي للنيباد باعتباره المؤشر الأساسي للنمو الاقتصادي، فالبنى التحتية يجب تنميتها لسد الفجوة بين إفريقيا والدول المتقدمة ولسد هذه الفجوة حددت اربعة 4 أهداف:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ، 2001 ، ص 28 .

- ✓ تحسين سبل الحصول على خدمات البنى التحتية وسهولة نيلها لكل من الأسر والشركات.
- ✓ تعزيز التعاون الإقليمي والتجارة عن طريق التنمية الموسعة عبر الحدود للبنى التحتية.
- ✓ زيادة الاستثمارات المالية في البنى التحتية عن طريق خفض المخاطر التي تواجه المستثمرين الخواص ولاسيما في مجال السياسة والأطر التنظيمية.
- ✓ بناء المعرفة والمهارات الملائمة في مجالات التكنولوجيا والهندسة بغية تركيب وتشغيل وصيانة البنى التحتية الصلبة في إفريقيا.[1]

- **الطاقة :**

تعتبر الطاقة ذات أهمية في عملية التنمية وذلك باستغلال وتطوير إمكانيات الطاقة الكهربائية المائية لأحواض الأنهار في إفريقيا، وتوحيد شبكات الإرسال وخطوط الأنابيب الغاز بغية تسهيل تدفقات الطاقة عبر الحدود إضافة إلى أهداف أخرى متعلقة بوقف التدهور البيئي أما بالنسبة للإجراءات تتمثل في إنشاء مجمع إفريقي لتنظيم المرافق وتشكيل فريق عمل لتعجيل تنمية الإمدادات بالطاقة لمناطق السكنية ذات الدخل المنخفض.[2]

- **النقل :**

تنمية البنى الأساسية المتوقعة تهدف إلى تقليص فترات التأخير حركة الأشخاص والسلع والخدمات عبر الحدود.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ، المرجع السابق ، ص – ص 29-36.

[2] مرجع نفسه ، ص 30 .

- **المياه والمرافق الصحية :**

بالنسبة للمياه والمرافق الصحية تهدفه المبادرة إلى ضمان سبل الحصول على الإمدادات بالمياه النقية والنظيفة والملائمة والمرافق الصحية خاصة بالنسبة للفقراء ومعالجة ودعم الأنظمة البيئية والتنوع الاحيائي والحياة البرية بصورة منتظمة وذلك بالتخطيط وإدارة الموارد البيئية بالتعاون مع المبادرة العالمية للمرافق الصحية البيئة.[1]

إن الإحتياجات في قطاع البنى التحتية المعبر عنها من خلال النيباد تطرح عدة تساؤلات بالنسبة لتمويلها فبرنامج العمل يقر بذلك، ولمواجهة هذا النقص يلجأ إلى المساعدة بتقديم القروض سواء من القطاع الخاص أو الأجنبي. فالمقاربة التي تم اعتمادها أدت إلى تزايد الإحتياجات مقارنة بقدرة الدول على تمويلها.[2]

إضافة إلى الأهداف الأربعة المحددة هناك أهداف عامة متعلقة بالبنى التحتية يتكفل بها برنامج النشاط لإستراتيجيات تنمية كل قطاع، ويتعلق الأمر بسد القاسم الرقمي والإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات التي تعتبر هامة لإقتصاد المستقبل الذي يقوم على أساس المعرفة، وإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات يمكن أن يعجل بدمج إفريقيا في الإقتصاد العالمي والإعتماد على الشراكة لمضاعفة الخطوط الهاتفية إلى الضعف بحلول 2005م،[3] حيث تم الشروع في انطلاق المشاريع المقدرة ب 500 مليون دولار أمريكي في نفس السنة بتمويل من الشركاء والبنك الإفريقي للتنمية.

- **تنمية الموارد البشرية وهجرة الكفاءات:**

تعتبر الموارد البشرية العامل الأساسي في عملية النمو والتنمية، فتجربة العديد من الدول الآسيوية التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية أثبتت بأن الدول تستطيع اللحاق بركب الدول

[1] مرجع سابق ، ص 33.
[2] نفس المرجع ، ص34.
[3] نفس المرجع ،ص 35.

المتقدمة بالإستثمار المكثف في قطاع التعليم والتكوين، وبما أن القارة الإفريقية تتصف بضعف تراكم الرأسمال البشري، وفقد تم معالجة الوضع في شروع مبادرة النيباد في وضع خطة عمل ونشاطات، بداية ببرامج لتخفيف حدة الفقر وإعطائه الأولوية في جميع برامج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، فإضافة إلى السياسات الاقتصادية والقطاعية تولى إهتمام خاص بتخفيف حدة الفقر لدى المرأة عن طريق محاربة الأمية في ذلك بتنسيق مع برامج البنك العالمي في مجال تخفيف عبء المديونية الخاصة بالبلدان المثقلة بالديون.[1]

من بين المبادرات الهادفة إلى تعزيز الرأسمال البشري سد ثغرة التعليم كشرط لبعث تنمية وذلك بالتنسيق مع المانحين والمؤسسات الإقتصادية لتحقيق أهداف التنمية الدولية الخاصة بتوفير التعليم الأولي الشامل بحلول 2015م.

أما على المستوى العملي فعملت هذه المبادرة على وضع تحسينات ومناهج تعليمية وتوسيع سبل الوصول إلى التعليم الثانوي وتحسين علاقته بتنمية إفريقيا، والعمل على تحسين المرافق الغير ملائمة للتعلم،[2] و يرى بعض المختصين ومن بينهم روبير.ج.بيرق وجونيفر سيمور وايتتكر فيما يتعلق بالإطار التاريخي للتعليم في إفريقيا أن التأخر والضعف هو نتيجة عدة عوامل من بينها العامل التاريخي والسياسات المتبعة بعد الاستقلال.[3]

فالنظام التعليمي الذي ورثته القارة الإفريقية في بداية الستينيات وضع لخدمة مصالح المستعمرين والأقليات، لأن الوسائل المستخدمة في مجال التعليم نجدها لا تتماشى مع إحتياجات الدول الحديثة، وبالرغم من الإنجازات التي حققت بطرح إشكال زيادة عدد المتمدرسين الذي يتجاوز قدرات الاقتصاديات الإفريقية على التمويل، إضافة إلى تراجع الموارد التعليمية وجودة التعليم مع العديد من النقائص منها :

[1] الجمهورية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الشؤون الخارجية ، الشراكة الجديد لتنمية افريقيا ، مرجع سابق ، ص 36.

[2] مرجع نفسه ، ص 37

[3] مرجع نفسه ، ص 83.

- ✓ عجز في التمويل والوضع الاقتصادي الغير مناسب لغالبية الدول.
- ✓ ضعف مستوى الموارد البشرية.
- ✓ وجود عدة مؤسسات ومشاريع التي تنتظر بعثها أو التي لا يمكن أن تشتغل بسبب عدم وجود الأفراد المؤهلين.

زيادة عدد المتمدرسين والعجز عن استيعاب الأعداد المتزايدة ونقص الوسائل، فأكثر من40 مليون طفل لا يزاولون الدراسة ولم يلتحقوا بمقاعد الدراسة، إضافة إلى أن الحروب وما ينجر عنها من لاجئين يعتبر عائق كبير للنظام التربوي، زيادة على انتشار الفقر ومرض السيدا، ما أثر على التعليم عموما.

الأكثر خطورة هو عدم تأهيل المدرسين في كثير من الأحيان حيث أصبحوا يشكلون فئة غير محظوظة، فالذي لا يستطيع تغيير المهنة يبحث عن إضافة لموارده المالية، الشيء الذي يؤثر على نوعية التعليم، وفي ظل هذا الوضع أصبحت وزارات التعليم تقضي أغلب أوقاتها بدلا من البحث عن تحسين نوعية البرامج إلى استقرار وتثبيت النظام التربوي السائد بسبب الزيادة العددية. [1]

لتحقيق تنمية لا بد من تكوين القدرات البشرية، حيث أثبتت الدراسات أن تنميتها ساهمت فيما لا يقل عن80% من النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية في الأجل الطويل، فالتعليم والصحة والتغذية أهم الجوانب الاقتصادية لتكوين القدرات البشرية اللازمة.أما التعليم فينظر إليه من ثلاث زوايا: الاهتمام بتوفيره كأداة لإكتساب تجمعه، وربطه بإحتياجات سوق العمل، وأخيرا اعتباره حقا إنسانيا يهدف إلى تحسين وضع الأفراد والمجتمعات .[2]

[1] BERG ROBERT J.et JENNIFER SEYMOUR WHITKER , strategies pour un nouveau développement en Afrique Paris:edition économica , 1990 , p :345-348.

[2] سالم النجفي ، إبراهيم مراد الدعمة : "التنمية البشرية والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية "،مجلة البحوث الاقتصادية عربية ، مصر ،2001 ، العدد 10، ص ،ص 73 ، 74.

أما الرهان الأساسي فإنه يتمثل في وضع حد تخفيف هجرة الكفاءات وذلك بوضع إستراتيجيات لتشجيع هذه الأخيرة على الإستقرار والمحافظة عليها نظرا لدورها في عملية دفع عملية التنمية عن طريق تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة كحوافز لكبح هجرة العقول، ووضع استراتجيات للاستفادة من المهارات العلمية والتكنولوجية لدى الأفارقة في المهجر.

تشير بعض الإحصائيات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والمنظمة الدولية للهجرة إلى أن الكفاءات الإفريقية المتميزة ما يقارب27 ألف غادرت القارة إلى الغرب بين فترة1960م-1975 م، وتضاعف هذا العدد إلى 40 ألف في عام 1987م. [1] وقد هاجر من الكفاءات الإفريقية 60 ألف ما بين سنة1985م-1990م وتستمر هذه الخسارة حيث يمثل العلماء الأفارقة نسبة 3.6 % من مجموع العلماء في العالم 20 ألف عالم إفريقي.[2]

يمكن القول بأن هذه البرامج والاحتياجات طموحة، ولكن من غير المتوقع تثمين والنهوض بالموارد البشرية في القارة الإفريقية في ظل الأمراض المعدية والمتنقلة لعل أكثرها فتكا فيروس السيدا على وجه الخصوص الذي يعد أحد العراقيل الرئيسية للتنمية في القارة في ظل إنتشار الأمراض المعدية والمتنقلة العادية التي لم يتم معالجتها، كما تشير إلى ذلك إحصائيات سنة 2002 م، ونجد الدول الأكثر إصابه في العالم قدرت بحوالي 25 دولة، أما في الجانب الإفريقي فقدرت بـ 24 دولة إصابة بهذا المرض، وقد بلغ عدد الحاملين لهذا الفيروس سنة 2001م في إفريقيا قدر ب 3.4 مليون شخص.[3]

[1] مصطفى كامل السيد ، صلاح سالم زنوقة : الفساد والتنمية ، الشروط السياسية الاقتصادية ، القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية 1999 ، ص 84.

[2] مصطفى كامل السيد ، صلاح سالم زنوقة ، الفساد والتنمية الشروط السياسية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 84.

[3] Auteur, "Une fiche thématique". Géopolitique Africaine, juin 2003, P212

2. قطاعات أخرى ذات أولوية :

لقد حدد النيباد قطاعات أخرى ذات أولوية ويتعلق الأمر بالمناطق الريفية لأن أغلبية سكان إفريقيا يعتمدون على الزراعة، ويعيشون في المناطق الريفية، في ظل أن الأنظمة الزراعية ضعيفة وغير منتجة بسبب عدة عوامل منها: الظروف المناخية وعدم الإستقرار السياسي وانخفاض الأسعار العالمية للسلع الذي يتسبب بدوره في تقليص الإمدادات الزراعية، ضعف الدخل في المناطق الريفية مما يؤدي إلى تفاقم الفقر، وفي هذا الإطار ركز مبادرة النيباد على الدعم والتمويل الخارجي غير الكافي في الوقت الراهن.

لتحسين أوضاع القطاع الزراعي تم وضع مخطط عمل من أجل دعم الفلاحين بهدف تحسين عملية النمو والإنتاجية في مجال الزراعة وتفعيل من دور الصناعة في المجال الزراعي خاصة توفير المعدات... الخ، وهو ما ساهم في تحقيق الإكتفاء الغذائي.

أما في قطاع البيئة وحمايتها عدَّد النيباد عدة إجراءات للقيام بها، من مكافحة التصحر وحفظ الأراضي الرطبة وإدارة السواحل والإحتباس الحراري و حفظ البيئة عبر الحدود، وذلك من خلال الإدارة البيئية المتعلقة بمهام التخطيط المؤسسي والقانوني والتدريب، وبناء القدرات من أجل دعم كافة الجوانب. [1]

تعبئة الموارد وتدفقات رأس المال :

إن مجرد قراءة للمشروع يبين بأن تعبئة الموارد ستتم عن طريقين: الأول توفير الظروف الملائمة لتشجيع تدفق رؤوس الأموال والثاني البحث عن الوصول إلى الأسواق. [2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :وزارة الشؤون الخارجية، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا مرجع سابق ، ص 49-50.

[2] نفس المرجع : ص 50.

ويؤكد النيباد على أن تحقيق أهداف التنمية الدولية وبلوغ نسبة نمو سنوي مقدر بـ 7% وتخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول سنة 2015م يتطلب العمل على سد العجز في الموارد والمقدر ب 64 مليون دولار، وحددت عدة مصادر كالأتي:

- **على المدى القصير والمتوسط :**

يتعلق الأمر بتخفيض عبء المديونية لأبعد مستوياته الحالية وذلك على أساس الدعم الذي لا يزال يقتضي سداد مدفوعات خدمة الديون التي تشكل نسبة كبيرة من العجز في الموارد، ويفتح المجال الأولوية إلى الآليات الموجودة خاصة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتفاوض مع الحكومات المتطورة لمساعدة هذه المبادرة في تخفيف عبء المديونية التي تواجه الدولة الفقيرة في العالم وتعميمها بهدف تحديد سقف خدمة المديونية لفائدة مداخيل الميزانيات للبلدان الإفريقية.

إضافة إلى هدف زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية للتنمية على المدى المتوسط وذلك بإصلاح نظام تسليم هذه المساعدات وضمان استخدامها بصورة أكثر فعالية من قبل الدول الإفريقية، أما الإجراءات المراد اتخاذها تتمثل في إنشاء مجمع إفريقي من أجل تحديد موقف موحد بشأن إصلاح المساعدات الإنمائية الخارجية ووضع ميثاق كأساس للشراكة في مجال التنمية، أما فيما يتعلق بتمويل التنمية على المدى القصير والمتوسط يمر كذلك عبر تعبئة الموارد الداخلية من موارد محلية وأجنبية التي تحققها الشركات والأسر وذلك عن طريق إصلاحات بهدف تحسين الموارد الجبائية، إضافة إلى التأكيد على دور الإدخار الوطني، وترشيد المصاريف الحكومية وتوفير الظروف الملائمة لتعزيز استثمارات القطاع الخاص ومحاربة هروب رؤوس الأموال. [1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ، 2001 ، ص 49، 55.

- **المدى الطويل :**

على المدى الطويل يؤكد النيباد على أن إفريقيا لا يمكن أن تضمن تنميتها عن طريق الإستثمارات المباشرة الخارجية فمخطط النشاط يركز في أولوياته القصوى على معالجة تصور المستثمرين على أن إفريقيا قارة المخاطر الكبرى وذلك باتخاذ إجراءات للتقليل من المخاطر تدريجيا وذلك بـ :

- ❖ ضمان حقوق الملكية والأطر التنظيمية والأسواق، فتأمين الملكيات والأشخاص والتبادلات تشكل المحرك للمستثمرين الأجانب.
- ❖ تعزيز القدرات فيما يخص الشراكة بين القطاع العام والخاص، وفي الأخير تعزيز الأسواق المالية داخل البلدان ومواءمتها وكذا التكامل عبر الحدود.
- ❖ الوصول إلى الأسواق: تستند نظرة النيباد في الوصول للأسواق كهدف أساسي، وذلك باتخاذ عدة إجراءات في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل : الزراعة، والصناعة، والسياحة، وتؤكد الوثيقة على تنويع الإنتاج من أجل الوصول إلى الأسواق مثل زيادة القيمة المضافة للصناعات الزراعية والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

يطالب النيباد من جهة أخرى بالمساعدات من أجل تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والوصول إلى الأسواق العالمية وتشجيع التجارة الإفريقية –الإفريقية عبر اتفاقيات بين الدول، وتسهيل وصول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية، والدعوة إلى إزالة الحواجز والتعريفة الجمركية التي تمثل حاجز رئيسي لوصول المنتجات الإفريقية التنافسية إلى أسواق الدول المتقدمة خاصة الفلاحية منها.[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ، 2001 ، ص 49، 55.

الخلاصة التي يمكننا تسجيلها في هذا الجزء أن القطاعات ذات الأولوية التي عددها النيباد طموحة، ولكن تجسيدها على أرض الواقع يعتبر رهان صعب في الوقت الراهن نظرا لقلة الموارد المالية الداخلية ووضع فرضية أن تقدم الدول المصنعة لمساعدة هذه المبادرة، فهذه الدول قد حددت شروطا أخرى يصعب تحقيقها من طرف الدول الإفريقية، في هذا الإطار وضعت مبادرة النيباد مشاريع كبرى في البنى التحتية في المجال البحري والنقل البري وعبر السكك الحديدية،إضافة لشبكة الكهرباء.[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ، 2001 ، ص 49، 55.

2 أهدافها :

- تحميل المسؤولية الكاملة لرؤساء دول الإفريقية المشتركة في هذه المبادرة وتكليفهم من أجل بعث التنمية.
- العمل على تحقيق جلب افريقيا المستثمرين سواء الأفارقة و الأجانب.
- تحقيق نسبة نمو للناتج الداخلي الخام يزيد 7% خلال الـ 15 سنة القادمة.[1]

_ ومن أجل تحقيق التنمية الدولية داخل القارة الإفريقية قامت الأمم المتحدة بإعلان الألفية الإفريقية الحالية وجب مايلي:

1. خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع ما بين 1990م-2015م.
2. تسجيل جميع الاطفال في المدارس الابتدائية بحلول2015م.
3. تحقيق تَقدم في المساواة بين النوعين و تمكين النساء من ازالة التباينات بحسب النوع في التعليمين الإبتدائي و الثانوي بحلول2015م.
4. تخفيض معدلات وفيات الأطفال بنسبة الثلثين ما بين1990م-2015م.
5. تخفيض نسبة وفيات الأمهات أثناء الولادة بنسبة الثلثين مابين 1990-2015.
6. تمكين كل من يرغب في الحصول على خدمات الإنجاب من النفاذ إليها بحلول 2015م.[2]

[1] بشير عمارة:الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد):واقع وأفاق،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة بن يوسف بن الخدة،الجزائر،2006-2007 ، ص 69.
[2] فوزية خدا أكرم عزيز:" النيباد توجه جديد للتنمية في إفريقيا" ، مرجع سابق ، ص429.

7. تنفيذ استرتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بحلول 2005 بما يوقف تدهور البيئة بحلول 2015 .[1]

وتهدف أيضا إلى تشجيع التجارة و الإستثمار و النمو إقتصادي ويتم ذلك من خلال مايلي:

- **تخفيض عبء الديون:** إذ تعتبر الديون أحد التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية، فمع نهاية عام 2004م قدرت قيمة الديون بـ 330 مليار دولار و على الدولة الإفريقية مواصلة دفع أكثر من 30 مليون دولار يوميا للدول الدائنة على مر 30 سنة القادمة،[2] وفي هذا السياق قام قادة المبادرة بالتفاوض مع حكومات الدائنة لتخفيض هذه الديون إلى أقل من 10% من مداخيل كل حكومة إفريقية، وفي هذا الإطار ظهرت عدة مبادرات لمواجهة مشكلة الديون منها: المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المتعلقة بالديون "Heavily Indebted Poor Countries"وقمة "**قنيييقل**"(Gheneagle) في جويلية 2005م والتي تقرر من خلالها إلغاء الديون لـ 18 دولة في العالم منها 14دولة إفريقية.
- **زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية:** تسعى المبادرة لتحقيق هذا الهدف على المدى المتوسط، وهذا بإصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان إستخدام تدفقاتها بشكل أفضل، وترمي المبادرة في هذا السياق إلى تشكيل مجموعة دراسة لإعداد وثيقة بشأن إسترتيجيتها لتخفيف حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.[3]

[1] فوزية خدا أكرم عزيز : " النيباد توجه جديد للتنمية في إفريقيا" ، مرجع سابق ، ص429.

[2] MAXWELL M. MKWEZA LAMBA , EMMANUEL J.CHINYA, Implementation of Africa's integration and development agenda : challenges qnd prospect , African Integration Review , Department of Economic Affairs , volume 1 , No1 , Janury 2007 , p6.

[3] Résolution 108/25/02 de l'Union partenaire Africaine , khartoum (soudane) le 24/10/2002 .

- زيادة تعبئة الموارد المحلية لتحقيق مستويات نمو أعلى و تخفيف حده الفقر وتشمل الموارد المحلية و المدخرات الوطنية، ولا يتم ذلك إلا من خلال إنشاء أنظمة صارمة لتحصيل الضرائب للحد من ظاهرة التهريب الضريبي. و زيادة المواد العامة، إضافة إلى تفعيل رقابة مشددة في المصارف الحكومية من أجل القضاء على ظاهرة هروب رؤوس الأموال.

- تشجيع تدفقات المال الخاص (الإستثمار) من أجل زيادة معدل نمو الناتج المحلي الخام و تقليص العجز في الناتج المحلي، ولا يتم ذلك إلا من خلال تحسين أنظمة الإئتمان و عصرنة الأنظمة المالية لتوفر المناخ الإستثماري الملائم لجلب رؤوس الأموال الإفريقية و الأجنبية.[1]
- مضاعفة الإنتاج الزراعي بتنويعه وتحسينه لتخفيف حدة الفقر وتحقيق الإكتفاء الغذائي.
- زيادة المنشآت القاعدية (البنى التحتية) وذلك بالبحث عن حلول تسمح لإفريقيا بالإرتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة من حيث تراكم رأس المال المادي و رأس المال البشري.
- العمل على إدخال المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية من خلال تحرير المبادلات بينها وبين شركائها في إطار المفوضات التجارية المتعددة الأطراف للحصول على إمتيازات مثل: الإعفاءت الجمركية و تسهيل الدخول للأسواق العالمية

[1] امينة فلاح : دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا،بحث مقدم لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع الديمقراطية والرشاد،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،2010-2011 ، ص 31.

وإقامة مناطق للتبادل الحر والإتحادات الجمركية الإفريقية وتسهيل التصدير و الإستيراد مع باقي دول العالم.

- إنعاش الإدماج الإقتصادي الجهوي في القطاعات الحيوية المؤثرة في الإنتاج الجهوي مثل الهياكل القاعدية.[1]
- **مضاعفات المعارف:** تحسين وترقية التربية والقيام بنشر إستعمال النظام الرقمي.
- تعتبر المبادرات التكنولوجيات الجديدة هدفا أساسيا للتنمية الإقتصادية و الإنسانية لإفريقيا من أجل إعداد و تنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني المطابقة لأهداف داكار فيما يخص التربية للجميع.[2] كما تقوم أيضا على تقوية النظام الجامعي في إفريقيا و إنشاء جامعات متخصصة ومعاهد التكنولوجيا بتأطير من الهيئات التدريسية الإفريقية المتاحة، و كذا تدعيم التعليم ببناء مدارس إبتدائية في جميع القرى إضافة إلى المدارس الثانوية و ضمان المساواة في التعليم بين الرجل و المرأة.[3]
- **مضاعفة الإنتاج الزراعي عن طريق ما يسمى: "بالمبادرات الزراعية لتنمية مستدامة"** قائمة أساس على تحقيق حدة الفقر بتدعيم الإنتاج الزراعي وتنويعه مع تنمية الهياكل الزراعية (إنتاج و نقل و أسواق).[4]
- **العمل على مضاعفة تحقيق الأمن الغذائي:** وهو الهدف الذي يدخل ضمن إسترتيجية مضاعفة الإنتاج الزراعي للتخفيف من الفقر و تمكين الطبقة الفقيرة من العيش الحسن.

---

[1] MOUHOUBI , Salah, LE NEPAD une chance pour la l'Afique ?(Algérie : office des puplication unversitaire 2005) ,P : 147-149.

[2] ناجي عبد النور : الاتحاد الافريقي وتحقيق الحكم الراشد –دراسة مبادرة النيباد – ، ص 2. http://www.najiabde nour Maktoobblog.com.21/06/2009.

[3] سليم العايب : الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي ، مرجع سابق ، ص 119.

[4] ZO, Randrimaro, «the Nepad gender and the poverty trap :the Nepad and the challenges of financing for development in African agender, perspectinent 26/04/2002.(http://www.nepad.org) 21/02/2009.

← الإستفادة المثلى من تكنولوجيا الإعلام و الإتصال (**technologie des informations et des télécommunications**) لخدمة التنمية الإقتصادية و السياسية والإجتماعية وجب تكوين شراكة بين القطاعات العامة و الخاصة للإسراع بإنشاء الهياكل القاعيدية لتكنولوجيات الإعلام و الإتصال.[1]

إن مبادرة النيباد تهدف بالأساس إلى إستغلال موارد القارة و القضاء على الفقر ولأجل هذا قامت بتوزيع المهام حسب المجالات ذات الاولوية على خمس مجموعات إقليمية هي كالتوالي: [2]

1 - **جنوب إفريقيا مع الإتحاد الإفريقي:** قضايا السلم والأمن.
2 - **الجزائر مع اللجنة الإقتصادية لإفريقيا:** الحكم الراشد للإقتصاد و المشروعات.
3 - **مصر و الإتحاد الإفريقي:** الزراعة و النفاذ إلى الأسواق العالمية.
4 - **نيجيريا مع بنك التنمية الإفريقي:** التكامل الإقتصادي.
5 - **السينغال مع بنك التنمية الإفريقي:** البنية الأساسية.

كما تم إنشاء لجنة فرعية للسلم و الأمن. تركز على الأمور المتعلقة بمنع النزاعات و إدارتها و تسويتها وتولى رئاستها الرئيس "ثاموميكي"*.[3]

[1] امينة فلاح : دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 31.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي : التعاون العربي الافريقي –ضرورة حيوية لمواجهة العولمة– ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2007، ص 91.

* **رئيس جمهورية جنوب إفريقيا.**

[3] محمود أبو العينيين ، السيد فليفل : التقرير الاستراتيجي الافريقي ، مرجع سابق ، ص 126.

سادسا : مجالاتها :

1. **التنمية المستدامة:** سبق وأن تعرفنا عن مفهوم التنمية المستدامة وأهم مرتكزاتها وأهدافها وخصائصها والآن سوف نتطرق كيف كان تطبيقها على القارة الافريقية .

بإعتبار أن إقتصاد إفريقيا لايزال متخلف على الرغم من العديد من البرامج و المخططات والسياسات الإقتصادية، إلا أننا نجد أن هذه النماذج الإقتصادية قد فشلت في تحقيق أهدافها، لأن السياسات التنموية التي إتبعتها القارة الافريقية قائمة على إختلاف توجهاتها **الأيديولوجية***، لأننا نجدها قد فسحت مجالاتها لسياسات التكيف الهيكلي والتي كانت نتائجها كارثية على القارة الإفريقية فتمثلت في: الكساد الإقتصادي، وتكريس وضعية التخلف،عدم الإستقرار السياسي، الصراع الإجتماعي.[1] ومن بين أسباب تفاقم المشكلات التنموية في إفريقيا هو إعتمادها على المساعدات و القروض الأجنبية منذ إستقلالها بشكل كبير مما يجعل نجاحها أو فشلها مرهون بتلك المساعدات. [2] ومنه يجب أن يكون هناك فهم كافي لأزمة التنمية في إفريقيا دون الأخذ بعين الإعتبار الأثار المترتبة عن ثلاثة عوامل رئيسية أهمها:

- الإستعمار و التبعية الخارجية.
- العولمة المعاصرة.
- دور النخبة الحاكمة في إفريقيا. [3]

و عليه فإذا كانت هناك إستمرارية للواقع الإفريقي على ما هو عليه من المشاكل التنمية و التخلف، والإنتخابات الصورية، والنزاعات و عدم الاستقرار السياسي، وفي إستمرار الإنتقادات التي توجه للمبادرة، و إستمرار الحكومات في إغفال المبادرات التنموية الإفريقية التي تلعب الدور المهم لتغيير أوضاع القارة و نذكر من بين **خطة عمل لاغوس 1980 م – 2000 م.**[4]

*** الإيديولوجية: هي نسق من الأفكار يحدد السلوك الاجتماعي والسياسي.أنظر الموقع:**
http//: www.almaany.com/ar/dict/ar13/06/20172017/06/13.13:20

[1] حمدي عبد الرحمن، إفريقيا و تحديات اللفية الثالثة :الديون و الفقر:
.(http://www.islamonline .net/aol-arabic/ dowalia] (09-08-2008])

[2] حلمي شعراوي, إفريقيا في نهاية قرن, دار المين للنشر و التوزيع, القاهرة, الطبعة الولى , 2001 , ص 26.

[3] M.Alumona l kenna, understanding the crisis of development in Africa : reflections on Bedford u mer's analysis, African journal of political science and International relations, vol3, September 2009,p354.

[4] فلاح أمينة: دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مرجع سابق، ص 132.

وفي الأخير لا يجب الحكم على هذه المبادرة بالنجاح أو الفشل لأن هذا الأخير متوقف على إنجازاتها على أرض الواقع، فالمبادرة أمام تحدي كبير و مهمة صعبة في أفقر قارات العالم و أكثرها تعقيدا، فالمبادرة تحتاج إلى وقت كافي لتحقيق أهدافها و قبل كل هذا فهي بحاجة إلى إرادة سياسية موحدة و قوية قادرة على إخراج القارة من مشاكلها، لكن و بالرغم من كل تلك العقبات إستطاعت المبادرة إحراز بعض التقدم الملحوظ في مختلف المجالات. [1]

2. الحكم الراشد :

➢ التعريف اللغوي :

ظهر مصطلح "**الحكم الصالح أو الحكم الجيد**" في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر، كمرادف لمصطلح "**الحكومة**"، ثم كمصطلح قانوني سنة(1478م)، ليستعمل في نطاق واسع و معبر عن تكاليف التسيير، و مع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في التسيير النظام الإجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية.[2]

ويرجع الأصل الأول للكلمة إلى المصطلح الإغريقي (kubernân)، ثم مر للغة اللاتينية تحت مصطلح (gubernare) وكان يعني آنذاك أسلوب إدارة أو توجيه السفينة.[3]

➢ التعرف الإصطلاحي :

هو مجموعة من القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيريين في الإلتزام بالتسيير وبطريقة شفافة، وفي إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة وغير قابلة للتردد أو الإنتقادات، على أن تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء في مجال التسيير، والتي أصبحت من المتطلبات المثلى في كل المحيطات الاقتصادية، والتي لا تستبعد أي عنصر من النشاط الإنساني.[4]

---

[1] فلاح أمينة: دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مرجع سابق، ص 133.

[2] زايري بلقاسم: الحكم الرشيد والكفاءة الاقتصادية ، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة ، مارس 2005 ، الجزائر ، ص 91.

[3] رياض عيشوش ومجدي نويري و بن البار سعد: الحكم الراشد (La bonne gouvernance)، قسم علوم التسيير، تخصص إقتصاد تطبيقي وتسيير منظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007 م/2008 م، ص 4.

[4] رياض عيشوش ومجدي نويري و بن البار سعد : الحكم الراشد (La bonne gouvernance) ، ص 8.

وقد إختلفت وجهات النظر حول تعريف موحد نظرا لتعدد أبعاده (سياسي، إقتصادي أو مؤسساتي) من أبرزها:

- **<u>عرفه البنك الدولي</u>: "الحكم الراشد هو التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما من أجل الصالح العام ".**[1]

وهو يشمل على:

- ✓ عملية إختيار القائمين على السلطة و رصدهم وإستبدالهم (البعد السياسي).
- ✓ قدرة الحكومة عل إدارة الموارد و تنفيذ السياسات السليمة بفعالية (البعد الإقتصادي).
- ✓ إحترام كل من المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الإقتصادية و الإجتماعية فيما بينهم (البعد المؤسساتي).[2]

- **<u>تعريف صندوق النقد الدولي:</u> عرف صندوق النقد الدولي الحكم الراشد على أنه ": الطريقة التي بواسطتها تسَير السلطة الموارد الإقتصادية و الإجتماعية لخدمة التنمية وذلك بإستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف و تحقيق أكبر المنافع ".**[3]

- **<u>تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1997م:</u>** فقد عرفت الحكم الراشد على أنه: **"ممارسة السلطات الإقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته، أي أنه يتكون من الآليات، والعمليات والمؤسسات التي من خلالها نستطيع أن نشكل مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويؤدون واجباتهم وحل خلافاتهم"**،[4] وهذا التعريف يركز على إستخدام كل الآليات والطرق القانونية والمؤسسات المدنية لإحترام حقوق الإنسان والحفاظ عليها.[5]

---

[1] Daniel Kauffman ,Aart Kraay,Pablo Zoido-Lobaton , "Governance Matters" Washignton World Bank 1999 ,14

[2] بن نعوم عبد اللطيف : دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية الجهوية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى الإسطمبولي، معسكر، 2015م/2016م، ص 19 .

[3] زبير عياش وبن مخلوف أميرة : الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء ، مرجع سابق ، ص 4.

[4] رياض عيشوش ومجدي نويري و بن البار سعد: الحكم الراشد (La bonne gouvernance)، مرجع سابق، ص8.

[5] زبير عياش وبن مخلوف أميرة: الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، مرجع سابق، ص 4.

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: هو: "**إستعمال السلطة السياسية و إجراء الرقابة في المجتمع مع إستعمال الموارد اللازمة لتحقيق تنمية إقتصادية و إجتماعية**". وقد ركز هذا التعريف بالأساس على قدرة السلطة السياسية في توفير الإجراءات القانونية و البيئية اللازمة لتمكين الفاعلين الإقتصاديين من تحقيق التنمية بأنواعها. [1]

أبعاد الحكم الراشد :

للحكم الراشد أربعة أبعاد يجب توفرها من أجل تحقيقه وتكريسه داخل البلاد وهي:

- **البعد المؤسسي للحكم الراشد :** حتى تستقيم إدارة البلاد و تنتظم لابد من توافر عنصري الشفافية و المساءلة واللذين يتعذر ممرستها بدون هياكل مؤسسية، لذا حتى يتحقق الحكم الراشد لابد من توفر مؤسسات سياسية تضطلع بمهمة تجسيد الشفافية والمساءلة.[2]
- **البعد الإقتصادي:** مما يعزز من الحكم الراشد داخل البلاد تحقيق أداء إقتصادي فاعل، حيث أنه إذا كان مستوى الأداء الإقتصادي ضعيفا وقد إشتد الإستياء الشعبي و تصاعد إلى درجة أنه يمكن أن يشكل تهديدا ليس للإستقرار السياسي فحسب وإنما للمسار التنموي برمته.[3]
- **المجتمع المدني :** تمثل مؤسسات المجتمع الددلٍ أحد أهم أركان الحكم الراشد، بحيث إذا ما تم تفعيلها يمكن لها أن تسهم في التسريع من عجلة التنمية، لاسيما إذ كانت مؤسسات المجتمع المدني متحررة من تسلط الدولة وهيمنتها حيث يكون لها دور في المساءلة و المحاسبة . ويفترض أن تكون مؤسسات المجتمع المدني فاعلة في تجسيد مصالح أغلب فئات المجتمع .[4]

---

[1] رايس وفاء وبن عيسى ليلى: الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة ، ورقلة ، الجزائر ،25-26 نوفمبر 2013 ، ص 4 .

[2] زبير عياش وبن مخلوف أميرة : الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء ، مرجع سابق ، ص 4 .

[3] بن نعوم عبد اللطيف : دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر) ، مرجع سابق ، ص 33 .

[4] حسين عبد القادر : الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : الدراسات الأورومتوسطية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامع أبي بكر بلقايد – تلمسان – 1432هـ -1433هـ /2011م – 2012م ، ص ، ص 40 ، 43 .

❖ **دور المنظمات والمؤسسات الدولية :** في ظل تنامي العولمة أدت إلى إتساع آليات إقتصاد السوق، أصبحت المنظمات والمؤسسات الدولية كالصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة في التدخل والتي تؤثر في رسم مسارات هذه التنمية، لهذا يعتبر من رشاد الحكم التفاعل الإيجابي مع هذه المنظمات والمؤسسات الدولية من باب تحقيق إستقلالية القرار الاقتصادي والسياسي.[1]

3. تأثير النيباد على واقع الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا:

تعتبر مبادرة النيباد ثمرة الجهد و السعي المميز لقادة الدول الأقطاب في إفريقيا، و هم من خلال هذا الجهد يسعون إلى تجسيد معايير و مبادئ الحكم الراشد في الدول الإفريقية بالرغم من التحديات التي تواجه تطبيق الحكم الراشد فيها، بسبب الظروف السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية للقارة.

1) تأثير مبادرة النيباد في واقع الحكم الراشد في إقريقيا:

لقد عملت مبادرة النيباد جاهدة لإضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية في القارة و النهوض بمبادئ الحكم الراشد، كما قامت ببناء علاقات مع مؤسسات الأمم المتحدة، فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لممارسة الحكم الديمقراطي، قدم الدعم للحكم في إفريقيا من خلال ثلاثة مجالات رئيسية مبينة في **الخطة الإستراتيجية للبرنامج (2008 م – 2011 م) تمثلت في :**

- ✓ تعزيز مشاركة و إشراك المجتمع المدني في الشؤون العامة.
- ✓ تعزيز القدرات و سرعة الإستجابة و الفعالية في الدولة. [2]
- ✓ التأكيد من أن السياسات الوطنية والعمليات و المؤسسات تقوم على مبادئ الديمقراطية و المساواة بين الجنسين.[3]

ومن خلال وثيقة النيباد أدرك الزعماء الأفارقة أن أهمية الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في القارة قائم على الإصلاحات المؤسسية لتعزيز الحكم السياسي في إفريقيا لهذا ركزت الوثيقة على:

- ➢ تعزيز الرقابة البرلمانية.

[1] زبير عياش وبن مخلوف أميرة : الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء ، مرجع سابق ، ص 5 .

[2] Prospects and Challenges in the implementation of NEPAD, UN Regional Coordination Mechanism (RCM), Africa Secretariat,2007.

[3] Prospects and Challenges in the implementation of NEPAD UN Regional Coordination Mechanism (RCM),

- المشاركة في صناعة القرارات.
- الإعتماد على تدابير فعالة لمكافحة الفساد. [1]

2) تأثير مبادرة النيباد على واقع التنمية المستدامة في إفريقيا:

بعد الركود الذي عرفته الإقتصاديات الإفريقية لأكثر من عقدين و مع منتصف التسعينات بدأت تظهر على الإقتصاديات الإفريقية تحولات في تحسن الأداء الإقتصادي لمجموعة من الدول الإفريقية وعرفت أيضا تسارع معدل النمو الإقتصادي للبلدان الإفريقية. حيث جاء في تقرير مؤشرات التنمية الإفريقية لعام 2007 م بأنه خلال السنوات العشر الأخير قد بلغ معدل متوسط الفرد بـ 5.4%، زيادة إلى ذلك إرتفاع في نصيب معدل الفرد للناتج المحلي بين 2002 م– 2007 م بنسبة 3% وكل ذلك بفضل تحسن نظم الحكم في كثير من البلدان و زيادة المشاركة و تحسن نظم الثقة، و زيادة الإستثمار بصورة متواضعة، تشجيع القطاع الخاص، إضافة إلى تعلم إفريقيا كيف تتبادل تجاريا مع باقي أنحاء العالم بأسلوب أكثر فعالية، و تعزيز التكامل القليمي و القاري.

و يعود الفضل في هذا التقدم إلى الجهود المبذولة من الحكومات الإفريقية و خاصة مبادرة النيباد، فلقد ركزت هذه المبادرة خلال السنوات الأولى من 2001 م– 2004 م على تعميم المبادئ الرئيسية لها : الملكية الإفريقية والمسؤولية، تشجيع النهوض بالديمقراطية و الحكم الراشد و مساءلة القيادة السياسية، و الإعتماد على الذات و الإكتفاء الذاتي للتنمية، تعزيز التكامل الإقليمي والقاري، كما ركزت على الدعوة لوضع الخطط الإرشادية القطاعية. [2]

أما في المجال الزراعي فقد وضعت المبادرة خطة لتنمية النشاط الزراعي يلتزم بموجبها أعضاء الإتحاد الإفريقي بوضع سياسات مواتية للتنمية و تخصيص الموارد الكافية لهذا القطاع وذلك من خلال إطلاقها **لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة في إفريقيا عام2003 م** و قد أحرز البرنامج تقدما ملحوظا لأنه جاء من طرف مؤسسات البحوث الزراعية الإفريقية و المزارعين الأفارقة و قد ركز هذا البرنامج على المجالات الرئيسة التالية:

- ❖ توسيع إدارة الراضي المستدامة و نظم التحكم في المياه.

---

[1] عبد العظيم محمود حنفي، "**النيباد و التحول الديمقراطي في إفريقيا**"، ص1، في: www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/week 113.htm. وأطلع عليه يوم 2017/05/10. 13:30.

[2] فلاح أمينة: دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مرجع سابق، ص 137.

- ❖ زيادة فرص الوصول إلى السواق من خلال تحسين البنية التحتية الريفية.
- ❖ زيادة الإمدادات الغذائية و الحد من الجوع، و تحسين نظم البحوث الزراعية، وزيادة الدعم المقدم لمساعدة المزارعين.

وقامت هذه المبادرة أيضا في تحسين الإستثمار من خلال طرح مبادرة باسم "**مرفق تهيئة المناخ الإستثماري لإفريقيا**" وذلك من أجل معالجة المشاكل التي تعاني منها القارة الإفريقية في تحسين المناخ الإستثماري، كما تعهدت الأمم المتحدة بتقديم مساعدة كل 3 سنوات بمبلغ قدره 30 مليون دولار.[1]

أما في مجال التعليم زادت المبادرة من دعمها للتعليم العالمي و ذلك بتزويده بأحدث التقنيات المعلوماتية وتعتبر **الجامعة الإتصالية الإفريقية** أول شبكة اتصالات تعليمية تفاعلية من نوعها و البنك الدولي من أكبر المساندين لها حيث ارتبط بتقديم 13 مليون دولار أمريكي لها على فترة 3 سنوات، كما تهدف هذه الجامعة لقامة شراكة مع مبادرة النيباد بهدف تحسين القدرات البشرية من أجل التنمية المستدامة.

ورغم الأهمية التي أعطتها مبادرة النيباد إلى تكنولوجيا الإتصالات قامت بإنشاء " **الجنة الإفريقيا الإلكترونية "في 2001 م** من أجل تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في إفريقيا منها : "**مبمادرة النيماد للمدارس الإلكترونية**" **و** هدفها تزويد المدارس بأحدث تكنولوجيا المعلومات.

مما تقدم نستنتج أن المبادرة قد أحرزت تقدما ملحوظا على مختلف المستويات و ساهمت في إضفاء تغييرات معتبرة على الواقع فسجلت على سبيل المثال معدلات التنمية البشرية تحسنا في زيادة دخل الفرد الإفريقي، خفض نسبة وفيات الأطفال و زيادة نسب التعليم للبالغين، و تطوير البنية التحتية الإقليمية و تشجيع النشاط الزراعي من خلال برنامج "**التنمية الزراعية الشاملة في إفريقيا**"، عززت المبادرة الحكم الراشد من خلال آلية مراجعة النظراء الإفريقية في تكوين مبادرة باسم "**مرفق تهيئة المناخ الستثماري لفريقيا**" إضافة إلى الإنجاز الكبير للمبادرة و هو اكتسابها للتأبيد و الإعتراف الدولي على غرار المبادرات التنمية السابقة. [2]

[1] Challenges and Prospects in the Implementation of NEPAD, NEPAD and Regional Integration Department (NRID), ECA, Addis Ababa, September2007 , PP 20 -21.

[2] فلاح أمينة: دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مرجع سابق، ص 139.

الفصل الثالث: آثارها على القارة الإفريقية

تمهيد :

منذ الإعلان الرسمي عن مبادرة النيباد خرجت العشرات وإن لم يكن المئات من التحليلات و الكتابات على المستوى الفردي والمؤسسي لتحليلها، وقد تراوحت هذه التحليلات بين من يرى أنها مشروع لشراكة جديدة داخليا وخارجيا ما يبشر بنجاحه، و بين من يرى بأنها ليست سوى تجسيد لما تعانيه القارة من استعمار جديد. وسنطرق في هذا الفصل الأخير عن الإنجازات التي عملت هذه المبادرة على تجسيدها في واقع القارة الإفريقية، والمشاكل والصعوبات التي واجهتها في هذا السياق وتقييمها من طرف القادة الافارقة، ورؤية المستقبلية لهذه المبادرة و ذكر بعض المواقف الموجه لها.

أولا : الإنجازات والتحديات :

1. الإنجازات :

أسهمت هذه المبادرة في حل 16 نزاعا إفريقيا من أصل 19 نزاع، أبرزها الحروب الأهلية في أنغولا، وإتفاق السلام الذي كان بين إريتريا وإثيوبيا، ونلاحظ أن هذه الإنجازات كانت ناتجة عن جهود فردية إضافة إلى بعض المساهمات الإفريقية، ومن باب التذكير فإن إفريقيا كانت مصرحا لأكثر من 35 حرب أغلبها حروب داخلية مابين سنة 1970م و 2002م، أما في سنة 2003م مست الحروب 20 % من الشعوب الإفريقية، وقدر عدد اللاجئين بما يزيد عن 08 ملايين وعدد النازحين بـ 10 ملايين سنة 2002م.[1]

- **المجال الإقتصادي:**

إرتفاع حجم المساعدات الإقصادية في شتى المجالات من 16 إلى 22 مليار دولار في 03 سنوات الأولى أي ما بين 2001م – 2003م، وتم تحويل5.1 مليار دولار سنويا من جدول الديون إلى مشروعات التنمية خاصة في مجال الموارد البشرية، كما حققت بعض البلدان الإفريقية نسبة نمو تراوحت ما بين 4%و4.5%، خاصة أن إفريقيا تضم 29 بلد من أصل 36 بلد الأفقر في العالم .وخلال الفترة الممتدة بين سنة 1960 م إلى غاية سنة 2005 م.[2]

وضمن تقرير المدير التنفيذي لأمانة النيباد بتاريخ 2005/06/16 المتعلقة بالإنجازات والتحديات التي شهدتها مبادرة النيباد بعد 4 سنوات من بداية تنفيذ برامجها، نلاحظ أنها عرفت تطورا ملحوظا على المستوى الإقليمي والفرعي للقارة، وقد حققت هذه المبادرة نتائج مبالغة خاصة في المستوى الداخلي أو مع هذه المؤسسات، وهي: البنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية في الفترة الممتدة ما بين 2005م – 2006م لتمويل عدة مشاريع عن طريق الشراكة. [3]

لقد واجهت النيباد صعوبة في التمويل الذاتي، في عدم تمكن الحكومات الإفريقية في مساعدة دولها بسبب النقص المادي الذي كانت تعانيه هذه الأخيرة في قلة ميزانياتها المالية.

---

[1] HUGON Philippe,"les conflits Armés en Afrique , apports, Mythes et limites de l'analyse Economique" Paris.**Revue tiers Monde** n° 176 October-Decembre 2003.

[2] " صندوق النقد الدولي"مجلة التمويل والتنمية،واشنطن ديسمبر 2006.

[3] NKUHLU W. L, **Le NEPAD: Le chemin jusque là Parcouru**. Secrétariat du NEPAD, 16/06/2005, P1.

لقد لعب دور المؤسسات المالية العالمية مثل: الصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة والبنك العالمي في دعمهم للمبادرة الجديدة، كما أعطى البنك العالمي قروض للمساعدة في تقديم الدعم التقني لتسهيل التفاوض مع الشركاء، حيث نجد أن داخل هذه المنظمات كان هناك تردد وقناعة على أن الأفارقة هم الذين سيحددون لأنفسهم في تنمية قارتهم. [1]

ومن أهم هذه الإنجازات التي بادرت النيباد بإنجازها ضمن المشاريع الكبرى هي: البنى التحتية المتمثلة في المجال البحري والنقل البري وخطوط السكك الحديدية، إضافة لشبكة الكهرباء ، وكان أول مشروع في مجال الموانئ بالمغرب الأقصى وغينيا من أجل إعادة تهيئتها كما ينبغي، وقدر بناء ميناء طنجة بالمغرب الأقصى بمبلغ قدره 430مليون دولار وميناء كنكاري بغينيا بـ 4.73 مليون دولار، إضافة الى عدة موانئ تم تمويلها وتهيئتها في القارة الإفريقية.

أما فيما يخص مجال المواصلات فهناك مشروع للطريق السيار ،على مسافة 4760 كلم قدرت تكلفته بعشرة 10 ملايير دولار يمر عبر الدول الساحلية بداية من طرابلس تونس الجزائر وصولا إلى دولة البنين، وطريق سيار يربط السينغال بنيجيريا مرورا بالنيجر على مسافة 4460كلم بتكلفة قدرها تسعة ملايير دولار، في مجال البنى التحتية كذلك وضعت دراسة لبناء سكة حديدية لغرب إفريقيا إنطلاقا من نيجيريا مرورا بالسينغال وصولا إلى جنوب إفريقيا بتكلفة قدرها ثلاثة ملايير دولار بمسافة قدرها 7210 كلم، وخط آخر يربط جنوب إفريقيا بكينيا مرورا بالموزنبيق وتنزانيا بمسافة قدرها 800 كلم. [2]

في مجال الغاز هناك مشاريع كبرى وطموحة تم الانطلاق في تنفيذها: منها أنبوب الغاز العابر للصحراء الجزائرية وصولا إلى ميناء دولة البينين، مرورا بالنيجر ونيجيريا على مسافة قدرها 4000 كلم، بتكلفة إنجاز مقدرة ب 07 ملايير دولارا مع خط آخر يربط ليبيا وتونس والمغرب إلى إفريقيا الغربية، وينتهي إلى دولة الطوغو بتكلفة 400 مليون دولار يسمح بنقل 4 ملايير متر مكعب في السنة.

[1] BEN HAMOUDA Hakim et KASSE Mustapha, Le NEPAD est les en jeux du développement en Afrique. Paris: édition Maisonneuve et larose, Décembre 2002 , P:148-149.

[2] بشير عمارة : الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد) : واقع وأفاق، مرجع سابق ، ص ،ص 102 ،103.

هذا في مجال الغاز أما في مجال الطاقة الكهربائية فهناك مشروع لنقل الطاقة الكهربائية عبر الأسلاك من مصر مرورا بالخرطوم وينتهي بدولة الكونغو الديمقراطية على مسافة 5300 كلم بتكلفة 06 ملايير دولار. [1]

واتخذت نيباد أيضًا تدابير لتطوير البُنى التحتية في أفريقيا، وهو أمر حاسم في التنمية الزراعية في المنطقة. فعلى سبيل المثال، يقدم برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، الذي أطلق في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لعام 2010 م في كامبالا، استراتيجية متناسقة لتطوير البني التحتية الإقليمية والقارية في إفريقيا، واضحا بذلك الأساس لزيادة الإنتاجية والناتج الزراعيين في المنطقة.[2]

ومن **إنجازات نيباد** الأخرى أنها وضعت إفريقيا على جدول الأعمال العالمي، وإستنفرت أيضًا الدعم الدولي للمنطقة، وترتب على إعتماد النيباد أن وضعت مجموعة الثمانية خطة العمل المتعلقة بإفريقيا في 2002 م وعقدها إلتزامات بدعم تنفيذ النيباد، وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا منذئذ زيادة كبيرة . فقد انتقلت من21.4 مليار دولار في عام 2002 م إلى47.9 مليار دولار في عام 2010م، وزادت التدفقات الثنائية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من 13.4 مليار دولار إلى 23.3 مليار دولار على مدى الفترة نفسها. ورغم هذه الزيادة لا تزال تدفقات المساعدة التي تقدمها هذه اللجنة إلى أفريقيا في الوقت الراهن دون الإلتزامات المعقودة للمنطقة. ولا بد في هذا الصدد من أن تفي مجموعة الثمانية بإلتزاماتها القائمة تجاه إفريقيا. وكان إعتماد النيباد أيضًا عاملا رئيسيا في قرار زعماء المجموعة إختيار بعض الزعماء الأفارقة للمشاركة في إجتماعات قمة المجموعة، ثم في اجتماعات مجموعة العشرين، فظلت بذلك قضايا تنمية أفريقيا مدرجة في جدول الأعمال العالمي. [3]

وحققت "النيباد" أيضًا بعض التقدم في مجال الحوكمة الإقتصادية والسياسية.[4] وجاء في **التوقعات الاقتصادية في افريقيا (African Economic Outlook) لعام 2011م:** أن البيئة الإقتصادية في بلدان عدة قد تحسنت، لا سيما في مجالات الإصلاح الضريبي، والحصول على القروض، وإنفاذ العقود.

---

[1] بشير عمارة:الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد):واقع وأفاق، مرجع سابق ،ص 103.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية:الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ، نغس المرجع السابق ، ص،ص 3،4 .

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية:الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ، نغس المرجع السابق ، ص 4.

[4] الأمم المتحدة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا : التقرير المرحلي الموحد التاسع المتعلق بالتنفيذ والدعم الدولي تقرير الأمين العام ،28 جويلية 2011 .

وعلاوة على ذلك، أحرز تقدم ملحوظ في مجال الحوكمة السياسية، وبخاصة في القضايا والعمليات الإنتخابية. فعلى سبيل المثال: عقدت إنتخابات سلمية في 13 بلدا في عام 2010م وفي 20 بلدا في عام 2011م وساهمت الآلية الإفريقية في إستعراض الأعضاء التي إعتمدتها لجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا في مارس 2003م، فيما حدث مؤخرًا تحسينات في الحوكمة الإقتصادية والسياسية في المنطقة، بتصرفها على أساس أنها وكالة تقيد الإجراءات الحكومية. وقد إنضم 33 بلدا إلى الآلية، وإستكملت14 منها العملية، وبلغت مراحل مختلفة من تنفيذ توصيات الإستعراض.[1]

ومن **إنجازات نيباد** أيضًا أنها حملت الأمم المتحدة على إتخاذ تدابير لتعزيز الإتساق في الدعم المقدم إلى إفريقيا، فمنذ إقرار النيباد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة7/57 المؤرخ في4 نوفمبر 2002 م، أصبحت النيباد تحظى بقبول واسع بإعتبارها الإطار والآلية التي ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعما بواسطتها جهود التنمية الإفريقية، وأنشأت الأمم المتحدة آلية التشاور الإقليمية التي تَعزّز بواسطتها إتساق وتنسيق الدعم المقدم إلى إفريقيا. [2]

ويجدر بالإشارة أن العضوية في آلية التشاور الإقليمية لا تقتصر على وكالات الأمم المتحدة فقط. بل وصار يوجد اليوم بالتحديد من بين أعضاء الآلية منظماتٌ إقليمية أخرى مثل: مصرف التنمية الإفريقي والجماعات الإقتصادية الإقليمية الإفريقية.

ورغم التقدم الذي شهدته هذه المبادرة من خلال برامجها وأنشطتها التي قامت عليها، فقط أضحى من الواضح أن البلدان الإفريقية أبعد ما تكون عن تحقيق أهدافها النهائية المتمثلة في القضاء على الفقر، ووضع المنطقة على طريق التنمية المستدامة، ووقف تهميش القارة في الاقتصاد العالمي .[3]

ومن أسباب هذا التقدم البطيء في تحقيق كل أهداف نيباد نجد :

- ✓ انخفاض مستويات الموارد البشرية والمالية.
- ✓ نقص الإمكانات.

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية:الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ، نغس المرجع السابق ، ص4.

[2] اللجنة الاقتصادية لأفريقية : تقرير عن الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له ، أديس أبابا 10 شباط/فبراير 2012.

[3] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا : تقرير عن الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له ، أديس أبابا 10 شباط/فبراير2007.

- ✓ مشكلات التنسيق بين أمانة النيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية.
- ✓ المشاركة غير الكافية من أصحاب المصلحة المحليين المهمين في العملية أو عدم مشارك تهم فيها أصلا.
- ✓ ضعف البنية التحتية.[1]

ومنه نستنتج خلال العشرين سنة الأخيرة قد تميزت بالتحكم التام في الإقتصاديات الإفريقية من طرف الدول المانحة للأموال بصفة عامة والصندوق الدولي بصفة خاصة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن التوجهات الكبرى التي تحكم سلوك هذه المؤسسات محددة على عدة مستويات أين تغيب الإهتمامات الإفريقية تماما، هذه التوجهات هي التي بني عليها النيباد، فمن غير المنطقي تصور أن تكون حصة إفريقيا في التجارة العالمية تعتمد على أساس مبدأ وحيد وهو التفاوض على شروط أكثر عدالة في إطار الإتفاقيات المتعددة الأطراف مع المنظمة العالمية للتجارة.[2]

2. التحديات :

خلال انعقاد القمة الرباعية المنعقدة مابين 22-2004/10/23 م بجوهانسبورغ، والتي ضمت "عبد الله واد"، "أوباساجو وعبد العزيز بوتفليقة" لمراجعة التقدم الذي وصلت إليه هذه المبادرة بعد مرور 3 أعوام من إعلانها.

ومن بين هذه الأسباب التي خرجت بها هذه القمة الرباعية تمثلت فيما يلي :

- أزمة انعدام الثقة بين القيادات الإفريقية، وتخوف كل بلد إفريقي من المساس بأمنه عن طريق التسليم بالآلية الإفريقية لمراقبة النظراء، حيث يمكن أن يُستخدم للتدخل في شؤونه الداخلية.

[1] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا : تقرير عن الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له ، مرجع سابق ، د.ص .

[2] أديبايو أولوكوشى،" إدارة التنمية الإفريقية :التحدي الكامن في الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، :آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا .القاهرة :مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد (2-6) ، 2003 ، ص 33.

- تأثير المصالح القطرية الخاصة، حيث تركت العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية – إضافة إلى الأوضاع الداخلية كالعادة –انعكاسات خطيرة ومؤثرة على هذه الآلية الإفريقية، فتباينت المواقف وفقا للمصالح الخاصة بكل بلد من البلدان الإفريقية .[1]

رغم أن مبادرة النيباد قد لا تعطي الصورة الصحيحة لحالة الإقتصاد الذي كانت تعيشه القارة الإفريقية خلال السنوات الأولى قبل إعلانها – أي في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين – وقد إرتفع مستوى أداء البلدان الإفريقية مقارنة بمتوسط الأداء العالمي من خلال زيادة معدل النمو الإقتصادي وزيادة الإستثمارات والمدخرات، لإن فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين في إرتفاع معدل النمو الإقتصادي بنسبة 6%. [2]

بإعتبار أن وثيقة النيباد قد أسقطت العقدين الأوليين من إستقلال القارة الإفريقيا التي كانت تعاني من مختلف أنواع المشاكل سواء إقتصادية أو إجتماعية؛ إذ جاءت هذه المبادرة لتغيير مجرى القارة الإفريقية مستقبلا في مجالات عدة، فمن أهم هذه الإنتقادات التي وجهت لوثيقة النيباد في أنها قللت من شأن الإدارات السابقة للعملية التنموية بإعتبارها البرنامج الأول والشامل الذي خرج من قلب إفريقيا لحل مشكلات التنمية في القارة. فالقادة الذين أسسوا هذه المبادرة كانوا أيضا من المبادريين في تأسيس المبادرات التي ظهرت في إفريقيا قبل مبادرة النيباد والتي تمثلت في :[3]

- خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية في إفريقيا(1980–2000).
- برنامج الأولويات الإفريقي للإصلاح الاقتصادي (1986–1990).
- الإطار الإفريقي البديل لبرامج التسوية الهيكلية للتحول والإصلاح الاقتصادي الاجتماعي (1998).
- الميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية (1990) .
- اتفاقية الإصلاح الإفريقي(2000).

[1] أديبايو أولوكوشى،" إدارة التنمية الإفريقية :التحدي الكامن في الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، :آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 34.

[2] أديبايو أولوكوشى،" إدارة التنمية الإفريقية :التحدي الكامن في الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، :آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، مرجع سابق ، ص 33.

[3] مرجع نفسه ، ص 34.

بإعتبار أن الكثير من المثقفين الأفارقة قد رأو بأن هذه الشراكة قد شكلت استسلاما كاملا لمقولات المنظمات المالية مثل: الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومقدمي المعونة في البلدان متقدمة النمو، والذين يؤكدون على الحكم الراشد والشفافية والمساءلة، فهذه الحقائق أكدت أن مبادرة النيباد ليست أول مبادرة شاملة تخرج من داخل القارة الإفريقية، فالمبادرات السابقة ترى بأنه لا يمكن تطبيق مشروع التنمية المحلية والإقليمية والقارية إلا إذا ارتكز المشروع على الدولة كنقطة محورية له. [1]

وقد تناول ***" تيلر لان"**** موضوع فشل الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا ***« the failure of the new economic partnership for Afrca's Development »*** قائلا فيها *:*

"إن هذه المبادرة قد فشلت فعلا بعد نقاش مع الدبلوماسيين و من أبرزهم من الدول الغربية الذين أكدوا على فشل هذه المبادرة، فقد تعرضت النيباد لعدة أوصاف متنوعة وصفت بها هذه المبادرة على أنها فكرة مستحيلة، ويرجع فشل هذه المبادرة إلى الرئيس زيمبابوي "**موغابي**" **Rbert Gabriel Mugabe** وذلك بسبب إنضمام دولته زيمبابوي إلى الديمقراطية والحكم الراشد، ما إنعكس هذا الإنضمام في جعل النيباد مصدر إستهزاء في العديد من القطاعات –سواء في الجانب الإقتصادي أو الجانب السياسي".[2]

لقد لقيت مبادرة النيباد عدة مشاكل وعقبات في جميع المجالات و تمثلت في :

- **<u>الجانب الاقتصادي</u>:** لقد عانت البلدان الافريقية من مشاكل إقتصادية تمثلت في: إنخفاض مستوى الدخل مما أدى إلى تراجع في مستوى المعيشة– بإعتبارها أهم جانب تركز عليه دول العالم– ، ما أدى بدورها الى إنخفاض في تدهور مستوى الصحة وذلك راجع الى قلة اليد العاملة بسبب نقص المهن ماجعله ينعكس في إنخفاض إنتاجية مستوى الدخل. [3]

[1] بشير عمارة : الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد):واقع وأفاق، مرجع سابق ، ص 105.

*** أستاذ السياسات الإفريقية والعلاقات الدولية في قسم السياسة والدراسات الإدارية في جامعة بوتسوانا.**

**** موغابي"Rbert Gabriel Mugabe: رئيس دولة زيمبابوي سنة1987م .أنظر الموقع:**

http://www.wikipidai.org/wiki.19/05/2017.09:44.

[2] TAYLOR Lan, "The Failure of the new economic partnership for Africa's development". Contemporary Review, U.S.A: V282, Mai 2003, P281.

[3] راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا : دراسة تحليلية لمبادرة النيباد ط1، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، القاهرة 2005 ، ص37

- **الجانب السياسي:** يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية، واذا غاب هذا العنصر غاب الإستقرار داخل الدولة، لأنه بدون هذا الإستقرار السياسي– كما هو حال افريقيا – قد يشكل عائقا رئيسا في مجال التنمية لأن هذه الأخيرة قائمة على هذا الاستقرار السياسي في القارة.
- **اما بالنسبة للجانب الاجتماعي:** يقوم هذا الجانب على أساس التنمية لأنها تعد سببا في علاج المشاكل الاجتماعية التي تمر بها القارة لتحقق مناخ سياسي إجتماعي مستقر يدفع بها إلى الأمام، ونجد أن هناك مايعيق عملية التنمية هي مشكل العادات والتقاليد. [1]
- اما بالنسبة للمشاكل التي واجهت **الجانب التكنولوجي و التنظيمي:** نجد أن عملية التنمية تحتاج إلى جهات حكومية ذات كفاءة وخبرة عالية لتحمل المسؤوليات التي تواجهها بصدد تحقيق النمو المنشود، ولدفع بالتنمية إلى الأمام يجب التخلص من عدة أساليب إدارية معقدة مثل البيروقراطية، العشائرية والطائفية، لأنها من معيقات التنمية وبالتالي لابد من تطوير النظام الإداري في شتى المجالات وتدريب الأفراد على أساليب جديدة من أجل تحسين الأداء.

رغم الصعوبات التي واجهتها القارة الافريقية في مجال التكنولوجيا إلا أنه يجب تحسين أداء التنكولوجيا بنقلها من دول متقدمة، في غياب التطور التكنولوجي والبحث العلمي يستحيل أن تكون هناك تنمية في جميع القطاعات لأن التكنولوجيا هي أساس التنمية في القارة . [2]

رغم إختلاف الآراء بين الباحثين فإن النيباد يعتبر تحول هام وأساسي بالنسبة لإفريقيا، وإذا كان تنفيذه يفتح آفاق جديدة للقارة، فإن تجسيد الطموحات والتطلعات مرتبط بفهم عدة أمور أهمها: كيفية جذب الإستثمار الأجنبي لأنه يتعين عليها الإعتماد على الإستثمار بشكل كبير، إن تدفق إفريقيا في مجال الإستثمار قد قدر بأقل نسبة 3%من النطاق العالمي.[3]

لهذا لجأت البلدان الافريقية بإجراء إصلاحات موجهة بالدرجة الأولى لتحسين بيئة الأعمال التجارية، وتغيير الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم الإستثمار.[4] غير أن معظم كل التدفقات الإستثمارية تتجه إلى عدد محدد من الدول الإفريقية، إما الدول الكبرى المنتجة للنفط مثل: **أنغولا و نيجيريا** أو الدول

[1] حربي محمد موسى عريقات :مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص،ص 35،37.

[2] نفس المرجع ، ص ص 36.

[3] Zein Kebobang, NEPAD and the Challenges of Attracting Foreign Direct investment in Africa : http://www.jsd.africa.com/pdf] (15-09-2009).]

[4] Economic Commission for Africa (1997), « Trade and Investment Policy in Africa », working paper series ECA/ESPAD/WTO/97/9, UNCTAD (1999) foreign direct investment in Africa: Performance and Potential, UNCTAD/ITE/IIT/mise15, United Nations, New York, USA.

المتقدمة صناعيا كجنوب إفريقيا، و التي شهدت زيادة في حجم الاستثمارات الاجنبية فوصل عدد المشاريع إلى**1300 مشروع** من **70** دولة،[1] ففي دراسة تراينور وبرمبونغ أن عدم الإستقرار السياسي في شبه الصحراء الإفريقية –أي جنوب الصحراء الإفريقية– قد أثر سلبا على التنمية الإقتصادية وخفض مستويات الإستثمارات بإعتبار أن الحكم الراشد هو العامل المؤثر على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.[2]

وتؤكد النيباد بأن قضية التمويل داخل القارة الإفريقية والذي يعتبر أكبر تحدي واجهته القارة بسبب تدني مستوى الإدخار و الإستثمار، ما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والتخلف داخل بلدانها، ما أجبر بالدول المبادرة على الإعتماد على التمويل الخارجي ، بإعتبار أن دعم الدول الغربية قد شكل تحدي أمام أهداف المبادرة وذلك راجع إلى عدم الوفاء بوعدها في مساعدة القارة الإفريقية، ونذكر على سبيل المثال : مجموعة الدول الثمانية G8 والولايات المتحدة الأمريكية التي لم توفي بوعودها و إلتزاماتها المالية فمن أصل **64 مليار دولار** التي تحتاجها إفريقيا للإستثمار سنويا تم دفع **6 مليار دولار** فقط، في حين منحت **20 مليار دولار** لروسيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي و ذلك لضمان سلامة سلاحها النووي.[3]

[1] Brempong.K.G and Traynor, T.L, « Political Instability, Investment and Economic Growth in Sub-Saharan Africa » , journal of African Economies, p52.

[1] Laopa.O.R, New Partner hip for Africa development : its challenges for local level .governance, International Research Journal of finance and economics, Issue 5,2006, p188

[3] Gathi.J.T, Retelling Good Governance Narratives on Africa's economic and Political Predicaments: continuities and discontinuities in legal outcomes between markets and states , Villanova Law Review, vol45, 2000, p971.

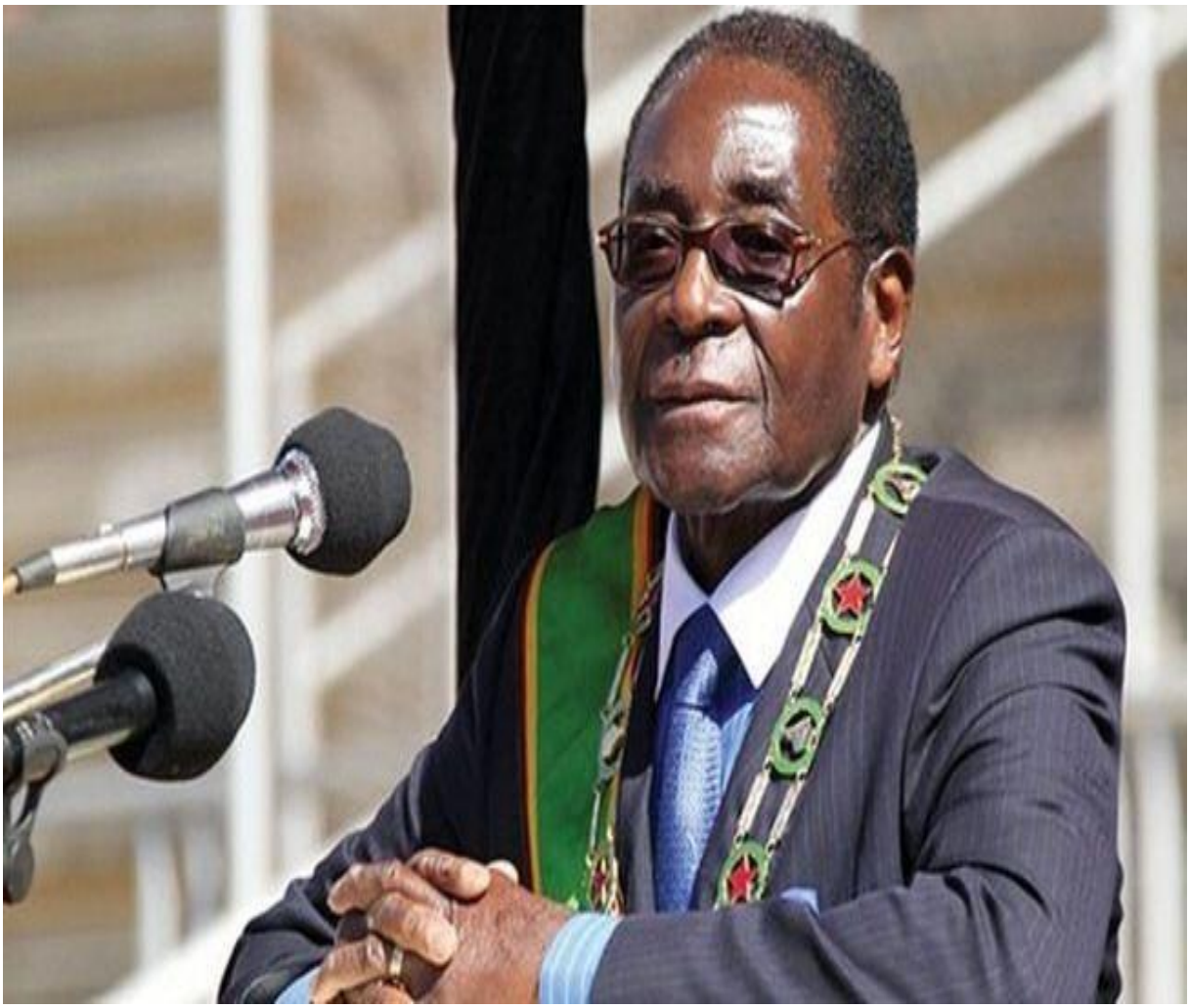

صورة رقم 6 : روبرت غابريال موغابي (رئيس دولة زيمبابوي)

Robert Gabriel Mugabe

http://www.wikipedia.org/wiki.19/05/2017.09:44.

ثانيا : تقييم مبادرة النيباد :

وصفوة القول من ناحية تقييمنا لهذه المبادرة يجدر بنا القول أن هذه الأخيرة قد لعبت دورا مهما في وضع الخطط والبرامج الإقتصادية والسياسية، من أجل تحسين النمو الإقتصادي التنموي في القارة. لكون أن أداء إفريقيا في مجال النمو الإقتصادي قد كان أفضل بكثير خلال الفترة الممتدة 1999 م – 2009م بدلا من العقد الذي سبقه أي –1990 م–1999 م–، وبالتحديد كان الإرتفاع في معدل النمو السنوي للناتج الحقيقي في إفريقيا وقدر بـ 2.7% إلى 5%، وأيضا عرفت إرتفاعا في معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد من 0% إلى 2.6%، رغم تحسن أداء قارة إفريقيا إقصاديا إلا أنه لم يؤثر في الحد من الفقر والتخلف **والعمالة***، وتعود الأسباب في عدم تنفيذ القادة الأفارقة لهذه المبادرة إلى التحديات الاقتصادية وعدم إيجاد فرص العمل للفرد والحد من الفقر. [1]

وأصبحت لهذه المبادرة مكانة عالية في ميدان الزراعة و ذلك بواسطة "البرنامج الشامل للتنمية الزراعة في القارة الإفريقية"، وذلك من أجل رفع الإنتاجية والناتج الزاراعيين في إفريقيا. وهذا الأخير نجده قد أعطى فرصة الإهتمام بالجانب الزراعي فمثلا نجد: أن هناك 8 بلدان قد حققت هدف تخصيص 10% من الميزانية للزارعة، بإعتباره الهدف الرئيسي في هذا البرنامج، وفي المقابل هناك 9 بلدان قد حققت هدف متوسط لمعدل النمو السنوي للناتج الزراعي الذي لايقل عن 6%.[2]

و لقد لعب دور تقييم هذه المبادرة في قول بعض الزعماء الأفارقة كـ"أوباسانجو" أن المبادرة كانت ناجحة رغم عدم الإعلان عن تقديم خطوات ملموسة و أكد مسؤولو المبادرة أنها أسهمت في حل 16 نزاعا إفريقيا كان أبرزها الحرب الأهلية في أنجولا و إتفاق سلام بين إريتريا و إثيوبيا.[3]

وقد إهتم الأفارقة بإيجاد أنجح السبل لتقليص النزاعات الداخلية، والنزاعات بين الدول لمساسها بالإستقرار، الذي يعرقل عجلة التنمية، على إعتبار أن الاستقرار السياسي والأمني يعتبران من أهم عومل الإنطلاق في أي عملية تنموية، لهذا عملت على تحقيق ثلاث عناصر رئيسية أهمها:

*** العمالة :هي تشغيل أو توظيف الموارد الاقتصادية في العملية الإنتاجية .أنظر الموقع :**
http//:www.almaany.com/ar/dict/ar13/06/2017

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية:الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا،الأداء و التحديات و دور الأونكتاد مجلس التجارة و التنمية،دورة تنفيذية 55،جنيف، 2–5جويلية 2012، البند الثاني من جدول الأعمال المؤقت ،ص 3.

[2] United Nations , NEPAD: Building foundations for a new Africa. Africa Renewal. December. 2011.

[3] سمية بلعيد ، وطبيخ خالد: النيباد والحكم الراشد – النيباد ومسعى إصلاح الحكم في إفريقيا –، مرجع سابق، ص 22

- تعزيز الطروف طويلة المدى المواتية للأمن والإستقرار.
- بناء مؤسسات إفريقية تقوم على قدرة الإنذار المبكر، في مقدراتها لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها
- إضفاء الصفة المؤسساتية على الإلتزم بالقيم الجوهرية للشراة الجديدة وذلك عن طريق القيادة الجدية لمبادرات التسوية من طرف القادة الأفارقة أنفسهم.[1]

و من خلال الجهود التي تبذلها إفريقيا حصلت على مساعدات تقدر بـ 22 مليار دولار في الثلاث سنوات الأولى و تم تحويل 15 مليار دولار من جدول الديون إلى مشاريع تنموية خاصة في مجال الموارد البشرية، و حققت بعض الدول نسبة نمو تتراوح بين (4- 45 %)، و وصلت إلى 5 % عام 2005 م. و في قمة الجزائر الأخيرة أُعلن على أن نسب التنمية الإيجابية المسجلة منذ بضع سنوات من قبل الدول قد بلغت في المتوسط نسبة 5.4%.

و من جهة أخرى فإن مبادرة النيباد عجزت عن تحقيق الكثير من الأهداف أهمها:

- ضآلة حجم تخفيف الديون الخارجية، التي تبقى أهم المشكلات الإفريقية.
- ضعف المساعدات الإنمائية الخارجية وعادة ما يرتبط تقديمها بشروط تحد من فعالية المبادرة.
- الفشل في رفع مستوى التبادل الداخلي الإفريقي.
- العجز عن تحقيق الأمن الغذائي وإنتشار أوسع للمجاعة.
- الفشل في نقل التكنولوجيا الحديثة خاصة مجالات الإعلام والإتصال.
- إستمرار النزاعات الحدودية والداخلية وتنامي ظاهرة إنتهاك حقوق الإنسان. [2]

[1] بركات سليم: الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، تقرير تربص في التخصص: إدارة عامة، مرجع سابق، ص 57.

[2] سمية بلعيد ، وطبيخ خالد: النيباد والحكم الراشد – النيباد ومسعى إصلاح الحكم في إفريقيا –، مرجع سابق، ص 22.

ثالثا : المواقف الدولية من المبادرة :

❖ موقف الدول الغربية :

كان موقف الدول الغربية يقوم على إعطاء الفائدة الإقتصادية مكانة عالية للدول الغربية، وبأقل تكلفة ولذلك ظهرت الشعارات التي تنادي "**بالشراكة**"* بدلا من "**التبعية**"**– أي جعلوا منها مبادرة تابعة لهم، وكان هدف هذا هو أن تكون العلاقة بين إفريقيا والعالم قائمة على أساس المبادلات التجارية، بإعتبارها الطريق الصحيح للنمو في نظر الدول الغنية، بدلا من الإعتماد على المساعدات الإقتصادية، لكن النمو من خلال التجارة يمكن أن يحدث في حالة وجود إقتصاديات قوية.

من ناحية أخرى، أدركت الدول الغربية أن ستمرار النظام الرأسمالي العالمي من شأنه الحفاظ على اقتصاديات البلدان النامية بصفة عامة– ومن بينها البلدان الإفريقية– لأن إنهيار هذه البلدان ينعكس سلبا على الدول المتقدمة التي لن تجد حينذاك سوقا لتصريف منتجاتها.[1]

❖ موقف مجموعة الثمانية G8:

في جويلية 2001 م تم عرض المبادرة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا في مؤتمر قمة الثمانية الذي عقد في "**جنوة**" بإيطاليا، وقد وافق قادة مجموعة الثمانية على دعمهم للمبادرة الجديدة وكذلك في قمة كندا 2002 م، وقد أسفر الإجتماع عن وثيقة هامة تتضمن بوضوح موقف المجموعة من النيباد و التنمية الإفريقية عموما وهي الوثيقة التي أطلق عليها "خطة العمل الإفريقية"Africa Action Plan وتم كذلك إقرار زيادة الإعانة والمساعدات الإنمائية الموجهة لتنمية الدول الإفريقية بمقدرا 12 مليار دولار سنويا إبتداءا من 2006 م. [2]

أما فيما يخص المجالات ذات الأولوية والتي تم تحديد والتأكيد عليها صراحة متمثلة في ثمانية مجالات :

- تعزيز الأمن والسلم: دعم الجهود الإفريقية المبذولة في حل النزاعات.

*** الشراكة: علاقة تقوم على التَّعاون وتبادل المصالح في شتَّى المجالات بين كيانين أي شَراكة اقتصاديّة .أنظر الموقع: http//:www.almaany.com/ar/dict/ar13/06/2017**

**** التَبعيَة: كون الشيء تابعًا لغيره. أنظر الموقع: http//:www.almaany.com/ar/dict/ar13/06/2017**

[1] بشير عمارة : الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد):واقع وأفاق ، نفس المرجع السابق ، ص 97 .

[2] PERRAULT MICHAL , "Le G8, Le Canada et le NEPAD". **Le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique,** France: Paris: édition Maisonneuve et Larose, Décembre2002.

- تقوية المؤسسات وتعزيز الحكم السياسي الجيد: خاصة في مجال ترقية و حماية حقوق الإنسان.
- تشجيع التجارة والإستثمار.
- تخفيف الديون.
- تحسين الصحة ومكافحة مرض السيدا.
- زيادة الإنتاجية الزراعية.
- تحسين تسيير الموارد المائية. [1]

وضعت المبادرة آلية لمتابعة كيفية إستخدام البلدان الإفريقية المشاركة ونقديم المساعدات، ومتابعة الخطوات التي تتخذها الدول لتكريس الحكم الراشد.

لقد إنتهت القمة بموافقة الحكومة الكندية على 500 مليون دولار فقط من الإستثمارات السنوية الإضافية، وتركت مسألة المساعدات مرهونة برؤية كل دولة غنية على حدى، بعد أن تُثبت البلدان الإفريقية جديتها في مكافحة الفساد، وبالتالي خرجت خطة العمل بدون أي إلتزام محدد لتقديم المساعدات إلى البلدان الإفريقية. [2]

و من بين نتائج القمة قد إشتراط تقديم المساعدة والدعم إذا وُجد إستعداد الأفارقة لتنفيذ سياسات جيدة، وأن خروج الدول التي هي في طريق النمو من الفقر يتم عن طريق تجنيد الموارد المالية وإخار هذه الدول، كما تعهدت الدول الغنية بتخصيص نسبة 25 % من المساعدة العمومية لدول أفريقيا.

في إطار الدعم للمبادرة وجهت دعوة من الإتحاد الأوروبي إلى البلدان الرئيسية الداعمة للمبادرة وهي: جنوب إفريقيا، نيجيريا، السنغال، الجزائر، بالإضافة إلى زامبيا بإعتبارها رئيس

[1] عمرو علي:"المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، جويلية 2002، ص 240.

[2] « Nord-Sud: ce nouveau partenariat », **revue Politique internationale**, France, Editions des syrtes, N °:096, 2002, P228.

الدورة السابقة لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 2001 م. إلى الإجتماع في بروكسل يوم أكتوبر 2001 م لمناقشة مبادرة النيباد.

ولقد خرج الإجتماع بوعد الإتحاد الأوروبي ببذل كل المجهودات لدعم المبادرة، وذلك عن طريق خلق إطار للحوار السياسي بالإجتماع بشكل دوري أي (نصف سنوي) مع اللجنة التنفيذية للمبادرة، إضافة إلى تكليف مجموعة عمل خاصة من الخبراء بين الطرفين للربط والتوفيق بين الإطار الجديد والأطر الموجودة بين الجانبين، في ظل **إتفاقية كوتونو** * أو الإطار الذي بدأ مع مؤتمر القاهرة في عام 2000 م.

إلا أن اللقاء لم يخرج عن عبارات التأييد المعنوي والإعلامي، كما عبر عن المشروطية، وذلك بضرورة إلتزام البلدان الإفريقية بقواعد الحكم الراشد في مقابل منح المساعدات الأوروبية للقارة.

كما عقدت قمة فرنسية في فيفري 2002 م بفرنسا ركزت على مناقشة المبادرة الإفريقية بحضور البلدان المؤسسة للمبادرة، غير أنها لم تخرج من دائرة الدعم الإعلامي، أين تقدم القادة الأفارقة المساهمين في المبادرة بطلب المساعدة من مجموعة الثمانية في جويلية 2002 م، أين طالبوا بالمساعدة وأنهم يرون أن العولمة تعتبر فرصة للإستفادة من إمتيازاتها ، وأنهم سينفذون المبادرة سواء أكان ذلك بمساعدة الدول المتقدمة أو بدونها، وبأنهم الوحيدين الذين بإمكانهم قيادة القارة نحو طريق التنمية والتقدم. [1]

❖ **<u>موقف الدول الآسيوية:</u>**

أما فيما يتعلق بالقارة الآسيوية، وعلى رأسها الصين التي صرح نائب رئيس مجلس دولتها في 2002/12/11 م بأن بلاده مستعدة لتعزيز التنسيق والتعاون مع جنوب إفريقيا،

*** هي قمة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، التي عقدت في ديسمبر في لشبونة ، عززت ماجستير الاستراتيجية الجديدة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، مما يشكل نقلة نوعية في العلاقات بين القارتين. استراتيجية أفريقيا والاتحاد الأوروبي المشترك يوفر إطارا شاملا على المدى الطويل للعلاقات بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، وكان هدفها ربط أوروبا بإفريقيا بروابط تجارية قوية، جعل الاتحاد الأوروبي أكبر سوق تصدير للمنتجات الأفريقية.**

[1] بشير عمارة : الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد):واقع وأفاق ، مرجع سابق ، ص 99.

وتطوير علاقات التعاون مع دول المنتدى الصيني-الإفريقي والشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية في جميع القطاعات، وكان من بين النتائج زيادة حجم المبادلات التجارية التي بلغت قيمة 34.74 مليار دولار أمريكي بنسبة نمو قدرت بـ 34.90 %مقارنة بسنة 2004 م، إضافة إلى عدة مشاريع مشتركة في مختلف القطاعات ذات الأولوية لمبادرة النيباد .[1]

[1] Forum on China-Africa.Cooperation. 14/06/2006 in :***www.fmprc.gov.cn.***

رابعا: الآفاق المستقبلية في ظل الواقع الإفريقي و الواقع الدولي:

1 الواقع الافريقي:

لقد رأينا فيما سبق أن الواقع الإفريقي يعتبر أهم العراقيل التي تتعرض للمبادرة و لتحقيق الأهداف التنموية يجب تجاوز هذه العراقيل فإنه يتعين على القادة الأفارقة و الخبراء و الجامعات و مراكز البحوث و كل الهيئات الحكومية التفكير معا و القيام بتحليل واقع كل دولة و العمل على النهوض بهذه المجتمعات إلى الإعتماد على الذات فرديا و مجتمعا و العمل على تحقيق التكامل كأساس للتنمية الإفريقية الذاتية المستديمة، [1] هذه الأخيرة التي تتطلب التناغم بين الإنسان الإفريقي و طبيعة القارة بالإعتماد على الذات لإشباع حاجاتها، فالتحديات الراهنة و العراقيل ليست مستعصية على الحل فهي ذات طابع مؤقت ولهذا فهناك حاجة ملحة لقادة مبادرة النيباد لإظهار جديتهم حول الشراكة الجديدة خاصة وأنه مع نهاية **2004 م** إنخفض عدد الإجتماعات حول المبادرة فأصبحت بذلك ملكية المبادرة أقل وضوحا إضافة إلى عدم وجود أية رعاية قوية من مشاريع البنية التحية عبر الحدود من جانب الحكومات الوطنية، فالمبادرة بحاجة إلى قيادة قوية قادرة على ترسيخ مبادئ وأسس الشراكة الجديدة، [2] من خلال إتخاذ إجراءات عاجلة لإزالة الشكوك حولها ولضمان فعالية القيادة السياسية، كما أنها مطالبة بحل الغموض المؤسسي عن طريق إدماج المبادرة في هياكل الإتحاد الإفريقي، فالعمليات حول هذا الشأن مستمرة لأكثر من 3 سنوات. [3]

و بالرغم من فرص و مزايا المبادرة إلا أنها تنطوي على بعض المخاطر التي قد تهدد مستقبلها :

- ✓ **المخاطر السياسية :**

إختلاف و تنوع أهداف المبادرة و الأولويات السياسية ما بين الدول وتأخر تقدم العديد من المبادرات.

- ✓ **مخاطر التنفيذ :**

عدم وضوح المسؤوليات، الإفتقار للمصداقية ، نقص الموارد . [4]

---

[1] اليون سال: إفريقيا 2025 أي مستقبل؟، تر: سعد الطويل، مصر:مركز البحوث والدراسات العربية ,2005 ، ص 22.

[2] مرجع نفسه ، ص 24.

[3] فلاح أمينة : دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 140.

[4] محمد أبو العينين : التقرير الإستراتيجي الإفريقي ، مرجع سابق ، ص 128.

وعلى ضوء ذلك فإنه لأجل تقليل هذه المخاطر و الإنتقال بالمبادرة من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي فإنه من الضروري على قادة المبادرة :

- التأكيد على تبني الحكومات الإفريقية لإستراتيجيات تركز على التنمية البشرية بالدرجة الأولى مركزة على إحترام حقوق الإنسان و الإدارة الجيدة للشؤون العامة.[1]
- تقوية مشاركة المجتمع المدني و القطاع الخاص في سائر مراحل التنمية .
- وضع إستراتيجية تنموية و استثمارية تهدف إلى بلوغ أهداف الألفية للتنمية وتحقيق أهداف مبادرة النيباد .
- تحريك الحوار و تعميقه على المستويات الوطنية و الإقليمية و الدولية .
- تهيئة الموارد اللازمة بشكل حتمي و تأسيس شراكة إقليمية لتنفيذ برامج التنمية.
- تدعيم التبادل التجاري بين البلدان الإفريقية و ذلك لتشجيع الإنتعاش الإقتصادي.[2]
- ضرورة أن تكون هناك قيادة مشتركة ليست فقط في وضع الإستراتيجيات و لكن في مراحل التنفيذ و التقييم أيضا.
- ضرورة وجود ترابط و تكامل متأصل في جميع الإستراتيجيات التنموية .
- التأكيد على إعطاء الأولوية في تخصيص الموارد المالية المتاحة للمشاريع التي تترك أثرها على التنمية البشرية . [3]
- اعتماد الآليات التي تركز على تاريخ و ثقافة و تقاليد.
- التأكيد على ضرورة الملكية الوطنية الإفريقية لبرامج الحكم .
- التأكيد على تعبئة موارد افريقية خاصة لتمويل خطط التنمية و إلا سيبقى تنفيذ البرامج و نجاحها مرهون بالإعلانات الخارجية .
- بناء قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية و قدرات السلطات المحلية .
- اتخاذ التدابير التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والإقتصادية. [4]

---

[1]) Challenges and Prospects in the Implementation of NEPAD, NEPAD and Regional Integration Department (NRID), ECA, Addis Ababa, September2007 , P 40 .

[2] امينة فلاح : فلاح أمينة : دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا ، مرجع سابق ، 142.

[3] بشير عمارة:الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد):واقع وأفاق ، مرجع سابق ، ص 108.

[4] بشير عمارة:الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد):واقع وأفاق ، مرجع سابق ، ص 110 .

ومنه نستنتج أن مستقبل المبادرة متوقف بالدرجة الأولى على الإرادة السياسية للقادة الأفارقة ومدى أخذهم بعين الإعتبار النقاط السابقة، إضافة إلى أن المبادرة مطالبة بتركيزها على التكامل الإقتصادي سواء على الصعيدين الإقليمي أو القاري لأجل تحقيق أهدافها ، كما أنه من الضروري توضيح مسؤوليات هياكل المبادرة و الدول الأعضاء و ذلك لتحقيق تناسق في عملية التنفيذ داخل المبادرة، و الأهم من كل هذا فإن تمكين المجتمع المدني و التركيز على الإستثمار في العنصر البشري هو الضمان الرئيسي لنجاح المبادرة . [1]

2 الواقع الدولي :

يبرز الواقع الدولي وجود حقائق متنوعة تتعلق بمستقبل الشراكة من أبرزها التنافس الإقتصادي الدولي على القارة من قبل العديد من الدول الصناعية الكبرى على موارد القارة تتصدرها الولايات المتحدة الأمريكية(**تستورد % 20 من النفط الإفريقي**).بالإضافة إلى الصين، الهند، ألمانيا، التي تهدف إلى التركيز على التوسع في الأسواق الإفريقية لإستعاب المنتجات و الإستثمارات، إضافة إلى دور اليابان من خلل مؤتمرات طوكيو للتنمية الإفريقية . [2]

إجمالا يتركز هذا التنافس حول السلعة الإستراتيجية للقارة "**كالبترول**" الذي تعتبر الصين ثاني أكبر مستورد له من إفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فأصبحت بذلك القارة تجسد مشهد حرب اقتصادية بين كبرى الشركات . [3]

و أمام هذا الزحف الصيني الذي يبدو أنه إستقر على تحول إفريقيا إلى عش دائم بين أيدي المؤسسات الصينية، ترتسم في الأفق صورة هذه القارة و هي تجسد مشهد حرب إقتصادية بين كبرى الشركات، [4] لإن الإستثمارات الغربية التي يمكن تدولها في القارة الإفريقيا أهم بكثير من الإستثمارات الصينية، ويرجع ذلك إلى طبيعة التكوين الرأسمالي للشركات الغربية، لأن قدرة المؤسسات الصينية على المجازفة في ساحة دولية تعج بالمشكلات السياسية و الأمنية و تفوق درجة تحمل المؤسسة الرأسمالية التي تبحث دائما عن مناطق الإستقرار السياسي و تجسيد ما يسمى بقيم الحرية، حقوق الإنسان، السلم، الحكم الراشد. [5]

---

[1] NEPAD achievements during the first 5 years, NEPAD Briefing, N°15, HannsSeidel foundation, Namibia, October 2006 , PP 50 , 51.

[2] امينة فلاح : فلاح أمينة : دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 142.

[3] طارق عادل الشيخ، "الصين و تجديد سياستها الإفريقية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، 2004، ص 148.

[4] بشير مصطفى، "هل بدأ الحكم الراشد"؟ الشروق اليومي (جزائرية)، العدد 1936، ص 12.

[5] مصطفى بشير : "هل بذأ الحكم الراشد"؟ ، مرجع سابق ، ص 12.

ومن تأثيرات هذا التنافس الإقتصادي إنتقاله إلى مجالات أخرى أكثر خطورة تتمثل في المجال السياسي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول كوسيلة ضغط عليها، و هذا ما يفسر إلى حد كبير دور الأطراف الدولية في بعض بؤر التوتر في إفريقيا، من خلال التدخل لحماية مصالح هذه الدول و التي في أغلبها إقتصادية طبعا، و هناك من يرى على أن هذا التنافس على إستغلال موارد القارة سيؤدي إلى إستنزاف الثروات الإفريقية، و بالتالي تداعيات ذلك على التنمية المستدامة في إفريقيا و تأثر الأجيال المستقبلية.

ناهيك عن وجود معضلة حقيقية تتمثل في اللاإستقرار السياسي، و ما له من تداعيات على إستقرار القارة و استتباب حالة الأمن و السلم فيها كشرط لتحقيق التنمية و من ثم الحكم الراشد.[1]

إن هذا التنوع يضع مستقبل النيباد أمام تحديات، فالشعوب الإفريقية غارقة في فقرها، كما أن مشاركتها ضعيفة بحكم ضعف الوعي السياسي كنتيجة لطبيعة نظم سياسية لا تتيح ذلك، كما أن النمو الإقتصادي مرتبط بسياسات حكومات الدول الإفريقية و بمعدلات إنتشار الفساد و القضاء عليها في ظل قضية السلام و الاستقرار السياسي، و الصراعات الإجتماعية الممتدة في القارة الإفريقية، فإرادة دول النيباد في إبعاد شبح التهميش إلى الأبد و الحرص على الإنخراط في مسيرة العولمة من خلال دعم الشركاء و الفاعلين الدوليين يعد شرطا أساسيا لتفعيل المبادرة.[2]

و سيكون بإستطاعة إفريقيا تحقيق النجاح في حل مشاكلها و التقليل من إعتمادها على المساعدات الأجنبية في معالجة مشاكل الفساد و سوء الإدارة المحلية، و في حالة الشراكة مع كافة المجموعات الإقتصادية الإقليمية كقوة محركة للتنمية في إفريقيا، [3] يجب على قادة الأفارقة تحقيق كافة أهداف الإندماج الإفريقي والسلام والأمن وضمان دور المرأة في مختلف الميادين وإحترام حقوق الإنسان لتجسيد الحكم الراشد. [4]

[1] سمية بلعيد ، وطبيخ خالد : النيباد والحكم الراشد – النيباد ومسعى إصلاح الحكم في إفريقيا – ، مرجع سابق ، ص 31.

[2] امينة فلاح : فلاح أمينة : دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 142.

[3] نفس المرجع ، ص 143.

[4] امينة فلاح : فلاح أمينة : دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 143.

خـــاتمـــــة

من خلال ما سبق إرتأينا أن تكون الخاتمة عبارة عن ملاحظات وإستنتاجات لأهم الوقائع والأحداث التي مرت بها مبادرة النيباد من أبرزها:

1 لقد لعب الموقع الذي إحتله القارة الإفريقية دور كبير في جعلها محل صراع بين الدول المجاورة لها وذلك راجع للأهمية الجيوسياسية التي تمتاز بها القارة المتمثلة في؛ أنها تتوسط الممرات الملاحية بين القارات الخمس.

2 بإعتبار أن سبب هذه الصراعات والظروف الصعبة التي شهدتها القارة والتي تمثلت في ظهور جملة من الهيئات والمنظمات السياسية داخل القارة الإفريقية، والتي ناضلت من أجل تنمية وحدة إفريقيا وتضامنها، وفي القضاء على الإستعمار والتخلف، والتفرقة العنصرية وعملت أيضا على تشجيع التعاون الدولي، وتحرير إفريقيا سياسيا وإقتصاديا ومعالجة النزاعات داخلها.

3 -لعب الاتحاد الإفريقي دورا هاما في تحقيق الوحدة والتضامن بين البلدان والشعوب الإفريقية وإحداث تكامل قاري سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا وتحقيق التكامل في جميع النواحي سواء الاجتماعية والثقافية أيضا. وكان سبب ظهور هذا الأخير هو الحروب الأهلية وتفاقمها والمشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها القارة الإفريقية وذلك راجع بسبب المشاكل السياسية المتعلقة بنظام الحكم وغيرها من المشاكل.

4 بادرت الدول الإفريقية في أن تحدث في القارة الإفريقية تنمية مستدامة شاملة لكل المجالات.

5 رغم الفجوة التي فصلت القارة الإفريقية عن الدول المصنعة، فإن هناك أمل في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال التركيز على تنمية الموارد البشرية وتكوينها، وبناء قواعد علمية وتكنولوجية، فالإنجازات الكمية في مجال الموارد البشرية داخل القارة الإفريقية التي تحتاج إلى تكوين كيفي من خلال تحسين جودة التعليم ،ومواكبة التقدم التكنولوجي و العلمي، وربطه ببرامج واستراتجيات التنمية المحلية، مثل تجارب القارة الآسيوية، بدلا من استمرار الأوضاع السائدة التي كانت تشهدها القارة في تلك الفترة من

تخلف وجهل وفقر ...إلخ، ماجعل بالقارة الإفريقية في أن تبقى حبيسة دائرة التبعية والتخلف، وتقليد الغالب في "الشكليات من خلال نشر ثقافة المجتمع المستهلك بدلا من نشر ثقافة المجتمع المنتج" لهذا جاء مصطلح الشراكة الذي كان هدفه إنشاء مناطق حرة لتبادل التجاري الشامل بين دول القارة الإفريقية وباقي الدول المستفيدة من هذه السياسات تحت غطاء تسمية "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" والتي عرفت بمبادرة النيباد وقد جاءت هذه الأخيرة من أجل التكيف مع الأوضاع التي ستشهدها القارة الإفريقية مستقبلا مثل المبادرات التي سبقتها.

6 رغم الأوضاع التي عاشتها القارة منذ السنوات، لم يؤثر فيها ماجعلها تقوم بعقد عدة مبادرات في عدة جوانب لحل مشاكلها وتحقيق، فكان من أهم هذه المبادرات "مبادرة النيباد" والتي كان هدفها تنمية إفريقيا إقتصاديا وتخليصها من الفقر والجهل وأزمة الديون التي كانت تعاني منها.

7 -إن لهذه المبادرة أثر بارز في التغيير الجذري لأوضاع إفريقيا إقتصاديا وخاصة في جانب التعليم وصناعة، وزراعة. إلا أنه كان هناك جملة من الصعوبات والتحديات التي واجهت هذه الأخيرة في مسيرتها. وكان من أبرزها أنها كانت تعاني من قلة التمويل والمساعدة الكافية من طرف البلدان الغنية.

8 رغم الصعوبات والتحديات التي واجهت هذه الوثيقة لم تمنعها من إحداث تغيرات وإنجازات للقارة التي من خلالها إستطاعت القضاء على الفقر والتخلف.

9 -أخير قمت بتقييم إنجازات هذه المبادرة التي نجدها لم تمس جميع الدول الإفريقية ولم تمس أيضا جميع المجالات بشكل كبير؛ ونلاحظ في أنه كان هناك تقدم بطيء في تحقيق هذه المبادرة، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها:

- قلة وضعف البنى التحتية.
- غياب التنسيق والتنظيم بين هياكل المبادرة.
- إنخفاض في مستويات الموارد البشرية والمالية للقارة.

قائمة الملاحق

مثال عن وحدة الدراسة إتفاقية كوتونو إفريقيا والإتحاد الأوروبي

The new Africa-EU strategic partnership follows on from the 2005 EU Strategy for Africa, with its objective of more coherent and effective aid from the EU and from individual member countries. Its purpose was to give the EU, as a whole, a comprehensive, integrated and long-term framework for its relations with the African continent.

The Cotonou agreement

Overview of ACP-EC-Partnership Agreement ("The Cotonou Agreement")

The "Partnership Agreement between the members of the African, Caribbean and Pacific Group of States of the one part and the European Community and its Member States of the other part" was signed on 23 June 2000 in Cotonou, Bénin – hence the name " ACP-EC Partnership Agreement" or "Cotonou Agreement". It was concluded for a twenty-year period from March 2000 to February 2020, and entered into force in April 2003. It was for the first time revised in June 2005, with the revision entering into force on 1 July 2008.

The Cotonou Agreement is a **global agreement**, introducing important changes and ambitious objectives while preserving the 'acquis' of 25 years of ACP-EC cooperation.

Compared to preceding agreements and conventions shaping EC's development cooperation, the Cotonou Agreement represents further progress in a number of aspects. It is designed to establish a comprehensive partnership, based on three complementary pillars:

- development cooperation,
- economic and trade cooperation, and
- the political dimension.

The objectives of the Cotonou Agreement
The partnership is centred on the objective of reducing and eventually eradicating poverty consistent with the objectives of sustainable development and the gradual integration of the ACP countries into the world economy (Art. 1 of Cotonou Agreement).

The fundamental principles of the Cotonou Agreement

- equality of the partners and ownership of the development strategies;
- participation (central governments as the main partners, partnership open to different kinds of other actors)
- pivotal role of dialogue and the fulfilment of mutual obligations
- differentiation and regionalisation

The actors of the Cotonou Agreement

- States (authorities and/or organisations of states at local, national and regional level);
- Non-state actors (private sector; economic and social partners, including trade union organisations, civil society in all its forms according to national characteristics).

The implementation of the Cotonou Agreement
The European Development Fund (EDF) is the main instrument for providing Community assistance for development cooperation under the Cotonou Agreement. The EDF is funded by the EU Member State on the basis of specific contribution keys. Each EDF is concluded for a multi-annual period.

م

http://www.eeni.org/Africa-Europe-EU-Cotonou-Agreement.shtml

2017/05/20.14 :50

قائمة المراجع والمصادر

أولا: المراجع العربية.

➢ المصادر:

الكنب:

-الجمل شوقي: الوحدة الإفريقية مراحلها وتطورها، جامعة أفريقيا العالمية ، القاهرة ، 1966 م.

-(ـــــ،ـــــ): الفضاء الإفريقي –الامل في مسيرة الوحدة الإفريقية ، في مجموعة باحثين ملف : قمة سرت الإستثنائية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2004.

-(ـــــ،ـــــ): تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، دار الثقافة للنشر والتوزيع والطباعة ، القاهرة ، 1997.

-هاتش جون : تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، ترجمة : عبد العليم السيد ، دار الكتاب ، القاهرة ، 1969 .

-حلمي مصطفى محمود: العالم الثالث مؤتمرات السلام ، ط ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، 1969 .

-الخياط محمد أبو الفتوح :الوحدة الإفريقية ، دار المعارف ، مصر ، 1965 .

-غنيمي الشيخ رأفت: إفريقيا في التاريخ المعاصر، ط1، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، دون سنة .

➢ المراجع:

الكتب:

-أكسيل كابو: إفريقيا ترفض هذا النمو المتورد ، ترجمة : شاهين أبو عقل ، ط ، دار الجماهير للنشر والتوزيع ، د. م .

-بطرس ماجد رضا: الإتحاد الإفريقي "الحاضر وإستشراق المستقبل" ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة الحلوان ، د. س .

-بترا راقي: بعد الشيوعية سقوط الرأسمالية، تر: رجب بودبوس، دار الجماهير للنشر والإعلان ،طرابلس،1997.

-جاسم عبد الرزاق خيري: الإتحاد الإفريقي (النشأة – الهيكلية – التحديات) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2004 .

-جودة حسنين جودة : قارة إفريقيا – دراسات في الجغرافيا الإقليمية – ، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة – الإسكندرية 2000.

-الدسوقي إبراهيم : الإستخلاف بين المنظمات الدولية –دراسة تطبيقية على إستخلاف الإتحاد الإفريقي لمنظمة الوحدة الإفريقي على ضوء التنظيم الدولي – ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005م.

-حلمي شعراوي: إفريقيا في نهاية قرن، ط ، دار المين للنشر و التوزيع، القاهرة ، 2001م.

-مصطفى كامل السيد ، صلاح سالم زنوقة : الفساد والتنمية ، الشروط السياسية الاقتصادية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة 1999 م.

-حسن تحسين، منظمة الدول الإفريقية نشأتها وميثاقها، دار الكتاب للطبع والنشر، القاهرة1967 م.

-حسن خليل: موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية ، ج2 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت– لبنان ، 2013 .

-الكوت علي البشير: الوحدة الإفريقية في القرن العشرين ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس – ليبيا ، 2004 .

-ليستر كارت ثرو: المتناطحون – المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وامريكا – ، ترجمة : محمد فريد ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ، 1995م .

-سال أليون: تر: سعد الطويل ، إفريقيا 2025 أي مستقبل؟، مصر :مركز البحوث والدراسات العربية ، 2005.

-السيد مصطفى كامل: إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبيرالية الجديدة: آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2003.

-عبد القادر مصطفى المحشي و عبد العباس الفضيح الغريري آخرون: جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، ط1، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، 2000م.

-عبد الرزاق عادل: إفريقيا في اطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي – رؤية مستقبيلة –دراسة وثائقية وتحليلية في اطار العلاقات السياسية الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،2007.

-عبد الغني العقاد أنور: الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية ، ط ، دار المريخ ، الرياض ، 1402هـ / 1983 .

-عريقات عربي محمد موسى ، مبادئ التنمية و التخطيط الإقتصادي ، ط1، دار الفكر للنشر و التوزيع ، 1992 .

-قاسم خالد مصطفى : إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2007 .

-رجب يحي حلمي : الربطة بين الجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ، دار الفكر ، القاهرة ، 1976 .

- رجب محمد علي : تاريخ الشعوب الإفريقية ، إنتشار الإسلام في أفريقيا ،ج1 ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية 2015 .

-رفاعي عبد العزيز: مشاكل افريقيا في عهد الاستقلال ، مكتبة القاهرة الحديثة ، دار الحماعي للطباعة ، الأردن 1970 .

-شانة أيمن السيد : الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي – دراسة مقارنة في مجموعة باحثين ،الإتحاد الإفريقي – ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2001 م .

-شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، ط2 ، دار الزهراء ،الرياض ، 1422 هـ / 2002م .

-توفيق راوية : الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا : دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، ط 1، معهد البحوث والدراسات الإفريقية القاهرة، 2005 .

الوثائق :

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : وزارة الشؤون الخارجية ، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ، 2000 .

ملتقيات :

-زبير عياش وبن مخلوف أميرة: الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء ، الملتقى العلمي الدولي :حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة أم البواقي ، ورقلة – الجزائر ، 25-26 نوفمبر 2013.

-لزعر علي: ناصر بوعزيز، البيئة والتنمية المستدامة :قراءة في المفهوم، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة قالمة . د.س .

الموسوعات:

-الشويخات محمد أحمد مهدي: الموسوعة العربية العالمية، ط2، مؤسسة سلطان بن عبد العزيز الخيرية، المملكة العربية السعودية –السعودية –(1425هـ، 2004م).

- مجموعة من الأساتذة: أطلس العالم الصحيح، منشورات الحياة، بيروت، 1998.

-مسعود خوند : الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج2 ، دار رواد النهضة ، لبنان ، ماي 1994 .

-عبد الوهاب الكيالي : الموسوعة السياسية ، ج 1 ، ط3 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1990.

التقاريرو المواثيق و المؤتمرات:

-الإتحاد الإفريقي بين التطوير المؤسسي والإندماج الإقليمي: التقرير الإستراتيجي العربي، 2001 م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام –القاهرة، 2002م.

-الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية لفافريقيا ، البيان الافتتاحي للسيد ك.ي.امواكو (الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية) امام الاجتماع العشرين للجنة التقنية التحضيرية الجامعة،الاجتماع التاسع لفريق الخبراء الحكومي الدولي بالجزائر في 2001/05/02م.

-الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، البيان الافتتاحي للسيد ك.ي.امواكو (الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية) امام الاجتماع العشرين للجنة التقنية التحضيرية الجامعة،الاجتماع التاسع لفريق الخبراء الحكومي الدولي بالجزائر في 2001/05/02م.

-الأمم المتحدة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا : التقرير المرحلي الموحد التاسع المتعلق بالتنفيذ والدعم الدولي تقرير الأمين العام ،28 جويلية 2011 .

-بركات سليم: الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، تقرير تربص في التخصص: إدارة عامة، مكان التربص وزارة الشؤن الخرجية بالجزائر (المديرية العامة لإفريقيا) من 5فيفيري إلى 13مارس2005، و وزاراة الشؤون الخارجية بفرنسا (المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية) من 14مارس إلى 01أفريل 2005، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر ،2004 م/2005

-زايري بلقاسم: الحكم الرشيد والكفاءة الاقتصادية، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، مارس، الجزائر، 2005.

-أبو الحسن سوسن: "قمة الاتحاد الافريقي تؤكد في اعلان سيرت اليوم الالتزام بالحكم الراشد "، الشرق الأوسط، 5 يونيو 2005م.

-اللجنة الاقتصادية لأفريقيا : تقرير عن الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له ، أديس أبابا 10 شباط/فبراير 2007.

-اللجنة الاقتصادية لأفريقية : تقرير عن الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له ، أديس أبابا 10 شباط/فبراير 2012.

-محمود أبو العينين : الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الإفريقية ، مركز البحوث الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 2001 م

-محمود أبو العينين ، السيد فليفل: التقرير الإستراتيجي الأفريقي2002/2001،معهد البحوث والدراسات الأفريقية،مركز البحوث الأفريقية،جامعة القاهرة ، شركة دار يوسف كمال للطباعة ، سبتمبر 2002 .

-محمد أبو العينين : التقرير الإستراتيجي الإفريقي ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2007.

-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية: الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا: الأداء والتحديات و دور الأونكتاد مجلس التجارة و التنمية،دورة تنفيذية 55،جنيف،2-5جويلية 2012،البند الثاني من جدول الأعمال المؤقت.

-عبد الرزاق خيري: مبادرة الشراكة الجديدة من اجل التنمية في افريقيا ، المرصد الدولي ، مركز الدراسات الدولية ، سبتمبر ، 2007، ص4 .

-توفيق راوية: دول شمال الافريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد ، أعمال الملتقى السنوي الأول ، للدراسات المصرية الافريقية، د.س.

المجلات:

-أديبايو أولوكوشى،" إدارة التنمية الإفريقية :التحدي الكامن في الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، :آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا .القاهرة :مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد (2-6) ، 2003.

-جيفري هايدن و مارينا بريموراك : "التمويل والتنمية – إفريقيا تقلبات النمو"، مجلة فصلية تصدر عن الصندوق النقد الدولي، العدد53، رقم 2، جويلية 2016م.

-المختار الطاهر كرفاع : "فكرة الوحدة الافريقية وتطورها التاريخي" ، جامعة الزاوية ، قسم التاريخ –وكلية الآداب ، مجلة الجامعة ، العدد 15 ، المجلد 03 ، 2013 م .

-النجفي سالم: إبراهيم مراد الدعمة : "التنمية البشرية والنمو الإقتصادي دراسة تحليلية "،مجلة البحوث الاقتصادية عربية ، العدد 10، مصر،2001.

-السيد مصطفى كامل : "المقدمة" ، آفاق الشراكة الجديدة من اجل التنمية في افريقيا، القاهرة، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد (2-3)، 2003م.

-فلبحي صالح : "التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال وإتساع الفقر"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 02 ، مارس2003 .

-"صندوق النقد الدولي" ، مجلة التمويل والتنمية ، واشنطن ديسمبر 2006.

-الشيخ طارق عادل: "الصين و تجديد سياستها الإفريقية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، 2004.

-بشير مصطفى: "هل بدأ الحكم الراشد"؟ الشروق اليومي (جزائرية)، العدد 1936.

-"النيبـــاد-الشـــراكة الجديـــدة لتنميـــة إفريقيـــا"-، مجلـــة إفريقيـــا قارتنا،العدد04،أفريل،2013.

-عزيز فوزية خدا أكرم: "النيباد توجه جديد للتنمية في إفريقيا"،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،العدد(201).

-علاء جمعة: "قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للشر، العدد 159، 2005

-عمرو علي:"المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، جويلية 2002، ص 240.

-ثابت هالة جمال : "الفقر في إفريقيا -خصوصيته وإستراتيجية إختزاله" ، العدد الثاني ، مجلة قراءات إفريقية ، شعبان 1426هـ/سبتمبر 2005م.

المذكرات:

-بروسي رضوان: الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا – دراسة في المداخل النظرية – الأليات والعمليات ، ومؤشرات قياس نوعية الحكم – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة – 2008 / 2009م.

-بركات سليم: الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في القانون ،كلية الحقوق،فرع الدولة والمؤسسات العمومية،جامعة الجزائر،بن يوسف بن خدة،بن عكنون،2007-2008.

-بشير عمارة: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد):واقع وأفاق،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة بن يوسف بن الخدة،الجزائر،2006-2007.

-بن نعوم عبد اللطيف : دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية الجهوية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى الإسطمبولي، معسكر، 2015م/2016م.

-سمية بلعيد، وطبيخ خالد: النيباد والحكم الراشد – النيباد ومسعى إصلاح الحكم في إفريقيا –، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2006م-2007م.

-العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتجاد الإفريقي،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية،قسم:العلوم السياسية،كلية الحقوق،جامعة الحاج لخضر-باتنة،2010-2011.

-عبد القادر حسين: الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص : الدراسات الأورومتوسطية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامع أبي بكر بلقايد – تلمسان – 1432هـ -1433هـ /2011م – 2012م.

-العجلوني محمد محمود: أثر الحكم الرشيد على التنمية الإقتصادية المُستدامة في الدول العربية، بحث مقبول للتقديم إلى المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية –المملكة العربية السعودية، و المركز الإقتصادي والتمويل الإسلامي – كلية الدراسات الإسلامية بقطر – جامعة حمد بن خليفة – الدوحة – قطر، إسطنبول – تركيا ، 9-2013/09/11.

-عيشوش رياض ومجدي نويري و بن البار سعد: الحكم الراشد (La bonne gouvernance)، قسم علوم التسيير، تخصص إقتصاد تطبيقي وتسيير

منظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007 م/2008 م.

-علي الفكي سلمى عبد الله: تاريخ منظمة الوحدة الافريقية ودور السودان فيها(1963م-2001م)، رسالة لنيل درجة ماجستير الآداب في التاريخ ، كلية الآداب – قسم التاريخ ، جامعة الخرطوم ،2007م ، مارس 2011 .

-عربي محمد: مشروعات التنمية المستدامة في العالم العربي في ضل تحديات العولمة ،رسالة دكتورا ،كلية العلوم السياسية والاعلام ، فرع تنظيمات سياسية و ادارية، 2003 .

-فلاح أمينة: دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا،بحث مقدم لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع الديمقراطية والرشاد،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر ،2010-2011.

-قرين عبد الكريم : منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في حل مشكلات القارة – أزمة البيافرا والصراع الصومالي الكيني نموذجا – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ إفريقيا المعاصرة ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، بن يوسف بن خدة ، 2009م 2010م .

-رايس وفاء وبن عيسى ليلى: الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة ، ورقلة ، الجزائر ،25-26 نوفمبر 2013م.

ثانيا: باللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية.

A. مراجع اللغة الفرنسية

I. LIVER :

- BEN HAMOUDA Hakim et KASSE Mustapha, Le NEPAD est les en jeux du développement en Afrique. Paris: édition Maisonneuve et larose, Décembre 2002.
- BERG ROBERT J.et JENNIFER SEYMOUR WHITKER , strategies pour un nouveau développement en Afrique Paris:edition économica , 1990.
- GONDES PIERRE FRANCOIS , L'OUA trenteans après .Paris :Editions Khartala ,1993
- GIRI.Jaques,**l'Afrique en panne vingt cinq ans de développement**. Paris: Éditions kharthala, 1986.
- HUGON Philippe,"les conflits Armés en Afrique , apports, Mythes et limites de l'analyse Economique" Paris.**Revue tiers Monde** n° 176 October-Decembre 2003.
- Mantouri Mohamed Sallah , L'Afrique , l'ere des turbulences , Alger : no pub , 1999.
- MOUNDOUNAGA MOUITY, Patrice, le gabon et le nouveau partenariat pour le developpement : de l'Afrique (nepad) , thèse pour le doctorat en science politique , décembre 2008.

- MOUHOUBI , Salah, LE NEPAD une chance pour la l'Afique ?(Algérie : office des puplication unversitaire 2005)
- PERRAULT MICHAL , "Le G8, Le Canada et le NEPAD". **Le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique,** France: Paris: édition Maisonneuve et Larose, Décembre2002.
- René Dumont, **L'Afrique Noire est mal partie**, paris, 1962

II. Doucment :

- LA Banque africain de développement , Rapport sur le développement , France : édition économica , 2002 .
- L'UNION Africaine , « vision de l'union Africaine et mission de la commission de l'union Africain : Projet final» , 23/02/2004 .
- Nation Unies Conseil Economique et Social : commission Economique pur l'Afrique , Rapport Annuel , MAI 2004 . (www.uneca.org) .

III. Article :

- Auteur, "Une fiche thématique". Géopolitique Africaine, juin 2003
- DIOUF Jaque, "le développement agricole un atout pour l'Afrique", **le monde diplomatique**. décembre 2004.
- Gathi.J.T, Retelling Good Governance Narratives on Africa's economic and Political Predicaments: continuities and discontinuities in legal outcomes between markets and states , Villanova Law Review, vol45, 2000,

- KAOUANE DJAMAL, sur la voie de la bonne gouvernance, EL MOUDJAHID, 5november2002.
- KARDOUN AZZOUZ , "Gouvernance et développement durable pour l'Afrique: l'initiative de NEPAD, une solution". **Quotidien d'Oran,** 20/03/2005.
- MAXWELL M. MKWEZA LAMBA , EMMANUEL J.CHINYA, Implementation of Africa's integration and development agenda : challenges qnd prospect , African Integration Review , Department of Economic Affairs , volume 1 , No1 , Janury 2007.
- l'Union Africaine, **www.NEPAD.org**.
- NKUHLU W. L, **Le NEPAD: Le chemin jusque là Parcouru**. Secrétariat du NEPAD, 16/06/2005.
- «Nord-Sud: ce nouveau partenariat », **revue Politique internationale**, France, Editions des syrtes, N °:096, 2002. 16/06/2005.
- Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (document), EL Moudjahid, 20 janvier 2002.
- Principales activites mené par le secretariat depuis juin 2003.
- Résolution 108/25/02 de l'Union partenaire Africaine , khartoum (soudane) le 24/10/2002.

1-**Dictionnaire** :

- ATLAS de L'AFRIQUE , Belgique : éditions du JAGUAR , 2000.

- BEN HAMOUDA Hakim et KASSE Mustapha, Le NEPAD est les en jeux du développement en Afrique. Paris: édition Maisonneuve et larose, Décembre 2002.

B. المراجع باللغة الإنجليزية:

IV. Articl :

- Brempong.K.G and Traynor, T.L, « Political Instability, Investment and Economic Growth in Sub-Saharan Africa » , journal of African Economies.
- Challenges and Prospects in the Implementation of NEPAD, NEPAD and Regional Integration Department (NRID), ECA, Addis Ababa, September2007.
- Document of the new partnership for africa's development (nepad) , abuja , nigeria , octobre 2001,article
- Economic Commission for Africa (1997), « Trade and Investment Policy in Africa », working paper series ECA/ESPAD/WTO/97/9, UNCTAD (1999) foreign direct investment in Africa: Performance and Potential, UNCTAD/ITE/IIT/mise15, United Nations, New York, USA.
- Laopa.O.R, New Partner hip for Africa development : its challenges for local level .governance, International Research Journal of finance and economics, Issue 5,2006.
- NEPAD achievements during the first 5 years, NEPAD Briefing, N°15, HannsSeidel foundation, Namibia, October 2006 .

- Prospects and Challenges in the implementation of NEPAD, UN Regional Coordination Mechanism (RCM), Africa Secretariat,2007.
- TAYLOR Lan, "The Failure of the new economic partnership for Africa's development". Contemporary Review, U.S.A: V282, Mai 2003.
- Thelma awori. "progress against poverty in Africa". United nations development program. New york.1998.
- World Development Rapport 2000/2001, attracting poverty, World Bank partnership for development, Spring2001.
- Zein Kebobang, NEPAD and the Challenges of Attracting Foreign Direct investment in Africa : http://www.jsd.africa.com/pdf] (15-09-2009).]

I. **Rebort**

- Daniel Kauffman ,Aart Kraay,Pablo Zoido-Lobaton , "Governance Matters" Washignton World Bank 1999.
- DANI W.NABUDERE : « NEPAD : Histoeical backround its prospects » , in peter Anyang'Nyoung'o , et autre , paper presented at the African Forum for Envisioning Africa , Nairobi , Kenya , 2002.
- M.Alumona I kenna, understanding the crisis of development in Africa : reflections on Bedford u mer's analysis, African journal of political science and International relations, vol3, September 2009.

- United Nations , NEPAD: Building foundations for a new Africa. Africa Renewal. December. 2011.

المراجع الإلكترونية:

- Http://www.ar.m.wikipedia.org.wiki.06/05/2017. 09:10.

-محمد الصادق الأمين: أفريقيا والأمن الإستراتيجي الخليجي...من الإهمال إلى عاصفة الحزم، 2015/11/9م http://www.alkhaleejonline.com 2017/05/15. 20 :30.

- http://www.ar.m.wikipidia.org.wiki.2017/05/03.11:50.
- http://www.almaghribia24.com. 2017/05/03.11:50.

-عزيز المغربي : مفهوم التنمية لغة وإصطلاحا ، أنظر الموقع : http://www.azizelkachouani.canalblog.com/archives.2017/05/07.21:18

- http://www.mawdoo3.com.2017/05/06.09:40.
- http://ar.m.wikiibedia.org.wiki.2017/05/07.21:25.

-نورة عجلان : أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة ، ص 14 ، انظر الموقع :

- http://www.lalaonline.com/static/lala.../Dimension.développment.pdf.2017/05/09/.09:20

-أحمد ماهر : بيان مصر أمام جلسة الحوار رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن النيباد ، نيويورك 16/9/2003 ، في موقع وزارة الخارجية المصرية http://www.mfo.gov.eg

- http://www.NEPAD.org 2017/01/05
- http://www.montada.echourouk.online.com/schowthread.php?t=21247(16/11/2016.

-ناجي عبد النور : الاتحاد الافريقي وتحقيق الحكم الراشد –دراسة مبادرة النيباد ، http://www.najiabde nour Maktoobblog.com.21/06/2009.2ص